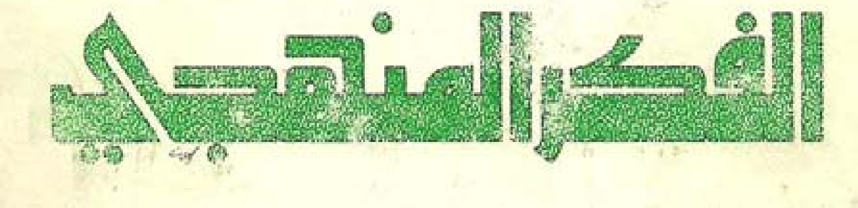








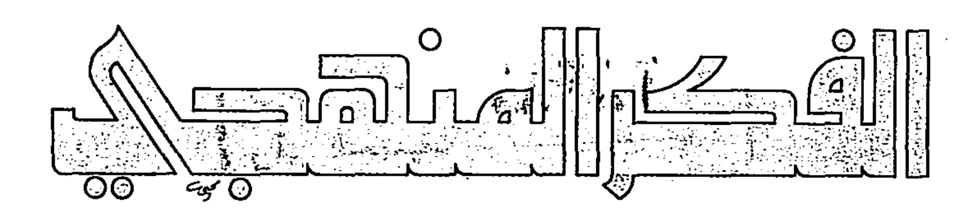
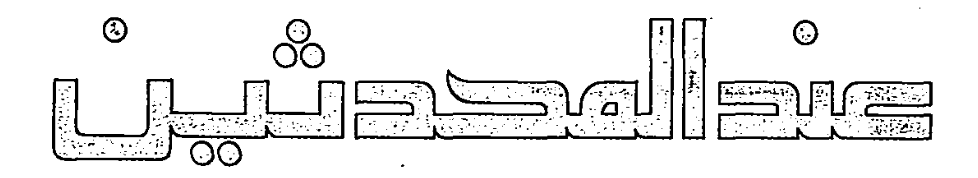
الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

الفكر المنهجي عند المحدثين

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

الطبعة الأولى

ما ينشر في هذه السلسلة يعبر عن رأي مؤلفيها.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



المحرم ١٤٠٨هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



سلسلة فصلية ، تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، في دولة قطر .

صدر منها:

- مشكلات في طريق الحياة الإسلامية "طبعة ثالثة"
  للشيخ محمد الغزالي
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف "طبعة ثالثة"
  الدكتور يوسف القرضاوي
- العسكرية العربية الإسلامية "طبعة ثالثة"
  اللواء الركن محمود شيت خطاب
- حول إعادة تشكيل العقل المسلم "طبعة ثالثة"
  الدكتور عماد الدين خليل
- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري "طبعة ثالثة"
  الدكتور محمود حمدي زقزوق
- المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري "طبعة ثالثة"
  الدكتور محسن عبد الحميد
- الحرمان والتخلف في ديار المسلمين "طبعة ثالثة" "طبعة إنجليزية"
  الدكتور نبيل صبحي الطويل
- نظرات في مسيرة العمل الإسلامي "طبعة ثانية"
  عمر عبيد حسنة
- أدب الاختلاف في الإسلام "طبعة ثانية"
  الدكتور جابر فياض العلواني

- التراث والمعاصرة "طبعة ثانية"
الدكتور أكرم ضياء العمري
- مشكلات الشباب: الحلول المطروحة والحل الإسلامي "طبعة ثانية"
الدكتور عباس محجوب
- المسلمون في السنغال - معالم الحاضر وآفاق المستقبل "طبعة أولى"
عبد القادر محمد سيلا
- البنوك الإسلامية "طبعة أولى"
الدكتور جمال الدين عطية
- مدخل إلى الأدب الإسلامي "طبعة أولى"
الدكتور نجيب الكيلاني
- المخدرات من القلق إلى الاستعباد "طبعة أولى"

للدكتور محمد محمود الهواري

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تقـــديـــم

بقلم: عـمر عبيد حسـنة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأنزل القرآن تبيانًا لكل شيء وتعهد بحفظه فقال ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنا ٱلذِّكرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾ بينما وكل أمر حفظ الكتب السماوية السابقة إلى أهلها بقوله ﴿ . . . بِما ٱستُحْفِظُوا من كِتاب الله وكانوا عَليه شُهداء ﴾ ولعل هذا التعهد بالحفظ ، من لوازم الرسالة الخاتمة الخالدة ؛ حتى يصل خطاب التكليف سليماً لكل إنسان ، مجردًا عن حدود الزمان والمكان ، ويكون البيان النبوي صحيحًا فيصح التكليف وتتحدد المسؤولية وتتحقق العدالة . ويترتب الثواب والعقاب .
ولقد استشعر المسلمون أهمية الأمانة ـ وهم أوعية النقل ووسائل الحفظ ـ فاشتدت عنايتهم من بدء الوحي بحفظ أسانيد شريعتهم من الكتاب والسنة بما لم تعن به أمة قبلهم ، فحفظوا القرآن ورووه عن رسول الله ﷺ متواترًا ، آية آية ، وكلمة كلمة ، وحرفًا حرفًا ، حفظًا في الصدور وإثباتاً في الصحف ، حتى رووا أوجه نطقه بلهجات القبائل ، ورووا طرق رسمه في الصحف ، لذلك اعتبر القرآن من الناحية الوثائقية البحتة أقدم وثيقة تاريخية وردت بالتواتر (إفادة علم اليقين) مما دعا بعض علماء النصرانية إلى محاولة التعرف على حقيقتها بما ورد في القرآن نظرًا لاضطراب أسانيدها .

وحفظ الصحابة أيضاً عن نبيهم ﷺ كل أقواله وأفعاله وأحواله ، وهو المبلغ عن ربه ، والمبين لشرعه ، والمأمور بإقامة دينه ، فكل أقواله وأفعاله وأحواله تقع في دائرة البيان للقرآن ، وهو الرسول المعصوم ، والأسوة الحسنة . يقول الله تعالى في بيان مهمته ﴿ وأنزَلنا إليك الذِّكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم ولعلهم يَتَفَكرون ﴾ فجاء حفظ السنة والعناية بها ثمرة لازمة لحفظ القرآن . وامتازت الأمة المسلمة عن غيرها من الأمم بالرواية والإسناد ؛ الأمر الذي لا بد منه للقيام بمهمة البلاغ المبين على الوجه الصحيح ، والتي اعتبرها الله تعالى سبيل النجاة بقوله ﴿ قل إنِّي لن يجيرَني من الله أحدٌ ولن أَجِدَ من دونِهِ ملتحدًا . إلا بلاغًا من الله ورسالاته ﴾ .

وأمر بها الرسول ﷺ المسلمين في حجة الوداع أمراً عامًّا فقال : « وليبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسىٰ أن يبلغ من هو أوعىٰ له منه » وقال : « فليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلِّغٍ أوعىٰ من سامع » وبذلك لم يقتصر الرسول ﷺ في أمره على أهمية النقل (الرواية) وإنما نبه أيضًا إلى فقه الرواية ووعيها (الدراية) وبهذا استحق المسلمون أن يرثوا النبوة ويستلموا القيادة الدينية للعالم بعد نكول بني إسرائيل ونقضهم للميثاق وتحريفهم للكلم .

وبعـــــد :

فهذا كتاب « الأمة » السادس عشر «الفكر المنهجي عند المحدثين » للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، في سلسلة الكتب التي تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر ، يأتي ليشكل إضافة هامة في التأصيل للفكر المنهجي ، والتحصين الثقافي ، والتميز الحضاري ، وضرورة العودة إلى الجذور

والينابيع الأساسية ، والتمكن من العلوم الأصلية لتراثنا ، واستئناف البناء على الأصول الحضارية والثقافية الإسلامية ، لتأتي انطلاقة الصحوة من مواقع صحيحة ، وتبنى على أصول سليمة ، وتحكم حركتها بضوابط شرعية ، وتقف على أرض صلبة في مواجهة الأعاصير والكيود والعداوات التي تحاصرها وتطاردها وتقاتلها لتردها عن دينها إن استطاعت . فتستأنف دورها في القيادة الدينية متجنبة السقوط في علل وأمراض أصحاب الأديان السابقة ، تؤدي رسالتها في البلاغ المبين ، وتتحقق بالصلاح المطلوب لعمارة الأرض والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني عن جدارة وأهلية .

ومن الحقائق التي هي محتاجة دائماً إلى التأكيد والتنبيه أن غياب المنهج وفقدان الضوابط الشرعية يؤديان إلى الفوضى الفكرية في الحياة العلمية والثقافية . يتمثل ذلك في ضياع المقاييس ، وكثرة التكرار والاجترار ، والتبعثر وضياع الرؤية الشاملة ، وعدم إبصار الأولويات ، وتوالي النكسات الفكرية والسياسية ، والاجتراء على دخول الساحة الفكرية ومحاولة المساهمة فيها ممن يحسن ذلك ومن لا يحسنه ، والاجتراء على القول في الدين وتفسير مقولاته ونصوصه بلا فقه ولا علم .

ولم يقتصر ذلك على الذين يتحركون على الساحة الإسلامية بدون مؤهلات منهجية وعلوم أصولية ، يظنون أن القضية الإسلامية يمكن أن تعالج ، ومشكلات المسلمين يمكن أن تحل ، بمزيد من التوثب الروحي والعاطفة الفوارة والحركة العشوائية وذُهَان السهولة والتبسيط . بل انضم أيضًا إلى ساحة الكتابات الإسلامية وتقويم العمل الإسلامي ووسائل نشر الدعوة ـ إلى جانب أولئك ـ كتّاب من الخارج الإسلامي لبسوا أثواب الجرح والتعديل دون أن يكون لهم أدنى

نصيب من علم ، أو منهج ، أو حتى سلوك إسلامي ، وعلماء الحديث اعتبروا الذين يكذبون للرسول ﷺ كالذين يكذبون عليه ، وكانوا يقدرون الرجل لصلاحه ويردون حديثه لغفلته وعدم ضبطه ، وفقدان أهليته ، يقول الإمام مالك رحمه الله : إن من شيوخي من أستسقي بهم ولكن لا أروي عنهم الحديث . فلكل علم منهجه وأهله وضوابطه ، لذلك تبقى الحاجة ماسة الى كتابات مكثفة في المنهج ، بعد هذه الفوضى وبعد أن دخل حياتنا الفكرية كل من هب ودب .

ولا شك أن منهج المحدثين وقواعدهم انعكست على معظم العلوم والفنون النقلية ، فقلدهم في ذلك علماء اللغة ، والأدب ، وعلماء التاريخ وغيرهم ، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده كما نراه في كتب المتقدمين ، فهذا المنهج في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية ، وهو كما وصفه أحد العلماء « منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار » . ومن البدهيات التي لا بد من إثباتها هنا أن مدرسة الحديث أو أهل الأثر كانوا هم السد العظيم الذي حال دون تسلل الخرافة وتفشي البدعة في الحياة الإسلامية ، وكانوا دائماً وراء حركات التصويب وإعادة الأمة إلى الجادة والوقوف بالمرصاد لكل دارس أو باحث أو عابد تضل به الطريق إلى درجة لم يعد يجرؤ معها أحد أن يقول في الدين دون تحقيق . وإن كنا نعتقد أنه لا بد مع القدرة على حفظ النصوص الحديثية من أهلية النظر والفقه ، والرسول ﷺ يقول : «فإن الشاهد عَسىٰ أن يبلغ من هو أوعىٰ له منه » .

لقد اجتهد علماء الحديث في رواية كل ما رواه الرواة ـ وإن لم يكن صحيحًا ـ ثم اجتهدوا في الاستيثاق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة ، ونقدوا أحوالهم ورواياتهم ، واحتاطوا أشد الاحتياط ، وحكموا بضعف الحديث لأقل

شبهة ، وقدموا الجرح على التعديل ، فكانت قواعدهم أصح القواعد للإثبات التاريخي .

ولا خيار أمامنا ـ ونحن نحاول النهوض من جديد ـ من العودة لتمثل العلوم الأصلية ، واكتساب المناهج التي قامت عليها حضارتنا وتراثنا . ذلك أن الذين حاولوا التلفيق ، والنهوض بالأمة من الخارج الإسلامي ، أخفقوا وساهموا بتكريس التخلف وتنميته ، لأنهم أخطأوا المنهج وقاسوا الواقع الحضاري للأمة بغير مقياسه الصحيح ، وقوّموا البناء على غير أسسه ، واعتبروا الحضارة الأوروبية وعلومها هي المقياس لكل حضارة ، ووسيلة النهوض لكل تقدم ، والتاريخ الإسلامي شاهد على أن أي نهوض لم يتحقق إلا من الداخل الإسلامي .

وعلى الجانب الآخر فقد يكون المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضىٰ ـ وقد تعاظمت حركة الوعي الإسلامي ـ أن نقف مع العلوم الأصلية لنصلها بواقع الحياة بعد أن توقفت وأصبحت تجريدات بعيدة عن الواقع ، ومقولات نظرية ومنظومات محفوظة لا تلد فقهًا ولا تدخل واقعًا ، ولا شك أن هذه الدراسات المنهجية ليست مقدسة لذاتها ، وإنما تكتسب قيمتها بما تقدمه من نتائج تنعكس حضاريًا وثقافيًا على حياة الأمة ، لأنها في نهاية المطاف هي من علوم الآلة التي تكتسب للاستخدام ، وإن كانت عصور تخلف المسلمين جعلت منها غايات يُتوقف عندها ؛ ومن ثم لا تكون هناك أية تطلعات لتعدية الرؤية وانسحاب آثارها إلى فروع الحياة الإسلامية ، ومع الأسف فإن الكثير من هذه العلوم التي تشكل المنهج الأساسي للعقل المسلم لم يبق لها في حياتنا إلا القيمة التاريخية ، أما القدرة على تجاوز الماضي وصناعة الحاضر فلا تكاد تذكر .

إن التوقف عند عمليات الفخر والاعتزاز بإنجاز السلف سوف يشكل عبئًا

ومعوقًا ينقلب إلى ضده إذا لم يترجم إلى واقع يدفع الأمة إلى ترسم الخطوات السابقة . ولا بد من الاعتراف أيضًا أن الكثير من علمائنا ودارسينا اليوم يعجزون عن الإتيان بمجرد مثال آخر للقواعد التي أصَّلها السلف ! فكيف نكون والحالة هذه قادرين كأمة على الإفادة من هذه العلوم في حياتنا ؟

من نصف قرن أو يزيد ، ونحن لا نزال نطرح ونقرأ ونسمع عن ضرورة الإفادة من منهج المحدثين في إعادة كتابة التاريخ ، وتدوين الأخبار ، وأنه الطريق الوحيد لغربلة الرواية التاريخية وتنقية التراث ، وإلى الآن لم تخرج القضية عن طور الأمنيات ، ولم نستطع أن نغادر مواقعنا قِيد أنملة ، والمحاولات التي تمت في هذا المجال إنما هي محاولات فردية ، مأجورة إن شاء الله بإثارة الموضوع والسير خطوات في الطريق ، لكنها تبقى عاجزة تنوء بحملها الثقيل .

ومن الأمانة هنا أن نذكر المحاولة العلمية الرائدة التي قام بها أستاذنا الدكتور يوسف العش رحمه الله عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق ، في عرض الرواية التاريخية لمرحلة الفتنة الكبرىٰ في التاريخ الإسلامي ورجالها ، على موازين علماء الحديث ، والنتائج الهامة التي انتهىٰ إليها بعد أن أسقط رواية الرجال الذين لا يرتضي علماء الحديث روايتهم ، وأثبت براءة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين مما نسب إليهم الوضاعون وأعداء الدين .

وجهود الأخ الدكتور عماد الدين خليل في نقد المروي وموازنة الروايات ومقارنتها ، الأمر الذي أدىٰ إلى إسقاط الكثير من الروايات التي وردت في الطبري ـ في موضوع البيعة وخلافة الصدِّيق رضي الله عنه ـ وترجيح روايات الطبري الأخرى ، خاصة وأن الطبري وهو يعتبر الكتاب الأم للتاريخ الإسلامي

لم يعن بنقد الروايات التاريخية وإنما اكتفى بتسجيلها وحفظها وتقديمها للدارسين .

ومن الجدير بالتسجيل في هذا المجال أيضا المنهج المحكم الذي أصَّله عبد الرحمن بن خلدون - في القرن الثامن - في علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط وذكر شيء من أسبابها ونقد المروي لاعتماد المؤرخين على مجرد النقل وعدم عرض الروايات على أصولها ، وقياسها بأشباهها ، وسبرها بمعيار الحكمة ، والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيرة بالأخبار ، وكيف ضلّوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط وأتى لذلك بالأمثلة الموضحة .

ويبقى المطلوب دائماً ، إشاعة علوم المنهج في الأمة بشكل عام ، واستمرار تناولها بالبحث والدرس والنقد والموازنة والترجيح حتى يشكل البحث في المنهج مناخًا عامًّا يُنشّأ عليه عقل الأمة .

لقد استطاعت أوروبة هضم المنهج الإسلامي في العلوم والفنون ، وأفادت منه بالقدر الذي تراه ، أما نحن فلا نزال نمارس البكاء على الأطلال ، ويظن الكثير منا أن خدمة الإسلام إنما تكون برفع الأصوات وامتلاك القدرة على الخطابة وإثارة العوام . واليوم تشكل اللجان ، وتقام مراكز البحوث والمؤسسات لإعادة كتابة التاريخ ، وتخطيط الثقافة بعيدًا عن العلماء والمفكرين المسلمين ولسوف تفرض دراساتُ هؤلاء نفسها ، لأن الساحة خالية من أي عطاء يذكر في هذا المجال ، والمحاولات إن وجدت فهي محاولات فردية لا تستطيع القيام بالعبء الكبير . والمؤسف أن الحواس الإسلامية قد أصيبت لسبب أو لآخر ، وأن الكثير من الإسلاميين لا يرى إلا لونًا واحدًا في العمل الإسلامي .

وبعـــــد :

فعلى الرغم من أن الكتاب الذي نقدمه تخصصي إلى حدٍ بعيد فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى الكتب التخصصية التي تبحث في المنهج ـ كما أسلفنا ـ بعد هذا الهراء الكثير الذي لا يسمن ولا يغني من جوع . وتأتي أهمية الكتاب من أن المؤلف ركز جهده على إبراز ملامح منهج علماء الحديث في الرواية والدراية واستطاع أن يذلل هذا الموضوع ليكون في متناول المثقف المسلم بشكل عام ، وأن يسلمه المفتاح الذي يمكنه من التعامل مع كتب الأصول ويعرفه بالمنهج الذي يحكمها .

والمؤلف متخصص في هذا العلم ومدرّس له ، وله محاولات مشكورة ومقدورة في ترجمة هذا المنهج إلى واقع معاش ، وقد أفاد من قضايا التخصص فوضع كتابًا في قواعد الدعوة إلى الله ، يجمع بين التخصص الأكاديمي والتجربة الميدانية في مجال الدعوة . والله نسأل أن ينفع به ويلهمنا رشدنا ويهدينا سواء السبيل .

مقـــــدمة

■■ إن الحمد لله ، نحمده تعالى ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا . وأشهد ألاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، بلَّغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، فصلوات الله وسلامه على النبي الكريم ، وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليمًا كثيرًا . وبعد :

فلقد كثر الكلام في هذا العصر عن المنهجية والفكر المنهجي ، حيث أصبح لكل علم منهجه الذي يضبطه بكلياته وجزئياته . ونحن لا ننكر ، ولا يجوز لنا أن ننكر ، أن العالم من حولنا قد تقدم في مناهج البحث والتفكير ، كما تقدم في مناهج العمل والتطبيق . وأصبحت فروع المعرفة ترتبط ارتباطًا عضويًا لا عفويًا .

ولكن هذا التقدم يأخذ طابع الشكلية المنهجية أكثر مما يأخذ طابع الحقيقة المنهجية ؛ وها نحن نجد الكثير من الباحثين يأخذون بالطريقة المنهجية في التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والأخلاق ، ولكنهم لا ينطلقون من البدايات الأصولية المنهجية ، وإنما ينطلقون من فروض تحكُّميَّة ، ويكفي مثالاً على هذا أن هذه

المناهج تنطلق من تصور منحرف يدعي العلمانية القائمة على فصل الكون عن الخالق ، وقد يُغْرِب هذا التصور فينطلق من إنكار الخالق ، وهذا أصل الانحراف والضلال في المناهج الحديثة ، وهو الذي يبعدها عن الحقيقة المنهجية .

ولقد انطلق القرآن الكريم يؤصل هذه المنهجية الحقيقية منذ نزول أول آية منه : ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ** ﴾ حتى آخر آية نزلت ، وهي قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ** ﴾ ولقد فَصَل القرآن الكريم بين مرحلتين من تاريخ المنهجية : **مرحلة الأسطورة** والفكر المثالي الغارق في الخيال ، والفكر الحسِّي الغارق في الأوحال ، وغير ذلك من أنواع الضلال ، فهدم كل هذا ولم يُبق إلا على القليل من الخير فيه ؛ **ومرحلة الهدى** وهي المنهجية الحقيقية الأصولية التي مدت ظلالها إلى جميع فروع المعرفة ، ومن هذه المنهجية القرآنية استمدت جميع المناهج الإسلامية ، ومن بينها منهجية علماء الحديث .

هذه القضية المنهجية هي الفكرة الأولى في هذا الكتاب « **الفكر المنهجي عند المحدثين** » الذي جاء تأليفه استجابة لرغبة سعادة وكيل رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر على إثر محاضرة ألقيتها بدعوة من الرئاسة كان موضوعها « **منهجية علماء الحديث** » ، وكان لها صدىً طيب في أوساط المثقفين المسلمين ، ولا سيما بعد نشر خلاصتها في مجلة **الأمة** الغراء ثم في « **المسلمون** » الغراء ، وقد

كتب إليَّ بعض القراء يطلب مزيدًا من التوسع في هذا الأمر ، فوجدت فسحة من الوقت أمكنني فيها الوفاء بما وعدت - والحمد لله - .

وليس كتاب « **الفكر المنهجي عند المحدثين** » كتابًا تفصيليًّا في المعرفة الحديثية ، ولم يكن هذا غرضه ، وإنما هو كتاب في الفكر يذكر الأسس المنهجية ، ويجيب على تساؤلات ، ويرد على شبهات ، ويعمِّق ولاء المسلم وانتماءه ، وقد يصلح لعرض جزء من المعجزة الإسلامية في ميدان السنة ، والفكر العالمي بحاجة إلى مثل هذا الموضوع على درجة أكبر من التفصيل والبيان .

وقد بينت في هذا الكتاب أمورًا قد تكون عناوينها مألوفة ؛ ولكنني حاولت - ما أمكن - أن أقدم الجديد إمّا في أصل الفكرة وإمّا في تطوير ما كتبه السابقون . ففي مفهوم السنة والحديث ذكرت المصطلحات اللغوية والشرعية ولكنني خلصت إلى أن كلمة سنة فيها معنى التكرار والاعتياد والتقويم وإمرار الشيء على الشيء . وسنة النبي ﷺ تحمل هذه المعاني لما فيها من جريان الأحكام واطّرادها وصقل الحياة الإنسانية بها ، فيكون وجه المجتمع السائر على هديها ناضرًا بخيرها وبركتها .

وناقشت مسألة حجم الأحاديث الصادرة عن النبي ﷺ وبينت دور المنهج في الاقتصار من هذا الحجم الهائل على ما توافرت فيه الشروط المنهجية في الإثبات ، كما تكلمت عن تفاوت الصحابة في

الرواية ، لمعالجة شبهة إكثار بعض الصحابة من الرواية . وفي موضوع كتابة الحديث ناقشت مسألة النهي عن كتابة الحديث زمن النبي ﷺ وبينت أن هذا النهي نهيٌ منهجي أدى إلى تواتر القرآن وحفظه ـ بتوفيق الله ـ وعمل على تأكيد أهمية الصحبة والممارسة ، لكي يبقى الصحابي مشدودًا إلى نبيه ﷺ لا ينشغل عنه بالكتابة ، بل سبيل التلقي عنه الصحبة والمعايشة .

وتكلمت عن الفتنة وأثرها على الحديث ، وخالفت المستشرقين وأتباعهم في قولهم بأن الفتنة عصفت بالحديث وشكَّكَتْ في أصوله ؛ فبينت أن هذه الفتنة أعطت الحديث أكثر مما أخذت ، وكانت حافزًا مُلِحًّا على ضبط الرواية منذ بدايتها ، وهكذا فقد أفادت المنهجية الإسلامية ، ولا سيما في زمن الصحابة الكرام الذين هم أهل السنة ونَقَلَتُها المباشرون . فكانت الفتنة سببًا مباشرًا في إرساء المنهجية عند المحدثين .

وناقشت مسألة الإسناد ومحاولة أعداء الإسلام في التشكيك بأن الإسناد جاء متأخرًا بعد قرن من الرواية ، وبينت أن الصحابة لم يشترطوا السند فحسب ، بل اشترطوا السند السالم من الوهم والخطأ .

ثم تناولت البناء المنهجي لعلوم الحديث على أساس تقسيمه إلى فرعين : الرواية والدراية ، وحاولت أن أقدم للقارىء الصورة المنهجية المتكاملة .

وقد خصصت ثلث الكتاب ـ تقريبًا ـ للكلام عن مناهج أشهر المحدثين ، وأشرت إلى المزايا المنهجية في كل كتاب من هذه الكتب ، وذلك لأقرِّب شباب الإسلام إلى هذه المصادر العظيمة ، وليتقدموا للتعامل معها مباشرة ، ولينهلوا من معينها الذي طالما حاول الأعداء أن يعكروا صفوه ليفصلوا بين الأمة ومصادرها المنهجية .

وفي أثناء الكلام عن مناهج كتب الحديث ذكرت أمثلة يسيرة ربما كان الإكثار منها مفيدًا ولكنه يخرج بالموضوع عن خطة سلسلة « **الأمـة** » وغايتها ، التي هي الإطلالة والإحالة ، أكثر من التخصص والتعمق . وسترى ـ أخي القارىء ـ في الصفحات الأخيرة رسومًا توضيحية لم أجد غنًى عنها لبيان الصورة وتقريبها .

وعلى كلٍّ ، فهذا الكتاب « **الفكر المنهجي** » بين يديك ـ أخي القارىء ـ فالتمس لي العذر إن أخطأت أو خانتني العبارة ، وإن أصبت فمن الله تعالى ، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب ذخيرة عنده ، وأن ينفع به شباب الإسلام السائر على درب الهدى ولا يسعني في الختام إلا أن أتقدم بالشكر لرئاسة المحاكم الشرعية على رعايتها للعلم وحرصها على إيصال الخير إلى من ينتفع به إن شاء الله . والحمد لله رب العالمين . ■■

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

منهجية قرآنية عامة

أكرم الله ـ تعالى ـ هذا الإنسان بأن أنزل عليه كتابًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فصبغ هذا الكتابُ الحياة بصبغته ، ونظَّم شؤونها وفق أحكامه ، وقد سار هذا التنظيم في مسارين متلازمين في العقيدة والشريعة ، وتتناول العقيدة ـ فيما تتناول ـ التصور والتصديق ، وتأخذ على عاتقها إنشاء الأسس الفكرية ، وإرساء المنهج الرشيد القائم على المحاكمة والاختبار ، وهذه المنهجية منضبطة في أصولها ومساراتها وأحكامها ، وترتبط جزئياتها بكلياتها ، بحيث لا يستطيع الإنسان أن يخرج عليها إلاَّ إذا تنازل عن دواعي العقل ومنطق الرشد . ولقد حقق القرآن الكريم هذه المنهجية في أوسع مجالاتها وأوضح صورها ، وأطلق القرآن ـ بهديه وجدله ـ العقل الإنساني من إساره ، وحرره من هيمنة الجمود والتبعية والتقليد . فبينما كان الإنسان قبل الإسلام رهين الأساطير والخرافات والأوهام ، وقد أغلقت عليه الأساطير جميع المنافذ والأبواب ، وأحكمت قبضتها على خناقه ، وعمت أرجاء الأرض حتى لم يسلم منها شعب من الشعوب ، وانسجامًا مع سلطان الأسطورة ظن العرب ـ في بداية الأمر ـ أنَّ القرآن الكريم ضَرْبٌ من هذه الأساطير . قال الله تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِين اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ (الفرقان : ٥) وقال حاكيًا مقالتهم : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هٰذَا نَحْنُ

وَآبَاؤُنَا مِن قَبل ، إن هٰذَا إلاَّ أَسَاطِيرُ ٱلأَوَّلِين ﴾ (النحل : ٦٨) . وقال تعالى : ﴿ إذَا تُتْلىٰ عَلَيْهِ آيَاتنا قَالَ أَسَاطِيرُ ٱلأَوَّلِين ﴾ (القلم : ١٥) ، والأسطورة خيال كاذب ، وخرافة باطلة . والقرآن نور وهدىً ومنهج وفرقان ورحمة وصدق وشفاء لما في الصدور . ولقد حارب القرآن الكريم الأسطورة والخرافة ، وحارب الكذب والوهم ، وحذر من نتائج الخطأ والنسيان ، وطالب بالبرهان والدليل والبينة والشاهد ، وشرع في إقامة منهج التثبت والصدق ؛ لأنه أساس تقوم عليه العقيدة الصحيحة والشريعة الصالحة . قال تعالى : ﴿ إن يَتَّبِعُونَ إلاَّ ٱلظَّن وَمَا تَهْوىٰ الأنفُسُ ، وَلَقَد جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلهُدى . أَم لِلإِنسَان مَا تَمَنَّىٰ ﴾ (النجم : ٢٣ ، ٢٤) وقال تعالى : ﴿ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ (الإسراء : ٣٦) . وطالب بإقامة البينة على كل دعوىٰ ؛ فطالب المشركين بإثبات مدّعاهم قائلاً : ﴿ ٱئْتُوني بِكِتَابٍ مِن قَبْل هٰذَا أَو أَثَارةٍ مِن عِلْمٍ ﴾ (الأحقاف : ٤) .

وحذَّر القرآن الكريم من خبر الفاسق الذي لا يلتزم بمبدأ الصدق والتثبت ، فقال : ﴿ يٰأَيُّها ٱلَّذِينَ آمَنُوا إن جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُم نَادِمِين ﴾ (الحجرات : ٦) . ودعا العرب إلى التفكر والنظر والتدبر ، والتماس الشواهد والقرائن ، ومحاكمة المقولات السابقة . والابتعاد عن التقليد الأعمى ، وكان يقول لهم : ﴿ نَبِّئُوني بِعِلْمٍ إن كُنتُم صَادِقِين ﴾ (الأنعام : ١٤٣) ويقول : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُم إن كُنتُم صَادِقِين ﴾

(البقرة : ١١١) . وكان يقرر أن أولئك الجاحدين المنكرين إنما يفترون على الله الكذب ؛ قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ (المائدة : ١٠٣) .

هذه الآيات وغيرها كثير بل القرآن الكريم بمجموعه وجه العقل البشري إلى أهمية البحث والنظر ، وطلب عدم إلقاء الأذن إلى كل قول . وظهرت آثار هذه الدعوة المنهجية في جميع جوانب الحياة الإسلامية حتى اتبع هذا المنهج في كتابة القرآن الكريم وجمعه وتدوينه . ولقد ظهرت هذه المنهجية في أجلى صورها في الحديث النبوي الشريف ؛ بسبب ما دعت إليه الحاجة من رواية السنن وجمعها ونقدها وتصنيفها . واستغرق هذا الجهد المنهجي مدة طويلة ـ بل لم تنته هذه الفترة ـ لا سيما وأن معظم السنن جاءت من طرق آحاد من الصحابة ، ولم تنقل ـ كما نقل القرآن الكريم ـ بالتواتر ، وتعرض بعضها لأوهام الرواة وخطئهم ونسيانهم . ومن هنا كانت الحاجة ماسّة إلى تمحيص الحديث وتنقيته مما علق به . ولقد شعر المسلمون أن هذه فريضة من فرائض الدين ولا يجوز تعبدهم بخبر واهٍ أو بخبر مختلق مصنوع . وليتمكنوا من القيام بهذه الفريضة شرع لهم في حال نقدهم وبحثهم ما لم يشرع لهم في حال سائر حياتهم من نقد الرواة والكلام فيهم والطعن عليهم ؛ إذ هذا الأمر ـ خارج البحث في الحديث ـ غيبة مذمومة ، ومعصية مرذولة . قال حماد بن زيد : [كَلَّمْنا شعبة بن الحجاج أنا وعبّاد بن عبّاد وجرير بن حازم في رجل ؛ وقلنا : لو كففتَ عن ذِكره ، فكأنه لان ، وأجابنا ، ثم مضيت يومًا أريد الجمعة فإذا شعبة ينادي من خلفي ، فقال : ذاك الذي

قلت لكم فيه لا يسعني][1]. وفي حادثة أخرى : قيل لشعبة بن الحجاج : [يا أبا بسطام ، لو كففتَ عن نقد الرجال ، فقال : أجِّلوني حتى أنظر الليلة فيما بيني وبين خالقي ، هل يسعني ذلك ؟ قال : فلمَّا كان من الغد خرج علينا على حُمَيِّر له ، فقال : قد نظرت فيما بيني وبين خالقي فلا يسعني إلاَّ أن أُبيِّن أمورهم للناس ، والسلام][2] . ومن ذلك ما ورد عن عبدالله بن المبارك أنه قال : [المعلّى بن هلال هو ، إلاَّ أنّه إذا جاء الحديث يكذب . فقال له بعض الصوفية : يا أبا عبد الرحمن : تغتاب ؟ فقال : اسكت ، إذا لم نبين ؛ كيف يعرف الحق من الباطل ؟ أو نحو هذا من الكلام][3] . وعن يحيى بن سعيد قال : [سألت شعبة وسفيان ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يُتهم في الحديث أوْ لا يحفظه ، قالوا : بيِّن أمره للناس][4] .

فهؤلاء العلماء الأعلام بيَّنوا عذر المحدثين في القدح والطعن في الرواة ، لما في ذلك من مصلحة للإسلام وحرص على شرعه . وقد تناول الإمام مسلم مسألة ذكر أخطاء الرواة وبيان أوهامهم ، فقال في مقدمة كتابه « التمييز » : « فإنك ـ يرحمك الله ـ ذكرت أن قِبَلَكَ قومًا ينكرون قول القائل من أهل العلم : هذا حديث خطأ ، وهذا حديث صحيح . وفلان يخطىء في روايته حديث كذا ، والصواب ما روى فلان بخلافه ، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله ، ونسبوه إلى اغتياب

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي/ ٩٠ .

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي/ ٩٠ .

(٣) المصدر نفسه/ ٩١ .

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي/ ٨٨ .

الصالحين من السلف الماضين حتى قالوا : إنَّ من ادعى تمييز خطأ رواياتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به ، ومُدَّعٍ علم غيب لا يوصل إليه »[٥]. ثم يواصل كلامه حول نقد الرجال وبيان أوهام العلماء قائلاً : « ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ، ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم تَوَقِّيًا ـ إلاّ والغلط والسهو ممكن في حفظه وإتقانه »[٦] .

وبينما يقرر الإسلام بمبادئه العامة براءة المسلم باعتبارها الحالة الأصلية فلا يتعلق شيء بذمته إلاّ بدليل فإنّ هذا المسلم لا يكون بريئًا عند المحدث إذا روى حديثًا إلاَّ إذا ثبتت عدالته ، وتحققت براءته ، حتى مستور الحال ؛ وهو الذي عرفت عدالته في الظاهر ولم تعرف في الباطن أي عُرف بانتسابه للإسلام ولكن أخلاقه وتصرفاته ليست معروفة عند العلماء ، فمثل هذا لا تدخل رواياته في الصحيح عند جمهور العلماء .

وبذلك يتبين لنا أن منهج المحدثين هو منهج قرآني مستمد من القرآن والسنة ، وأنه منهج تاريخي نقدي ، أي أنه منهج لا يُسَلِّم بالنص دون محاكمة ونقد ، ولا يكفي أن يصدر النص عن عالم أو شخص له احترامه حتى يُقبل ، بل لا بد أن تثبت نسبة النص إلى قائله ، وأن ينظر فيه نظرة ثاقبة فاحصة لمعرفة اتفاقه مع الأسس الثابتة والمبادىء العامة . ولقد غاب هذا المنهج التاريخي النقدي عن التوراة والإنجيل ، وغاب عن سائر

---

(٥) التمييز للإمام مسلم ـ اللوحة ٢/أ .

(٦) التمييز للإمام مسلم ـ اللوحة ٢/ب .

التواريخ قبل الإسلام . ثم جاء الإسلام ليمنح العالم أجمع هذا المنهج المسؤول القائم على البحث والاستقصاء والتفكير السليم . وقد جعل « شارل جنيبير » منهج النقد التاريخي مقابلاً للمنهج الإيماني النصراني الذي يأخذ الروايات عن السابقين دون مناقشة ومحاكمة .

لقد أغفل كثير من الباحثين هذه العلاقة المنهجية بين القرآن الكريم وعلوم الحديث ، حتى تسرب إلى الأذهان أن منهجية المحدثين نوع من العبقرية الفذة ، وأنها نشأت من الحاجة وحدها . والحقُّ الذي لا مِرْية فيه أنّ منهجية المحدثين منهجية قرآنية ، وأنها مظهر من مظاهر إعجاز هذا الدين ، وكما حفظ الله كتابه الكريم من كل تبديل أو تغيير ، فقد حفظ السنة بمجموعها ، وصانها من الاندثار والنسيان .

مفهوم السنة والحديث

إن عناية المسلمين ـ ابتداءً من الصحابة الكرام ـ بالحديث وعلومه كانت ثمرة معرفة عميقة وأكيدة بالسنة ومعناها والحاجة إليها . فقد تلقى الصحابة رضي الله عنهم هذا الدين عن رسول الله ﷺ ، وكان ما يتلقونه إمّا قرآنًا يتلى ويُتعبد به ، وإمّا أقوالاً وأفعالاً وتقريراتٍ وصفات صادرة عن النبي ﷺ باعتباره رسولَ رب العالمين . وكان مما أخبرهم به كتاب الله تعالى أن محمدًا ﷺ معصوم في قوله وفعله وإقراره وصفته : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ . إن هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم : ٤) . وقال لهم : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَٱنتَهُوا ﴾ (الحشر : ٧) وجعل طاعتهم له سببًا في هدايتهم : ﴿ وَإن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ﴾ (النور : ٥٤) وَحذَّر الذين يخالفون أمره : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمرِهِ أَن تُصِيبَهُم فِتْنَة أَوْ يُصِيبَهُم عَذَابٌ أَلِيم ﴾ (النور : ٦٣) . ومن هنا فقد أدرك الصحابة رضي الله عنهم معنى شهادة « أن محمدًا رسول الله » وأنها شِقُّ الركن الأول من أركان الإيمان ، وأن مقتضى هذه الشهادة التسليمُ بجميع ما جاء به هذا النبي الكريم ﷺ .

ولمّا كانت مهمة الرسول ﷺ تتناول الدنيا والآخرة ، والفرد والجماعة ، والرجل والمرأة ، والصغير والكبير ، والعقيدة والشريعة ، والسر والعلن ، فقد كان عليهم أن تستيقظ قلوبهم وعقولهم وأبصارهم

وأسماعهم لمتابعته والسير على هديه ، وأدركوا أن أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته في أحواله كلها سُنَّة .

السنة في اللغـــة والاصـــطلاح :

والسنة في اللغة من مادة (سَنَّ) . يقول ابن فارس في « معجم مقاييس اللغة » : (السين والنون أصل واحد مُطَّرِد ، وهو جريان الشيء ، واطراده في سهولة . والأصل قولهم : سَنَنْت الماء على وجهي أَسُنُّه سَنًّا إذا أرسلته إرسالاً)[7] .

وقال ابن الأعرابي : (السَّنُّ مصدر سَنَّ الحديد سَنًّا ، وسَنَّ للقوم سُنَّةً وسَنَنًا ، وسَنَّ الإبل يَسُنُّها سَنًّا إذا أحسن رِعْيَتَها ، حتى كَأَنَّه صقلها . وَسَنَّنَ المنطق حَسَّنه ، فكأنه صقله) . وتابع صاحب « لسان العرب » في ذكر معاني هذه المادة اللغوية التي تدور على معاني الجريان والاطراد والصقلِ والإحداد . ولما كان الوجه مجمع الحسن أطلق عليه : سُنَّة . قال ذو الرمّة :

بيضـــاءُ في المـــرآة سُـنَّتُـهـــا ملساءُ ليس بها خالٌ ولاَ نَدَبُ[8]

وسُنَّة النبي ﷺ تحمل هذه المعاني اللغوية ؛ لما فيها من جريان الأحكام واطرادها ، وصقل الحياة الإنسانية بها ، فيكون وجه المجتمع السائر على هديها ناضرًا بخيرها وبركتها . ويستفاد من المعاني اللغوية أن السُنَّة فيها معنى التكرار والاعتياد ، وفيها معنى التقويم ، وإمرار الشيء على الشيء من أجل إحداده وصقله .

(٧) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣/ ٦٠ .

(٨) لسان العرب لابن منظور ـ مادة (سنن) .

وسَنَّ الله سُنَّة أي بين طريقًا قويمًا ، وسُنَّة الله أحكامه وأمره ونهيه . وقد ورد ذكر السُّنَّة والسُّنَن في القرآن الكريم سبع عشرة مرة ، وفي جميع المواضع يكون المعنى : أحكام الله الجارية المطردة .

وأمَّا في الاصـــطلاح :

فالسنة ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقية من مبدأ بعثته حتى وفاته . وقد تأتي السنة قولاً أو فعلاً من الصحابة باعتبارهم شهود عصر النبوة المقتبسين من مشكاتها ، أوْ من التابعين باعتبارهم شهودَ عصر الصحابة ، وأقرب الناس إلى عصر النبوة .

وأما الحــديث : فهو أعمّ من السنة من حيث المفهوم ؛ إذ أنه يزيد على السنة في تناوله لكل ما صدر عن النبي ﷺ حتى ولو كان منسوخًا ليس عليه العمل ، ويتناول صفات النبي ﷺ الخِلْقية من حيث لونُه وجسمُه وشعره وطوله ، وصفاته الجِبِلِّيَّة من حيث صحته ومرضه ، وما يميل إليه من الطعام وما لا يرغب فيه . فليس المقصود برواية هذه الأمور الجريان والاعتياد والاتباع ، وإنما المقصود ـ عند روايتها ـ الوقوف على عصر النبوة ، ومعرفة النبي ﷺ حتى يصبح شخصه وعصره ومراحل سيرته على تمام الوضوح والجلاء . وقد وضَّح علماؤنا هذا التفريق بين الحديث والسنة ، ورُوي عن ابن مهدي أنه قال : « سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة ، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعًا »[٩] . ومعنى ذلك أن سفيان

---

(٩) تنوير الحوالك ، شرح موطأ مالك ، ١٠/٣ .

الثوري أكثر رواية للأخبار ومعرفة بالنقد وبالرجال ، والأوزاعي أعلم بالطريقة العملية من سنن الأقوال والأفعال والأخلاق ، ومالك جمع بين الأمرين ، بين الطريقة العملية وبين الرواية والنقد .

وانسجامًا مع هذا التفريق فإن أخبار الجاهلية المروية في كتب الحديث تدخل في الحديث ولا نطلق عليها مسمى السنة ، وكذلك الأحاديث المنسوخة كحديث الوضوء مما مست النار ، وهو ما صح عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الوضوء مما مسَّت النار ، ولو من ثور أَقِطٍ . قال : فقال له ابن عباس : يا أبا هريرة : أَنتوضأ من الدهن ؟ أَنتوضأ من الحميم ؟ قال : فقال أبو هريرة : يا بن أخي : إذا سمعت حديثًا عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له مثلًا »[10] . فهذا الحديث يفيد أن من يأكل أو يشرب ما طبخ على النار فإنه يتوضأ بعد ذلك . والسنة ليست على هذا ، بل على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما . قال أبو عيسى الترمذي : « والعمل على هذا - أي ترك الوضوء مما مست النار - عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم ؛ مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحٰق ، إذ رأوا ترك الوضوء مما مست النار . وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول : حديث « الوضوء مما مست النار »[11] .

---

(١٠) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه ١/١١٤ وابن ماجه ١/٩٢ ، والأقِط : اللَّبَن الجاف . والثَّور : القطعة منه .

(١١) جامع الترمذي ١/١١٩ - ١٢٠ .

ونخلص من هذا إلى أن الحديث أعم من السنة ، فكل سُنَّة حديث ، وليس كل حديث سُنَّةً . والسنة هي غاية الحديث وثمرته . ومن السنة ما يفيد الوجوب أو الحرمة ومنها ما يفيد الندب أو الكراهة ومنها ما يفيد الإباحة . وهذا مدلول السنة عند المحدثين ، وأمَّا الفقهاء فالسنة عندهم نوع من الأحكام الشرعية ، وهي ما أفاد الاستحباب والندب .

مصدرية السُنة للأحكام والاحتجاج بها

السنة مصدر من مصادر الأحكام الشرعية لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُم ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَٱنتَهُوا ﴾ (الحشر : ٧) . وعندما يرتب العلماء مصادر الشريعة قائلين : القرآن ثم السنة فإن هذا الترتيب ترتيب في الذِّكر والشرف ، ولا يؤخذ بمعنى أن السنة متأخرة في مصدريتها عن القرآن الكريم . ولقد عَنْون الخطيب البغدادي فصلاً من كتابه « الكفاية » فقال : « باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ من حيث وجوبُ العمل ولزومُ التكليف »[١٢] .

ولا ريب أن السنة في معظمها تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث ثبوتها ؛ إذ القرآن الكريم كله متواتر ، وقليل من السنة ما نقل بالتواتر . وأمّا من حيث إفادتُها للأحكام الشرعية ، فالقرآن يحلل والسنة تحلل ، والقرآن يحرم والسنة تحرّم ، والقرآن الكريم يندب والسنة

---

(١٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص/٣٩ .

تندب ، والقرآن الكريم يبيح والسنة تبيح . فالسنة مثل القرآن الكريم في التشريع وإفادة الأحكام . وقد روى المقداد بن معديكرب عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ألا إني أوتيت القرآن ومثله ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة معاهَدٍ إلاَّ أن يستغني عنها صاحبها »[١٣] .

ولمَّا كان القرآن الكريم كتاب تَعَبُّدٍ وتلاوة كانت آياته محدودة ، وكلماته معدودة ، وهو دستور مجمل ، يُعنىٰ بالكليات أكثر مما يُعنىٰ بالفرعيات والجزئيات ، وما ورد فيه من تفاصيل الأحكام قليلٌ كما في آيات المواريث ؛ ولذا فقد أحال القرآن الكريم على السنة لتبيين الأحكام ؛ على وجه الابتداء ، أو التفريع ، أو النسخ . والقرآن الكريم من غير سنة لا يمكن فهمه ولا يمكن تطبيقه . والذين يقبلون القرآن وحده ، ويشككون في السنة إنما يحاربون القرآن بأسلوب ذكي ، قد يغيب عن كثير من المسلمين ، وهم يعملون على تعطيل القرآن عن العمل ؛ فالقرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن ، هكذا قال مكحول[١٤] .

(١٣) أخرجه أبو داود في سننه ١١/٥ ، والترمذي بمعناه ٣٧/٥ وابن ماجه في المقدمة ، وأخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية ص : ٣٩ وأخرجه محمد بن نصر في كتاب السنة ص/١١٦ .

(١٤) الكفاية / ص ٤٧ . ومكحول أحد كبار التابعين ، وهو الفقيه الدمشقي إمام أهل الشام ، توفي (سنة ١١٣هـ) تهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠ .

روى الخطيب بسنده إلى الحسن أن عمران بن حصين ـ رضي الله عنهما ـ كان جالسًا ومعه أصحابه فقال رجل من القوم : لا تحدثونا إلاّ بالقرآن ، قال : فقال له : ادْنُ ، فدنا ، فقال : أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجدُ فيه صلاة الظهر أربعًا ؛ وصلاة العصر أربعًا ؛ والمغرب ثلاثًا ، تقرأ في اثنتين ؟ أرأيت لو وُكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعًا ، والطواف بالصفا والمروة ؟ ثم قال : أيْ قوم : خذوا عنا فإنكم والله إلاَّ تفعلوا لَتَضِلُّنَّ[15] .

ولقد بيَّن الإمام محمد بن نصر المرْوَزي مكانة السنة وأقسامها ، فقال :

« فالسنة تتصرف على أوجه : سنة اجتمع العلماء على أنها واجبة ، وسنة اجتمعوا على أنها نافلة ، وسنة اختلفوا فيها : أواجبة هي أم نافلة ؟ ثم السنة التي اجتمعوا أنها واجبة تتصرف على وجهين : أحدهما عمل والآخر إيمان ، فالذي هو عمل يتصرف على أوجه :

سنة اجتمعوا على أنها تفسير لما افترض الله مجملاً في كتابه ، فلم يفسره ، وجعل الله تفسيره وبيانه إلى رسول الله ﷺ قال الله عز وجل : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل : ٤٤) .

والوجه الثاني : سنة اختلفوا فيها ، فقال بعضهم : هي ناسخة لبعض أحكام القرآن ، وقال بعضهم : لا ، بل هي مُبَيِّنة في خاص القرآن

---

(١٥) الكفاية للخطيب ص : ٤٨ .

وعامه ، وليست ناسخة له ؛ لأن السنة لا تنسخ القرآن ، ولكنها تبين عن خاصِّه وعامِّه ، وتفسر مجمله ومبهمه .

والوجه الثالث : سنة اجتمعوا على أنها زيادة على ما حكم الله به في كتابه ، وسنة هي زيادة من النبي ﷺ ليس لها أصل في الكتاب إلاَّ جملة الأمر بطاعة النبي ﷺ والتسليم لحكمه وقضائه ، والانتهاء عما عنه نهى »(١٦) .

وهكذا فإنه يتبين لنا أن القرآن الكريم لا تعرف أحكامه إلاَّ من خلال السنة ، وأن الإسلام لا يتكامل بناؤه ونظامه إلاَّ من خلال السنة ، ورحم الله عبد الرحمن بن مهدي إذ يقول :

« الرجل إلى الحديث أحوج منه إلى الأكل والشرب »(١٧) ولسنا مخيرين بأخذ السنة أو تركها ؛ فلا إسلام بلا سنة ، وكما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : « القرآن وعاء والسنة غطاء » ، ومعنى كلامه أن السنة هي الكاشفة عن معاني القرآن وأحكامه .

---

(١٦) السنة للإمام محمد بن نصر المروزي ص : ٣٠ ـ ٣١ .
(١٧) الكفاية للخطيب البغدادي ص : ٤٩ .

حصر أحاديث النبي ﷺ

إذا عرفنا أن الحديث لم يكن صدوره محصورًا في وقت خاص من أوقات النبي ﷺ ، ولا محدودًا بمكان ولا بنوع من أنواع السلوك ، بل هو جميع ما يصدر عنه من أنواع النشاط في السر والعلن ، وفي الليل والنهار ، وفي علاقاته الفردية والاجتماعية ؛ وأن هذا النشاط من لدن بعثته حتى وفاته كان موضع الاقتداء والائتساء ؛ ولما عرف الصحابة من عصمته ﷺ فقد فتحوا أعينهم على كل فعل فعله ، وألقوا بآذانهم لكل قول قاله ، وبحثوا عن أخلاقه وصفاته ، حتى طرقوا أبواب أزواجه يسألون عن معاشرة النبي ﷺ لأزواجه ، ولا ريب أن الشخص الذي نضعه تحت ملاحظتنا الدقيقة المستمرة سوف نسجل من أفراد نشاطه ما يصعب علينا جمعه وملاحقته ، فكيف إذا كان الأمر أمر رسولٍ أُمر الناس بمتابعته والوقوف عند أمره ونهيه ، وقد أحبوه فوق حبهم لأنفسهم وأبنائهم وأزواجهم ؟! ولا بد أن يتضاعف الأمر أضعافًا مع كثرة الوافدين عليه والجالسين إليه والمقتبسين منه . وهكذا فإننا لا نستطيع حصر ما صدر عن رسول الله ﷺ من أحاديث ، ولذلك فإن ابن الجوزي - رحمه الله - يقول : (اعلم أن حصر الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ بعيد إمكانه ، غير أن جماعة من أهل العلم بالغوا في تتبعها وحصروا ما أمكنهم ، فأخبر كل منهم عن وجوه)[١٨] .

---

(١٨) تلقيح فهوم أهل الأثر ص : ٣٧٨ .

تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في رواية الأحاديث

ولقد تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله ﷺ بين مكثرٍ ومقل . ومرجع هذا التفاوت إلى أحد الأمور التالية :

١ - تقدم إسلام الصحابي أو تأخره ؛ فالمتقدم في إسلامه تكون فرصة الرواية عنده أكبر .

٢ - تقدم وفاة الصحابي أو تأخرها ؛ فالذين تقدمت وفاتهم في عهد النبي ﷺ لا يُروى عنهم الشيء الكثير ، ومن تأخرت وفاته حتى احتاج الناس إلى الرواية عنه لا بد أن تكثر رواياته ؛ فجابر بن عبدالله رضي الله عنه تأخرت وفاته (ت ٧٤هـ) ، والذين لقيهم من التابعين كانوا على شغفٍ بمعرفة سنة نبيهم ﷺ والصحابة الذين بين ظهرانيْهم قلة ، فحملهم هذا الشغف وقلة الصحابة على الاستكثار من الرواية عنه .

٣ - تفرغ الصحابي لمجالسة النبي ﷺ ومتابعته ، أو عدم تفرغه لذلك ، إذ أن أكثر الصحابة كانوا أصحاب تجارة أو زراعة ، وكانوا أصحاب جهاد وسرايا ، بينما تفرغ قليل منهم لملازمة النبي ﷺ ومتابعته ، كأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وعائشة ، رضي الله عنهم أجمعين .

٤ - ولا ريب أن الصحابة متفاوتون في حفظهم وقدرتهم على التذكر ،

فمنهم الحافظ ومنهم غير الحافظ . فلا عجب أن نجد منهم من يحفظ الألوف كأبي هريرة بينما لا يحفظ بعضهم إلا الآحاد أو العشرات ، فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يصف حال الصحابة من حفظ الحديث فيقول : (قام فينا النبي ﷺ مقامًا فأخبرنا عن بدء الخلق ، حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم ، حفظ ذلك من حفظه ، ونسيه من نسيه)[١٩] . وهذا حذيفة ـ رضي الله عنه ـ يقول : (قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا فما ترك شيئًا يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلاَّ حدثه ، حفظه من حفظه ، ونسيه من نسيه ، قد علمه أصحابه هؤلاء . وإنه ليكون منه الشيء قد نسيته ، فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ، ثم إذا رآه عرفه)[٢٠] .

نماذج من الصحابة المكثرين والمقلين

١ ــ المكثــرون :

يعتبر أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما من الصحابة المكثرين ، ويرجع إكثارهما لتوافر أمور فيهما :

١ ـ عرف أبو هريرة ، كما عرفت عائشة رضي الله عنهما ، بالحافظة

---

(١٩) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٢٨٦/٦ .

(٢٠) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٩٤/١١ ومسلم في صحيحه ٢٢١٧/٤ .

القوية والذاكرة الممتازة ، ومما زاد في ذاكرة أبي هريرة دعوة النبي ﷺ له . أمَّا عائشة فقد تناقل الرواة أنها كانت راويةً للشعر والأدب ؛ حتى كانت تحفظ للبيد بن ربيعة نحوًا من ألف بيت ، وقد حفظت القرآن الكريم ، والحلال والحرام ، والنسب والشعر والطب . فلا عجب أن تحفظ عن رسول الله ﷺ ألفي حديث ومائتي حديث وعشرة .

٢ ـ كلاهما كان متفرغًا للرواية ، أمَّا عائشة فقد كانت في بيت النبوّة ، وكانت أحب أزواج النبي ﷺ إليه . وأمَّا أبو هريرة فقد فرَّغ نفسه لمصاحبة النبي ﷺ من شهر صفر سنة سبع للهجرة ، حتى وفاة النبي ﷺ . يقول عن نفسه : « وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق[٢١] بالأسواق ، وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ، وكنت امرءًا مسكينًا ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني ، فأحضر حين يغيبون ، وأعي حين ينسون »[٢٢] . ويقول أيضًا : (وكنت أكثر مجالسة لرسول الله ﷺ أحضر إذا غابوا ، وأحفظ إذا نسوا)[٢٣] .

٣ ـ كلاهما عُمِّر بعد النبي ﷺ فعائشة ـ رضي الله عنها ـ توفيت سنة ٥٧هـ وكذلك أبو هريرة ، وكان كل منهما مصدر رواية مباشرًا ، ـ إلى جانب ما أخذه كل منهما عن الصحابة ثم قام بروايته ـ وقد احتاج التابعون لرواياتهما فأكثروا عنهما .

---

(٢١) الصفق : البيع .
(٢٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١٣٥/٣) (بهامش فتح الباري) .
(٢٣) أخرجه الإمام أحمد (١٢٢/١٤) (ترتيب الساعاتي) .

٢ ــ المُقِلُّــون :

ومن الصحابة المقلين في الرواية رغم تقدم إسلامهم ومكانتهم من رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان ـ رضي الله عنهما ـ وقد بلغت روايات أبي بكر ـ كما يقول ابن الجوزي ـ مائة واثنين وأربعين حديثًا ، وقال أبو بكر البرقي : الذي حفظ له نحو من خمسين حديثًا في إسناد بعضها ضعف[٢٤] . وأما عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ فقد روى مائة وستة وأربعين حديثًا ـ كما يقول ابن الجوزي ـ وقال البرقي : الذي حفظ عنه نحو من أربعين حديثًا[٢٥] .

ولعل مرجع إقلالهما في الرواية عن رسول الله ﷺ :

١ ـ اشتغالهما بالتجارة ؛ فلم يتمكنا من طول الملازمة .

٢ ـ تقدم موتهما قبل أن يبرز دور التابعين ؛ إذ كانت وفاتهما والصحابة متوافرون كثيرون .

ونخلص من هذا إلى أن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ تفاوتوا في الرواية عن رسول الله ﷺ فقليل منهم من كانت رواياته بالألوف وهم : أبو هريرة وعبدالله بن عمر وأنس بن مالك وعائشة رضي الله عنهم ، ومنهم أصحاب الألف ، وهم : عبدالله بن عباس وجابر بن عبدالله وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم ، وسائرهم بين أصحاب المئات وأصحاب الآحاد[٢٦] . وإلى جانب هذا فإن عدد الروايات يقل إذا عرفنا أن الطرق تتشعب ، وقد يروى الحديث الواحد من عدة طرق ، فترجع الألوف إلى الألف ، والمئات إلى العشرات .

(٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦) انظر تلقيح فهوم أهل الأثر ـ ص : ٣٦٣ ـ ٣٨٧ .

مسؤولية المنهج

لقد هيمن المنهج على رواية الحديث فضبط عمليات الرواية ، وكان سببًا من الأسباب المباشرة في تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ إذا ما قيست هذه الرواية مع العدد الجم الغفير من الصحابة ، وتعلقهم برسول الله ﷺ ومعرفتهم بمكانة سنة النبي ﷺ من الدين . ولقد ظهر هذا المنهج بجلاء ووضوح في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته . وسنناقش قضيتين منهجيتين :

الأولى : كتابة الحديث بين النهي والإذن .

الثانية : طلب البينة على الرواية .

كتابة الحديث بين النهي عنها والإذن بها

لم يكتب الحديث في حياة النبي ﷺ كما كتب القرآن الكريم ، ولم يتخذ النبي ﷺ لنفسه كتبةً يكتبون الحديث . ويرى الأستاذ الدكتور صبحي الصالح ـ رحمه الله ـ أن ذلك يرجع إلى ندرة الوسائل الكتابية ، وإلى ضعف البواعث النفسية عند أكثرهم على كتابة السنة[٢٧] . ولست مع هذا الرأي ؛ لأن ندرة الوسائل لا تقف أمام عمل على درجة كبيرة من

(٢٧) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص : ١٨ ـ ١٩ .

الأهمية ككتابة الحديث . وممّا لا ريب فيه أن البواعث النفسية الداعية إلى كتابة السنة وحفظها قوية ، لا سيما وأن الصحابة يعلمون مكانة السنة من الدين .

وقد ثبت أن امتناع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن الكتابة إنما جاء من نهي النبي ﷺ عن كتابة شيء غير القرآن ، وذلك فيما رواه أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولا حرج »[٢٨] . ثم جاء الإذن من النبي ﷺ لعبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ بالكتابة ، فقد جاء عنه قوله : « كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه ، فنهتني قريش ، وقالوا : أتكتب كل شيء تسمعه ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا ؟ فأمسكت عن الكتاب ، فذكرت لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه ، فقال : اكتب ؛ فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلّا حق »[٢٩] .

ويمكن التوفيق بين النصين ، سيرًا على طريقة العلماء في اعتبار الإذن بالكتابة هو آخر الأمرين منه ﷺ بأن يقال :

١ ـ لقد شاء الله تعالى أن يحفظ كتابه الكريم من التحريف والاختلاف ، فصانه من كل شيء يكتب إلى جانبه ، حتى ولو كان السنة ،

---

(٢٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٢/٣ ، ٣٩ والإمام مسلم في صحيحه ٢٢٩٨/٤ .

(٢٩) أخرجه الإمام أبو داود ٦٠/٤ .

التي هي وحي يوحى ، وهذا من الشواهد على صدق النبي ﷺ إذ أنه ميز كتاب الله عن سنته ؛ كي يبقى الكتاب معجزة الإسلام الكبرىٰ . ولولا ذلك لكثرت الشروح والتعليقات على آيات القرآن الكريم ، ثم اختلط الأمر على الكاتبين ، فلا يستطيعون تمييز النص المتعبد بتلاوته عن سائر النصوص . وهذا ما حدث لرسالات الأنبياء قبل محمد ﷺ فقد اختلطت الحقيقة بالخيال ، والخطأ بالصواب ، والوحي بالرُّؤىٰ والأحلام . حتى ذهب الأصل واختفى تحت وطأة الزيادات والإضافات ، فلم يعد للوحي تميزه وهيمنته ، وأصبح الوحي عند اليهود والنصارىٰ : حركة التاريخ ؛ بمعنى أن كل شيء يحدث في التاريخ يضاف إلى الوحي ، باعتباره إرادة الله وحركة ذلك في الأحداث . وما القراءات الشاذة ـ عندنا ـ إلاَّ إضافات تفسيرية كتبت إلى جانب الآيات ، ثم ظنَّ الكاتب أنها من القرآن الكريم . ولكن الكثرة الكاثرة من الصحابة الذين أفردوا النص ولم يكتبوا شيئًا إلى جانبه ، بالإضافة إلى الذين حفظوه كل هؤلاء تواترت الرواية القرآنية عنهم ، وحكموا على الزيادة بالشذوذ وعدم القبول .

وإننا نستطيع القول : إن تواتر القرآن الكريم كان بتوفيق الله وحفظه ، ثم بالمنهج الذي صانه ، ولولا هذا النهي عن كتابة الحديث لتعددت الروايات والألفاظ ، ولما حصل هذا التواتر ، وصدق الله العظيم : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكر وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾ (الحجر : ٩) .

وقد عقب الإمام الخطّابي على حديث النهي بقوله : « وقد قيل إنه إنما نهى أن يُكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لئلا يختلط به ، ويشتبه على القارىء ، فأمّا أن يكون الكتاب نفسه محظورًا وتقييد العلم

بالخط منهيًا عنه ، فلا »[٣٠] . وقد جاء هذا القول بعد أن قال : « يشبه أن يكون النهي متقدمًا ، وآخر الأمرين الإباحة »[٣١] .

٢ ـ كان الإذن منه ﷺ بالكتابة بعد السنة السابعة ؛ لأن عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ هاجر مع أبيه بعد الحديبية ، ويظهر من النص أن عبدالله أفرد كتابة الحديث في كتاب ولم يجعله مع القرآن .

٣ ـ لمّا كانت السنة في عهد النبي ﷺ نامية ، باعتبار توالي صدورها عن رسول الله ﷺ يضاف إليه أن هذه السنة قد تتناول أحكامًا مرحلية يعتريها النسخ ، فقد كان النهي عن كتابتها له فوائده المنهجية حتى لا يأخذ المكتوب طابع النهائية ، ولو أطلق العنان للصحابة من أول الأمر للكتابة لوصلتنا نسخ عديدة فيها الاختلاف ، وكل يجزم بصحة نسخته .

لذلك كانت السياسة العامة النهي عن كتابة السنة ، فيما عدا الإذن الخاص أو في مسائل محددة ذات أنصبة وفروض وأرقام ، يصعب ضبطها من غير كتاب . وهذا المحذور يزول بعد وفاة النبي ﷺ لأن السنة قد توقف صدور المزيد منها ، إلى جانب ثبات أحكامها ، ووصولها إلى المرحلة النهائية . وكتابة الكتب بعد وفاة النبي ﷺ لا تأخذ طابع القول الذي تأخذه لو كتبت في عهده ﷺ ، بل يبقى الأمر بعد وفاة النبي ﷺ موضع اجتهاد وحوار . . وقد يُخَطِّىءُ بعض الصحابة بعضهم ، ويدعي أحدهم نسخ حديث يعتبره غيره محكمًا غير منسوخ .

---

(٣٠) معالم السنن للخطابي ٤/١٨٤ .

(٣١) المصدر والصفحة نفساهما .

٤ ــ لو قدر للسنة أن تجمع في حياة النبي ﷺ لما ظهرت هذه النزعة النَقدية المنهجية التي مدت آثارها إلى مختلف جوانب المعرفة الإسلامية ، والتي كانت ميدان تنافس بين العلماء ، وستبقى كذلك إلى يوم القيامة ، بإذن الله تعالى .

٥ ــ إن كتابة السنة في عهد النبي ﷺ أمر يشغل المسلمين بنصّيّة السنة أكثر مما يشغلهم بالصحبة والممارسة والاقتباس المباشر ، وهذا الثاني ما يميز جيل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن كل جيل بعدهم ؛ إذ أنّهم تعاملوا مع ذات رسول الله ﷺ وشخصه .

ونخلص من هذا إلى أن النهي عن كتابة السنة كان نهيًا نصيًّا منهجيًّا ، والإذن بكتابتها كان محدودًا في الأشخاص المعينين ، وفي الموضوعات التي تحتاج إلى تذكر ، وللطُّرَّاء الذين يرجعون لأقوامهم ويريدون شيئًا مكتوبًا ؛ إمّا لإتقانه وتذكره ، وإمّا زيادةً في التوثيق والتصديق ؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه ، من رواية أبي هريرة ، أن خزاعة قتلوا رجلًا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبي ﷺ فركب راحلته فخطب ، فقال :

(« إن الله حبس عن مكة القتل ـ أو الفيل ، شَكَّ أبو عبدالله ـ وسلط عليهم رسولَ الله ﷺ والمؤمنين ، ألا وإنّها لم تحلَّ لأحد قبلي ، ولم تحلَّ لأحد بعدي ، ألا وإنها حَلَّت لي ساعةً من نهار ، ألا وإنَّها ساعتي هذه حرام : لا يُختلى شوكُها ولا يعضد شجرها ، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد . فمن قُتل فهو بخير النظرين : إمّا أن يُعقل وإمّا أن يقاد أهل القتيل » . فجاء رجل من أهل اليمن ، فقال : اكتب لي يا رسول الله ،

فقال : « اكتبوا لأبي فلان » فقال رجل من قريش : إلاَّ الإذخر يا رسول الله ، فإنا نجعله في بيوتنا وقبورنا ، فقال : « إلاَّ الإذْخَر » . فقيل لأبي عبدالله : أي شيء كتب له ؟ قال : كتب له هذه الخطبة)[٣٢] .

فلا يفهم من هذا الحديث الإذن العام ، وإنّما يُفهم منه الإذن الخاص لمن احتاج إلى الكتابة . وأما حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ففيه أمران : الإذن بالكتابة والردّ على قولهم : « ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الرضا والغضب » فرد النبي ﷺ على قولهم هذا بقوله : « اكتب ؛ فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق » وهذا الموضع من الحديث أبلغ في الاعتبار ، وأهم من الإذن بالكتابة . فيكون إنكار النبي ﷺ على قول من ظن أن رسول الله ﷺ كسائر البشر قد يخرجه الغضب عن الحق والصواب . فيكون سياق الحديث في معرض الإنكار على من زعم أن النبي ﷺ يتكلم في الرضا والغضب ، وقد يحمله هذا على الخطأ .

(٣٢) أخرجه الإمام البخاري ١/٢٠٥ (بهامش فتح الباري) وأبو داود ٤/٦٢ .

المنهج في زمن الصحابة

وعندما انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى توقف الوحي بعد أن أتم الله تعالى على المسلمين نعمته ، وأكمل لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، ولم يعد وحيٌ ينزل ، ولا حديث يصدر . ووقف الصحابة على أحوال هذه الفترة المباركة يسترجعونها ، ويتذكرونها ، ويتأملون فيها ، ويروون أخبارها ، ولا سيما أنهم شاهدون عليها ، ومطالبون بنقلها إلى من وراءهم من الناس . إلى جانب أن التابعين الذين فاتتهم الصحبة كانوا على شغف بسنة النبي ﷺ فكانوا يتجمعون حول الصحابة يسألونهم ويقتبسون منهم . يضاف إلى كل هذا ما طرأ من الحاجات الكثيرة مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية ؛ كل هذه الأمور حدت بالصحابة إلى الرواية عن رسول الله ﷺ .

وإذا كان الحديث عن العظماء يعطي مزية للمتحدِّث والمترجم ، فكيف بمن يتحدث عن رسول الله ﷺ ؟! وفي مثل هذا الموقف قد تتدافع المشاهد والأخبار ، ويختلط المتيقَّن بالمظنون ، والحقائق بالأوهام . ولقد بالغت الأمم السابقة في كلامها عن أنبيائها وعظمائها فاستهواها الحديث عن العظمة والعظماء ؛ حتى مزجت بين الحقيقة والخيال والصواب والخطأ ؛ فضاعت الحقائق ، وضاع الصدق تحت حُجب المبالغة والخيال . وحتى لا تصاب هذه الأمة بما أصيب به من سبقها من الأمم شاء الله ـ تعالى ـ وقَدَّر أن يُهيىء لها الأئمة المهديين والخلفاء

الراشدين ؛ فحافظ هؤلاء على منهج النبوة وسلامة السنة من العبث والخيال والحب الأعمى .

فقد علم هؤلاء الصحابة عِظم المسؤولية وهم يحدثون عن رسول الله ﷺ فكانوا وَقَّافين عند ما يتيقنون من روايته ؛ فقد روى الإمام البخاري وغيره من طريق عبدالله بن الزبير ، قال : قلت للزبير : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان ، قال : أما إني لم أفارقه ، ولكن سمعته يقول : « من كذب عليَّ فليتبوّأ مقعده من النار »[٣٣] وأخرج البخاري من رواية أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال : إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أنَّ النبي ﷺ قال : « من تعمد عليَّ كذبًا فليتبوّأ مقعده من النار »[٣٤] ، وكذلك روي عن أبي قتادة الأنصاري .

وهؤلاء الصحابة الأجلاء ـ الزبير وأنس وأبو قتادة ـ استدلوا بهذا الحديث لا لخوفهم من الكذب المتعمد ، القائم على الزور والبهتان ، وإنما قصدوا الكذب غير المتعمد ، الذي هو خطأ الراوي برواية ما يخالف الواقع . وهذا الحذر هو الذي حملهم على الاستشهاد بالحديث . يقول الإمام ابن حجر معقبًا على حديث الزبير ـ رضي الله عنه ـ : « والثقة إذا حدث بالخطأ ، فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ ، يعمل به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سببًا للعمل بما لم يقله الشرع ، فمن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم

---

(٣٣) أخرجه الإمام البخاري ١/ ٢٠٠ (بهامش فتح الباري) وأبو داود في سننه ٤/ ٦٣ .
(٣٤) أخرجه الإمام البخاري ١/ ٢٠١ (بهامش فتح الباري) .

إذا تعمد الإكثار ، فمن ثَمَّ توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث »[٣٥] .

ولقد كان الصحابي إذا حدث فزع وخشي على نفسه من الزلل والخطأ ، لشدة ورعه في الرواية عن رسول الله ﷺ فقد روي عن عَمْرو بن ميمون قال : كنت آتي ابن مسعود كل خميس ، فإذا قال : سمعت رسول الله ﷺ انتفخت أوداجه ثم قال : « أو دون ذلك ، أو فوق ذلك ، أو قريب ذلك ، أو شبيه ذلك ، أو كما قال »[٣٦] ، وهذا أبو هريرة يسأل عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ فلا يقوى على التحديث ويغمى عليه كلما هم بالتحديث[٣٧] .

ولشدة الحديث على بعض الصحابه كان ينتظر وقتًا طويلاً حتى يحدث ، فقد رُوي عن ابن عمر أنه كان يأتي عليه الحول قبل أن يحدث عن رسول الله ﷺ[٣٨] ، وكان زيد بن أرقم يقول : والكلام على رسول الله ﷺ شديد . وعن السائب بن يزيد قال : « صحبت عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيدالله وسعد بن أبي وقاص والمقداد بن الأسود فلم أسمع أحدًا منهم يتحدث عن رسول الله ﷺ إلاَّ أني سمعت طلحة بن عبيدالله يتحدث عن يوم أُحد »[٣٩] .

---

(٣٥) فتح الباري ٢٠١/١ .
(٣٦) الكامل لابن عدي ٣٢/١ .
(٣٧) جامع الترمذي (٥٩١/٤ ـ ٥٩٣) .
(٣٨) الكامل لابن عدي ٣٠/١ .
(٣٩) الكامل لابن عدي ٣٠/١ .

ولم يترك أمر الرواية إلى الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ دون سؤالهم عن رواياتهم ، والتحري عن دقتهم ، وطلب البينة على الحديث الذي يروونه عن رسول الله ﷺ ؛ فقد جاءت الجدّة إلى أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ تسأله عن ميراثها ، فقال لها : ما لك في كتاب الله شيء ، ولا علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئًا ، فقال المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ : حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس . فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذ لها أبو بكر(٤٠) .

وهكذا شرع أبو بكر في طلب الدليل والبرهان الشاهد على دِقَّة الصحابي وضبطه ، ثُمَّ سار عمر ـ رضي الله عنه ـ على منهج أبي بكر ، بل شدد في السؤال ، وتوعد من يحدث دون أن يقيم البينة على حديثه . أخرج الإمام مسلم في صحيحه (أن أبا سعيد الخدري قال : كنا في مجلس عند أُبيّ بن كعب ، فأتى أبو موسى الأشعري مغضبًا ، حتى وقف فقال : أَنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول : الاستئذان ثلاث ، فإن أُذن لك وإلاّ فارجع ؟ قال أُبيّ : وما ذاك ؟ قال : استأذنت على عمر بن الخطاب ثلاث مرات ، فلم يؤذن لي ، فرجعت ، ثم جئته اليوم فدخلت عليه . فأخبرته أني جئت بالأمس فسلمت ثلاثًا ، ثم انصرفت . قال : قد سمعناك ، ونحن حينئذٍ على شغل ، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك ؟ قال : استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ . قال (عمر) : فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتين بمن يشهد لك على

(٤٠) الكفاية للخطيب البغدادي ص : ٦٦ ـ ٦٧ ، أخرجه الإمام مالك في الموطأ .

هذا)[41] ـ وفي رواية : (أقم عليه البينة وإلاّ أوجعتك)[42] . وفي رواية أخرى : (وإلاً فلأجعلنك عِظَةً)[43] ـ (فقالوا : لا يشهد لك على هذا إلاَّ أصغرنا ، فقام أبو سعيد فقال : كنا نؤمر بهذا ، فقال عمر : خفي عليَّ هذا من أمر رسول الله ﷺ ألهاني عنه الصفق بالأسواق)[44] . وقد أخرج الإمام مسلم تعقيبًا لأبيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ قال لعمر : (فلا تكن يا بن الخطاب عذابًا على أصحاب رسول الله ﷺ فقال عمر : سبحان الله ، إنما سمعت شيئًا فأحببت أن أتثبت)[45] .

فهذه القصة ـ التي أطلنا في ذكر روايتها وتفاصيلها ـ توقفنا على منهج عمر في الرواية وحرصه على التثبت فيها ، علمًا بأن أبا موسى الأشعري من المهاجرين السابقين والصحابة الكبار . وليس طلب عمر ـ رضي الله عنه ـ للبينة تهمة لأبي موسى الأشعري ، ولا يعني أن عمر ـ رضي الله عنه ـ لا يقبل خبر الواحد العدل ، وإنما قصد أن يوجه الصحابة إلى طلب التحري والتثبت ، وألاَّ يحدث أحدهم عن رسول الله ﷺ إلاَّ بما تيقن من روايته وحفظه . وقد جاءت زيادة عن مالك في الموطأ أنَّ عمر قال لأبي موسى : (أما إني لم أتهمك ، ولكنّي أَردت ألاّ يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ)[46] .

---

(٤١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٦٩٦/٣ والإمام البخاري في صحيحه ٢٦/١١ (بهامش فتح الباري) .
(٤٢) الإمام مسلم ، الصحيح ١٦٩٤/٣ .
(٤٣) الإمام مسلم ، الصحيح ١٦٩٥/٣ .
(٤٤) الإمام مسلم ، الصحيح ١٦٩٦/٣ .
(٤٥) أخرجه مسلم ، الصحيح ١٦٩٧/١٦٩٦/٣ .
(٤٦) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٩٦٤/٢ .

وكذلك كان موقف عمر ـ رضي الله عنه ـ من المغيرة بن شعبة ، فقد أخرج الإمام البخاري من رواية المغيرة بن شعبة (قال : سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة ـ وهي التي يُضرب بطنها فتلقي جنينها ـ فقال : أيكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئًا ؟ فقلت : أنا . فقال : ما هو ؟ قلت : سمعت النبي ﷺ يقول : فيه غُرَةُ عبدٌ أو أمة . فقال : لا تبرح حتى تجيئني بالمخرج فيما قلت)[٤٧] .

وهكذا فقد طبع الحديث في زمن عمر ـ رضي الله عنه ـ بهذا المنهج من التحري والضبط والتوقي من حديث لا شاهد عليه ولا بينة ، وليس ذلك تهمةً للصحابة الكرام ، ولا تقليلاً من شأنهم ، بل هو حب سنة النبي ﷺ لتبقى صحيحة ، مهيبة الجانب ، بعيدة عن الأوهام . لقد ظهرت هذه البداية المنهجية مع بدء الرواية ، ثم أخذت أشكالاً أخرى غير طلب الشاهد على الرواية كتتبع الروايات والطرق ، والبحث عن المتابعات . وكانت هذه الطريقة المنهجية في وقتها المناسب ؛ إذ تعلم الصحابة الكرام ـ رضي الله عنهم ـ من خلالها درسًا جعلهم لا ينطقون ولا يروون إلاَّ ما كانوا على يقين منه ، فتجنبوا الغرائب والظنون البعيدة . ولو تأخرت هذه المنهجية ـ لا قدر الله ـ لاتسعت الروايات دونما ضابط ، ولما أمكن ضبطها بعد ذلك بالمناهج ، فكان فضل الله على هذه الأمة عظيمًا .

---

(٤٧) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ١٣/٢٩٨ (بهامش فتح الباري) .

الصَحَابة لم يَعرفوا الكذبَ

لقد زكى الله عصر النبي ﷺ وأصحابه بقوله : ﴿ كُنتُم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَت لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) وبقوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (البقرة : ١٤٣) وزكى النبي ﷺ أصحابه بقوله : « خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »(٤٨) . وكان من جوانب التزكية الصدق الذي تميز به الصحابة الكرام ، فلم يعرفوا الكذب القائم على الافتراء والتزوير ، وما يرد من ألفاظ التكذيب على ألسنة بعضهم فإنه تخطئة بعضهم لبعض ، وبيان ما وقع فيه بعضهم من وَهْمِ الكلام . والكذب بهذا المعنى لا يُعصم منه أحد ، لا من الصحابة ، ولا ممن دونهم . جاء في لسان العرب : (وفي حديث عروة أن ابن عباس يقول : إن النبي ﷺ لبث بمكة بضع عشرة سنة ، فقال : كذب ، أي أخطأ ، سماه كذبًا ؛ لأنه يُشْبهه ؛ لأنه ضد الصواب . كما أن الكذب ضد الصدق ، وإن افترقا من حيث النية والقصد)(٤٩) . وقد جاءت هذه الكلمة في أحاديث كثيرة بمعنى الخطأ ، من ذلك :

قول النبي ﷺ : « كذب من قال ذلك »(٥٠) في الردّ على من ظن أن عامر بن الأكوع قتل نفسه في غزوة خيبر حيث أصابه سيفه ، وهو يبارز

(٤٨) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٣/٧ بهامش فتح الباري . ومسلم ١٩٦٤/٤ .

(٤٩) لسان العرب مادة « كذب » .

(٥٠) أخرجه الإمام مسلم . (١٤٤١/٣) .

مرحبًا ملك اليهود . وقوله ﷺ : « كذب أبو السنابل ؛ ليس كما قال ، قد حللت فانكحي » . وذلك في الرد على أبي السنابل الذي قال لسُبَيْعَةَ بنت الحارث ـ وقد وضعت حملها بعد وفاة زوجها بأيام ـ : إنك لا تحلي حتى تمكثي أربعة أشهر وعشرًا . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « كذب أبو السنابل ، ليس كما قال »[٥١] .

وعلى نحو هذا الاستعمال لكلمة « كذب » جاء استعمال الصحابة لها ، كقول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن نوف البكالي : « كذب نوف » ـ عندما قال : صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل ، وإنما موسى آخر ـ ونوف من الصالحين العبّاد ، ومقصود ابن عباس : أخطأ نوف[٥٢] .

ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه كذب . وما قيل عن ظهور الكذب في عهد الصحابة ، وأن عبد الرحمن بن عديس وضع حديثًا على رسول الله ﷺ يقول : ألا إن عثمان أضل من عبيدة على بعلها ، فقد ذكر السيوطي هذا في الموضوعات . وسنده إلى ابن عُديس لا يصح ، فقد جاء في السند : (حُدثت أَنَّ كامل بن طلحة قال : قال حدثنا ابن لهيعة ، حدثنا يزيد بن عمرو المعافري ، أنه سمع أبا ثور الفهمي قال : قدمت على عثمان فصعد ابن عُديس المنبر ، وقال : إلا أن عبدالله بن مسعود حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : ألا إن عثمان أضل من عبيدة على

---

(٥١) سنن سعيد بن منصور ، القسم الأول من المجلد الثالث ـ ص : ٣٥٠ بسند صحيح .

(٥٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٤٠٩/٨ بهامش فتح الباري .

بعلها ، فأخبرت عثمان فقال : كذب والله ابن عُديس ما سمعها من ابن مسعود ، ولا سمعها ابن مسعود من رسول الله ﷺ قط)[٥٣] . ويلاحظ الانقطاع في السند . فالراوي عن كامل بن طلحة يقول : (حُدثت) ومثل هذا الانقطاع يجعل السند واهيًا . ثم إن أبا ثور الفهمي من الرواة المعروفين عن عبد الرحمن بن عديس ، ولو كان روى هذه الحادثة بما فيها من تكذيب لما روى عنه شيئًا بعد ذلك . وقد ترجم ابن أبي حاتم لعبد الرحمن بن عُديس ، وقال : روى عنه أبو ثور الفهمي ، وقال أيضًا : له صحبة ، ولم يذكر فيه جرحًا[٥٤] . كما أن كتب المجروحين لم تذكر عبد الرحمن بن عُديس . وذكره ابن عبد البر في « الاستيعاب » ، وابن حجر في « الإصابة » . وجاء في ترجمته : كان ممن بايع تحت الشجرة ، ومثل هذا الصحابي لا يجرح بمثل هذا الخبر الملفق . وعندها يبقى الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في رتبة العدول .

نقد المتن في زمن الصحابة

رأينا فيما سبق بواكير نقد السند في زمن الصحابة ، حيث كان الصحابي يتثبت من إسناد الحديث إلى النبي ﷺ . وقد ظهر إلى جانب هذا نقد أوسع وهو نقد المتن ، ومناقشة الصحابي فيما روى من

---

(٥٣) اللآلىء المصنوعة ٣١٨/١ .

(٥٤) الإصابة لابن حجر ٤٠٣/٢ ، والاستيعاب (بهامش الإصابة) ٤٠٢/٢ .

الموضوعات . وكان الدافع إلى هذا النقد المعارضة النقلية ، أو المعارضة العقلية ، أو المعارضة لمبادىء الإسلام ومنطقه ومناهجه . وقد تجتمع أنواع المعارضة في مثال واحد .

مثـــــال :

ومن الأمثلة التي تجمعت فيها أنواع المعارضة ما يلي :

أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن ابن أبي مُليكة ، قال : توفيت ابنة لعثمان ـ رضي الله عنه ـ بمكة ، وجئنا لنشهدها ، وحضرها ابن عمر وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ وإنِّي لجالس بينهما ، أوْ قال : جلست إلى أحدهما ، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي ، فقال عبدالله بن عمر لعمرو بن عثمان : ألا تنهى عن البكاء ؛ فإن رسول الله ﷺ قال : إنَّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ؟ فقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : قد كان عمر ـ رضي الله عنه ـ يقول بعض ذلك ، ثم حدَّث قال : صَدَرْتُ مع عمر ـ رضي الله عنه ـ من مكة ، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل سَمُرة ، فقال : اذهب فانظر من هؤلاء الركب ، قال : فنظرت فإذا صهيب ، فأخبرته فقال : ادعه لي ، فرجعت إلى صهيب ، فقلت : ارتحل فالحق بأمير المؤمنين ، فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي ، يقول : وا أخاه ، وا صاحباه ، فقال عمر : يا صهيب أتبكي عليَّ ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله عليه » ؟

قال ابن عباس : فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة ـ رضي الله عنها ـ فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ليزيد الكافر

عذابًا ببكاء أهله عليه » . وقالت حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عند ذلك : والله ﴿ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾(٥٥) .

وأخرج الإمام مسلم من رواية عروة بن الزبير ، قال : ذكر عند عائشة أن ابن عمر يرفع إلى النبي ﷺ « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » فقالت : وَهِل ابن عمر (أي غلط ونسي) إنما قال رسول ﷺ : « إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه وإن أهله ليبكون عليه الآن » . وذاك مثل قوله : إن رسول الله ﷺ قام على القليب يوم بدر وفيه قتلى من المشركين ، فقال لهم ما قال : « إنهم يسمعون ما أقول » . وقد وَهِل إنما قال : « إنهم ليعلمون أنَّ ما كنت أقول لهم حق » . ثم قَرَأَتْ : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾(٥٦) .

وهكذا ناقشت عائشة رضي الله عنها روايات عمر وعبدالله ـ رضي الله عنهما ـ بأدلة نقلية من الآيات والأحاديث والمبادىء الإسلامية العامة . وهذا المقال نوع من نقد المتن الذي لم يغفل عنه الصحابة الكرام ـ رضي الله عنهم ـ .

ولكن جمهور المحدثين يرون صحة ما روى عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ وقد ترجم الإمام البخاري لهذا الباب بقوله : [باب قول النبي ﷺ : « يعذب الميت ببكاء أهله عليه » إذا كان النوح من سنته] ، فيكون البخاري حمل البكاء على ما إذا كان من عادة الميت قبل

(٥٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٣/١٥١ ـ ١٥٢ (هامش فتح الباري) .
(٥٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٢/٦٤١ ـ ٦٤٢ .

موته أن يسمع النواح من أهله فلا يمنعهم ولا ينهاهم ، ويرضى بذلك منهم ، أو إذا أوصى بالبكاء عليه بعد موته . والحديث الذي يُروى عن عمر ـ رضي الله عنه ـ لا يقدح فيه نقد عائشة ـ رضي الله عنها ـ ويحمل على مثل هذا التوجيه .

وعلى كل فقد وقفنا على صورة من صور الحوار النقدي الجادّ بين الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وهذه الصورة تكشف لنا عن منهجهم في عدم التسليم لبعضهم فيما يروون ، إذا كان ما يُروى يعارض النقل أو العقل . ولا يعني هذا قبول النقد أو صواب الناقد ، بل قد يقبل ، أو يرد ، أو يؤخذ منه ، ويترك .

أثر الفِتن على الحَديث في عَصر الصَحابة

مما لا شك فيه أن فتنًا كبيرة وقعت في عصر الصحابة ، أولها مقتل عمر ـ رضي الله عنه ـ ثم مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ ثم الفتنة الكبرى بين علي ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ ولقد استهدفت هذه الفتن الإسلام في أصوله وفروعه ، وأراد موقدوها أن يفسدوا على المسلمين أمور دينهم ، ولقد حاول المستشرقون وأعداء الإسلام أن يصوروا للناس أن الفتنة قد أثرت على السنة تأثيرًا بالغًا ، وأنَّها شجعت أهل الأهواء على الوضع والكذب . ومما لا ريب فيه أن الفتنة ذات أثر سلبي ، ولكنها ـ في الوقت نفسه ـ كانت دافعًا لاستكمال منهجية الحديث رواية ودراية .

ولعل بروز الفتنة في ذلك العصر المبكر والصحابة متوافرون كان في غاية الفائدة بالنسبة للسنة . وكم ستكون المشكلة كبيرة لو أن هذه الفتن وقعت بعد انتهاء عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ .

إن حدوث الفتن أفاد السنة فائدة كبيرة ، ويمكن أن نقارن هذا الأثر الإيجابي بأثر اللحن على اللغة العربية ؛ إذ عندما ظهر اللحن وفشا واختلط العرب بالعجم ظهرت الحاجة إلى تقعيد النحو وضبطه وتدوين شواهده ، فكان اللحن مفسدة من جهة أثره على الفطرة اللغوية السليمة ، ولكنه كان حافزًا لحفظ اللغة وتأسيس مناهجها . وإن فُشُوَّ اللحن في ذلك الزمن المبكر حيث الفصاحة والبيان والفطرة اللغوية في قلب الجزيرة العربية قد مكَّن العلماء من استنباط القواعد وجمعها ، والتوصل إلى مناهج الضبط اللغوي . ولو تأخر اللحن حتى زالت السليقة عن طريق الاختلاط بين العرب والعجم لحدثت مشكلة لا حلّ لها ولا علاج . وكذلك الحال بالنسبة للحديث ؛ فقد ظهرت الفتن والصحابة أحياء ، والرواية قريبة من مصدرها الأصلي ، وخطوط الاتصال بين الصحابة والنبي ﷺ قائمة مفتوحة . كل هذا ساعد على استقرار المنهج ، ولو تأخرت الفتنة ، ووقعت بعد عصر الصحابة ، وقد بعدت الرواية عن مصدرها ، فإنه لا يمكن عندئذٍ استكمال القواعد المنهجية .

لقد أثرت الفتنة على النظام السياسي الإسلامي ، ولكنها في الوقت ذاته ساعدت على تأصيل مختلف العلوم الإسلامية ، وأبرزت مناهجها . . ولقد خاب ظن المستشرقين المتكئين على الفتنة باعتبارها مصدر تشكيك بالسنة ، وكان الأجدر أن يعلموا أنَّ الحديث قد أخذ من

المغانم أكثر مما دفع من المغارم . وهذا ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ يأتيه من يحدثه فلا يلتفت لحديثه ، تطبيقًا لقاعدة « إن من لا يعرف حاله لا يقبل حديثه » ، (عن مجاهد قال : جاء بشير العدوي إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ، ويقول : قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا بن عباس ، ما لي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟! فقال ابن عباس : إنَّا كنَّا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلاَّ بما نعرف)[٥٧] . فهذا النص يدل بجلاء على تشمير الصحابة لتحذير الناس من الوقوع في أحابيل الكذب ، وقد أعلن التابعي الكبير محمد بن سيرين عن أثر الفتنة على البحث والنقد ، فقال : (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سمُّوا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)[٥٨] .

---

(٥٧) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٣/١ .

(٥٨) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، المقدمة ص : ١٥ .

الاهتمام بالإسناد في زمن الصحابة والتابعين

والنص الآنف الذكر عن محمد بن سيرين يدل على مدى اهتمام الصحابة والتابعين بالإسناد في ذلك الزمن المبكر ؛ إذ الفتنة قد حدثت في حدود سنة خمس وثلاثين . وفي تلك الفترة كان كثير من كبار الصحابة أحياءً ، وقد تأخرت وفيات كثير من الصحابة الذين شاهدوا الفتن . وقد حاول «شاخت» أن يحمل الفتنة المذكورة في كلام محمد بن سيرين على فتنة مقتل الوليد بن يزيد (سنة ١٢٦هـ) علمًا بأن وفاة ابن سيرين كانت سنة (١١٠هـ) ، ولو أنصف «شاخت» وفكّر بنزاهة وموضوعية لما قال إنَّ ابن سيرين يتحدث عن فتنة وقعت بعد وفاته بست عشرة سنة . وهدفه من قوله هذا تأخير الفترة التي تنبه فيها المسلمون إلى ضرورة الإسناد لحفظ الحديث . أما (روبنسون) فقد قدم هذه الفتنة لتكون في خلافة عبدالله بن الزبير واقتتاله مع الأمويين ، وكان ذلك (سنة ٧٥هـ) . وهي محاولة أخرى من «روبنسون» لإبعاد النص عن تأثيره البالغ في إظهار قيمة الإسناد وزمان ظهوره . ومذهب «روبنسون» بعيد أيضًا ، لأن عبارة ابن سيرين تقول : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد » ولم يقل : « كنَّا لا نسأل عن الإسناد » ، وهذه العبارة التي استخدمها تفيد أنه يتكلم عن شيوخه من الصحابة ، ثم إنَّ الفتنة إذا أطلقت فهي الفتنة الكبرى التي عصفت بالخلافة الراشدة . وإذا قيل الفتنة بالتعريف (بألْ) التي هي للعهد ، فهي الفتنة المعهودة التي لا يجهلها أحد .

والحق ـ الذي لا مراء فيه ـ أن اشتراط السند ، والبحث عن الإسناد بدأ مع زمان الصحابة ، ودليله سؤال عمر رضي الله عنه أبا موسى الأشعري وغيره أن يأتوا بشاهد على صحة ما رووا من الأحاديث . وهذا طلب أشد من طلب عموم السند ؛ إذ هو طلب لإثبات نسبة الكلام إلى النبي ﷺ . وكلام ابن سيرين دليل لهذا التقدم في طلب الإسناد .

أما قوله : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فإن معناه يساوي كلام ابن عباس لبشير العدوي الذي استنكر على ابن عباس عدم إصغائه لحديثه ، فقال ابن عباس : (إنا كنًّا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ؛ فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلاَّ بما نعرف)[٥٩] . وهذا مطابق لكلام ابن سيرين ، ومعنى : لما ركب الناس الصعب والذلول ؛ أي أصابتهم الفتن ، فأصبحوا يتوسلون بكل وسيلة لتحقيق مآربهم .

وإلى جانب الاهتمام بالأسانيد فقد حَدَّث بعض التابعين بأحاديث أرسلوها[٦٠] عن النبي ﷺ دون أن يذكروا الصحابة الذين رووها . كما فعل التابعي الجليل سعيد بن المسيب والحسن البصري وأمثالهما . وقد حدد العلماء موقفهم من هذه الأسانيد فقبلوا جزءًا منها بشروط مشددة تجعلنا نطمئن إلى سلامة ما قبلوه منها . ومن المعلوم أن جيل الصحابة لم ينته بوفاة النبي ﷺ بل استمر هذا الجيل حتى عُمِّر بعض الصحابة إلى

(٥٩) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، المقدمة ص : ١٣ .

(٦٠) المرسل : أن يقول التابعي : قال رسول الله ﷺ . ومرسل الصحابي : ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ دون أن يتلقاه مباشرة عنه ؛ وإنما يكون تلقاه عن بعض الصحابة .

نهاية القرن الهجري الأول . وتجاوز كثير من الصحابة منتصف القرن الأول الهجري . وهذا يعني أن الرواية كانت مباشرة عن رسول الله ﷺ هذا إلى جانب الدور الذي قام به الصحابة في حفظ الحديث من الاختلاط بأهواء الفتن وأغراضها ، وكأنَّ الحديث عند الصحابة كالماء القراح الذي ينساب في أنابيب محفوظة ، تحفظ الماء من التلوث والفساد الذي يحيط بهذا الأنبوب من خارجه .

وهذا لا يمنع أن تكون الحاجة إلى الإسناد تزداد مع توالي الأيام ، وما رواه التابعي من غير إسناد اعتمادًا على مكانة التابعي وصلته الوثيقة بالصحابي قد يسأل عنه مرة أخرى فيذكره بالإسناد المتصل إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي ، وهذا الذي يفسر كثرة الأحاديث المذكورة في المصنفات الأولى من غير إسناد متصل . ولكن العلماء عملوا على تمييز المتصل من الأسانيد من غير المتصل . علمًا بأن ما روي من غير اتصال عن أحد التابعين قد يوجد متصلاً عند غيره ، وما لا يوجد متصلاً وليس له شواهد فهو في دائرة الضعيف من الحديث .

أقسام علم الحديث

أقسام علم الحديث كثيرة ، وأنواعه تناهز الستين ، وبلغ بها بعض العلماء إلى مائة وعشرين . وتُرَدُّ هذه الأقسام الكثيرة إلى قسمين كبيرين هما :

١ ـ علم الحديث روايةً .

٢ ـ علم الحديث درايةً .

وسنتناول هذين القسمين بالبيان على وجه الاختصار .

[١] علم الحديث رواية

(أ) هو علم موضوعه نقل الأحاديث والأخبار وتداولها سواء بين الأقران المتعاصرين ، أو بين الأجيال من السلف إلى الخلف . والهدف من هذا العلم حفظ الخبر ونقله . ولا يدخل في موضوعه تمحيص الخبر والحكم عليه من حيث القبول والردّ . ولا يقف علم الرواية عند صحيح الحديث ومستقيم الأخبار ؛ بل قد يتناول في نطاقه كل قول وخبر ، حتى ولو كان مصنوعًا مختلقًا ، لكي يتقيه الناس ويحذروه .

والرواية عند العرب ـ والصحابة منهم ـ قديمة ، فقد كانوا يستخدمون حافظتهم في نقل الأشعار والأخبار وأحاديث الأيام ، ثم توجهت همم أصحاب النبي ﷺ إلى رواية أحاديثه وسننه ، وكانوا يروون الحديث إمّا مباشرة عن النبي ﷺ أو بواسطة صحابة آخرين . وقد نقل صغار الصحابة ، ومن تأخر إسلامهم ، أحاديث الفترة السابقة بروايتها عن صحابة كبار أو سابقين بإسلامهم وصحبتهم .

(ب) الرواية من الصدر أو من الكتاب :

وقد يُحدِّثُ الراوي من صدره دونما كتاب يسجل فيه مروياته ، وهذا أسلوب متميز من أساليب الرواية ، كان موضع اعتبارٍ عند كثير من العلماء ؛ لما في الحفظ المباشر من سرعة الاستحضار والاستغناء عن الوسائل الكتابية ، وإلى جانب ذلك فإن الحافظ يأمن التصحيف والتحريف . والتصحيف تغيير في نقط الكلمة ، أو شكلها ،

والتحريف : إبدال حروف الكلمة بحروف أخرى . وقد كان النسَّاخ وغير الحفاظ يقعون في التصحيف والتحريف فيغيرون المعاني ، ويصرفون الكلام عن مراده . ولقد أُلِّفت كتب جمعت من تصحيفات المحدثين الشيء الكثير ككتاب « تصحيفات المحدِّثين » للإمام أبي الحسن العسكري (ت : ٣٨٢هـ)[١] . وبالرغم من قيمة الحفظ وأهميته إلاَّ أن الحافظ قد يتعرض للنسيان فيقع في الوهم والخطأ ، بينما يبقى الكتاب مؤديًا لمادته كما هي .

وقد يحدث الراوي من كتابه الذي سجل فيه مروياته عن شيوخه ؛ وكتابة الحديث في عهود الصحابة والتابعين وأتباع التابعين كانت أمرًا مرغوبًا فيه . وقد كتب بعض الصحابة رضي الله عنهم ومنهم أنس بن مالك ؛ فقد روى حديثًا عن محمود بن الربيع ، وقال في آخره : (فأعجبني هذا الحديث ، فقلت لابني : اكتبه ، فكتبه)[٢] . وكتب جابر بن عبدالله المناسك في كتاب[٣] كان يُقرأ على الحاج . وكتب سمرة بن جندب رسالة[٤] إلى بنيه ضَمَّنَها طائفة من الأحاديث التي رواها عن النبي ﷺ . وروى الإمام أحمد أن أبا أيوب الأنصاري كتب صحيفة فيها مائة واثنا عشر حديثًا[٥] . وكتب عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الصحيفة الصادقة ، وقد روي عنه قوله : (ما يرغبني في

(١) حققه الأستاذ الدكتور محمود ميرة .
(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٦٢/١ والخطيب في تقييد العلم ص : ٩٤ .
(٣) مسلم في صحيحه (٨٨٦/٢) .
(٤) تهذيب التهذيب ٢٣٧/٤ ـ وبعضها عند أبي داود/السنن ٢١١/٢ .
(٥) المسند للإمام أحمد ٤٢٣/٥ .

الحياة إلاّ خصلتان : الصادقة والوَهَط ، فأمّا الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله ﷺ ، وأمّا الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص ، كان يقوم عليها)[٦] .

وكتب بعض التابعين عن الصحابة ، فوصلت إلينا روايات الصحابة من خلال كتابة التابعين عنهم ، فقد كتب همام بن منبه الصنعاني (ت ١٣٢هـ) صحيفة عن أبي هريرة ، وقد ذكرها أحمد في مسنده[٧] ، وقد رواها معمر بن راشد عن همام ، ثم رواها عبد الرزاق بن همام عن معمر ، وقد أخرج البخاري ومسلم أحاديث من هذه الصحيفة .

وكتب كُريب بن أبي مسلم الهاشمي مولى ابن عباس رضي الله عنهما (ت ٩٨هـ) عن ابن عباس ، حتى قال موسى بن عقبة : وضع عندنا كريب حمل بعير من كتب ابن عباس[٨] .

وكتب أبو الزبير المكي (ت ١٢٦هـ) عن جابر بن عبدالله ، وكتب خالد بن معدان عن جبير بن نفير ، وقال عنه بكير بن سعيد : ما رأيت أحدًا ألزم للعلم منه ، كان علمه في مصحف له أزرار وعُرىً . وكتب الأعرج عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وغيرهما .

وهذا أبو قلابة عبدالله بن زيد البصري (ت ١٠٤هـ) وهو تابعي ، روى علم عدد من الصحابة وأحاديثهم وكتب كتبًا كثيرة ، ثم أوصى بها

---

(٦) تقييد العلم ص : ٨٥ .
(٧) ٢/٣١٢ - ٣١٨ .
(٨) تهذيب التهذيب ٨/٤٣٣ .

لأيوب بن أبي تميمة السختياني ، وكان أبو قلابة في الشام وأيوب في البصرة وقال في وصيته : (ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيًّا ، وإلاَّ فاحرقوها)[9] .

ولو تتبعنا ما كتبه التابعون عن الصحابة ثم انتقلنا إلى أتباع التابعين لتبين لنا أن هذه النسخ بلغت المئات[10] . وهي نسخ يُطمأن إلى سلامتها لعدالة رواتها . ولكن هذه النسخ كانت تحتوي على حديث صحابي أو تابعي واحد ، ولم تكن شاملة لأحاديث عدد من الصحابة أو التابعين ولم تكن مخصصة لصنف معين من أصناف الحديث ولا مرتبة على منهج معين .

(ج) التـــدوين :

ما إن أطل طالع القرن الثاني حتى كان التابعون وأتباع التابعين يباشرون مهمة تدوين الأحاديث المروية في دواوين كبيرة ، وقد كان أمير مصر عبد العزيز بن مروان هَمَّ بتدوين السنة إلاّ أن ابنه الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز هو الذي حاز فضل التدوين . والتدوين كتابة الحديث المبثوث في صدور العلماء وكتبهم ، وجمعه في سجل واحد . وكان الدافع له أمرين :

١ ـ صيانة الحديث ـ بعد أن اتسعت روايته ـ من أن يختلط صحيحه بالموضوع . ويروى عن ابن شهاب الزهري أنه قال : (لولا

(٩) الكفاية للخطيب البغدادي / ٣٥١ .

(١٠) انظر كتاب دراسات في الحديث النبوي للدكتور محمد مصطفى الأعظمي وفيه تفصيل شافٍ لهذه النسخ .

أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ، ما كتبت حديثًا ، ولا أذنت في كتابته)[11] .

٢ ـ الخوف على الحديث من الضياع بموت علمائه ورواته . وعندما أمر عمر بن عبد العزيز بالتدوين كتب إلى أهل المدينة يقول : (انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله) .

وكان على رأس المحدثين الذين ندبهم عمر بن عبد العزيز لهذه المهمة أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري . وكان في كتاب عمر إلى أبي بكر بن محمد بن حزم :

« انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ ، ولتُفْشوا العلم ، ولتجلسوا حتى يُعَلَّم من لا يَعْلَم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا »[12] . وقد أمر عمر أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن يكتب له العلم من عند عَمْرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد فكتب له . وعمرة نشأت في حجر عائشة رضي الله عنها وكانت من أثبت الناس في حديث عائشة . والقاسم بن محمد بن أبي بكر هو ابن أخي عائشة رضي الله عنها ، وكان عالم زمانه ومن فقهاء المدينة السبعة (ت ١٠٣هـ) .

---

(١١) تقييد العلم ص : ١٠٨ .

(١٢) أخرجه البخاري في صحيحه (هامش فتح الباري) ١/١٩٤ .

ونخلص من هذا إلى أن رواية الحديث دخلت مرحلة التدوين الرسمي الذي تشرف عليه الدولة .

ثم ظهرت الرواية في صورة جديدة مع منتصف القرن الثاني من الهجرة وهي صورة الأصناف فكان أوّل من صنَّف وبَوَّب الربيع بن صبيح السعدي مولاهم[١٣] ، (ت ١٦٠هـ) وسعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) بالبصرة ، وخالد بن جميل الذي يقال له العبد ، ومعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ) باليمن ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة ، ثم سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ) بالكوفة ، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) بالبصرة . وصنَّف سفيان بن عيينة (ت ١٩٧هـ) بمكة ، والوليد بن مسلم (ت ١٩٤هـ) بالشام ، وجرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨هـ) بالريّ ، وعبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ) بمرو وخراسان ، وهُشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ) بواسط ، وصنَّف أيضًا بالكوفة زكريا بن أبي زائدة (ت ١٤٩هـ) ، ومحمد بن فضيل بن غزوان ، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ) ، وصنَّف عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ) باليمن . وكان يغلب على كتب الرواية أنها :

١ ـ كان معظمها متخصصًا في موضوع واحد كالتفسير أو الأدب أو الفتن أو المغازي أو الأحكام .

٢ ـ كانت كتب آثار ؛ أي تجمع أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين .

---

(١٣) مولاهم : كلمة تكثر في كتب التراجم والتاريخ وتقال لمن ينتسب إلى قبيلة وليس منها ، وإنما ارتبط بها بالولاء . وكان العبد إذا عتق ينتسب إلى قبيلة سيده ، وكان الأعجمي إذا أسلم ينتسب إلى قبيلة من القبائل ، فكثرت هذه الكلمة .

٣ ـ كان يغلب عليها طابع الجمع دون العناية بتمييز الصحيح من غيره ، وبعبارة أخرى : لم تكن هذه الكتب ذات مناهج في الاختيار والبحث .

(د) الجوامع والمسانيد والمعاجم :

ثم ظهر علم الرواية على شكل كتب جامعة ومسانيد كبيرة ومعاجم ، وكان ذلك مع مطلع القرن الثالث الهجري . ويمكن أن نقسم كتب الرواية في هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام رئيسة :

١ ـ **الجوامع المبوبة** : وهي كتب لم تقتصر على صنف واحد من أصناف الحديث ؛ بل جمعت أصنافًا كثيرة فكان فيها العلم والأحكام والسير والأدب والتفسير والفتن والزهد ، على تفاوت بينها في استيعاب هذه الأصناف ، وهي مرتبة على أبواب حسب الموضوعات . وأشهر هذه الجوامع :

- الجامع الصحيح المسند المختصر من أحاديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري .
- الجامع الصحيح ، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري .
- الجامع ، للإمام محمد بن عيسى الترمذي .
- السنن ، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ، أبي داود .
- السنن ، للإمام أحمد بن شعيب النسائي .
- السنن ، للإمام محمد بن ماجه القزويني .
- السنن ، للإمام عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي .

٢ ـ **المسانيد** : وهي كتب مرتبة على الصحابة بحيث تذكر روايات الصحابي الواحد كلها في مكان واحد ، ثم ينتقل إلى صحابي آخر ؛ دون مراعاة للموضوعات الحديثية . كما فعل الإمام أحمد بن حنبل في كتاب المسند حيث بدأ بالخلفاء الأربعة فذكر أحاديث كل واحد منهم ، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة ، إلى أن ذكر طائفة كبيرة من الصحابة رضي الله عنهم ، بلغت تسعمائة وأربعة . وبعض هذه المسانيد اتبع أسلوب جمع روايات الصحابي الواحد ، ولكنه بوّب أحاديث كل صحابي كما فعل البزار في مسنده الكبير .

٣ ـ **المعاجم** : وهي الكتب التي يروي فيها المصنف أحاديث شيوخه ، ويرتب أسماء الشيوخ على حروف المعجم ، كمعجم الطبراني الصغير .

(هـ) الرواية باللفظ والرواية بالمعنى :

تباينت وجهات العلماء حول رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى ، فمنهم من ذهب إلى اشتراط تحري لفظ المحدث ، وأن يؤدي الحديث كما سمعه بالمحافظة على حروفه وكلماته دون تغيير ، ولا إبدال كلمة في موضع كلمة . وكان على هذا المنهج عبدالله بن عمر رضي الله عنهما فقد سمع عبيد بن عمير وهو يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ : مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين . فقال ابن عمر : ويلكم ، لا تكذبوا على رسول الله ﷺ إنما قال رسول الله ﷺ : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة[١٤] بين الغنمين »[١٥] وعندما حدث سعد بن عبيدة عن

(١٤) العائرة : الحائرة ، المترددة لا تدري أيهما تتبع .

ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « بني الإسلام على خمس : على أن تعبد الله وتكفر بما دونه ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » . قال ابن عمر : اجعل صيام رمضان آخرهن ، كما سمعت من في رسول الله ﷺ[16] .

وكان محمد بن شهاب الزهري والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة والأعمش يتحرون الألفاظ حتى في الحروف . قال الأعمش : (كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا أوْ ألفًا أو دالاً)[17] . وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يتقي في حديث رسول الله ﷺ ما بين التي والذي ونحوهما . وكان مالك يتحفظ من الباء والثاء[18] . وروى سفيان عن الأعمش حديث : « لا تزجي صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود » . قال سفيان : هكذا قال الأعمش : لا تزجي ؛ يريد . لا تجزي[19] .

---

(١٥) الكفاية للخطيب . ص ٢٦٨ ، والحديث أخرجه مسلم (٢١٤٦/٤) والنسائي (١٢٤/٨) والدارمي في المقدمة (٧٩/١) وأحمد في المسند (٣٢/٢ ، ٤٧ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ١٠٢) .

(١٦) البخاري بهامش فتح الباري (٤٩/١) مسلم (٤٥/١) والترمذي (٥/٥) والنسائي (١٠٧/٨ - ١٠٨) وأحمد في المسند (٣٦/٣ ، ٩٣ ، ١٢٠ ، ١٤٢) .

(١٧) الكفاية للخطيب ص : ٢٧٤ .

(١٨) الكفاية - ص : ٢٧٥ .

(١٩) الكفاية - ص : ٢٧٧ والحديث أخرجه أبو داود (٥٣٤/١) والنسائي (١٨٣/٢ ، ٢١٤) وابن ماجه (٢٨٢/١) والترمذي (٥١/٢) وقال حديث حسن صحيح .

وأما الرواية بالمعنى ـ بأن يأتي المحدث بالحديث دون التقيد بالكلمات التي سمعها ، بل يبدل كلمة بكلمة في معناها ، ويأتي بما في الحديث من حكم وأمر ونهي ـ فقد ذهب إلى جواز هذا طائفة من الصحابة والتابعين وعلماء الحديث ، فقد روي عن مكحول أنه قال : (دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنا له : يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا تزيّد ولا نسيان ، فقال : حسبكم إذا حدثناكم على المعنى)[٢٠] . وقال الحسن : (لا بأس إذا أصبت المعنى)[٢١] . وقال عبد الرحمن بن مهدي : (ولو رأى إنسان سفيان ـ الثوري ـ يحدث لقال : ليس هذا من أهل العلم ؛ يقدم ويؤخر ويثبج ـ أي يتفنن في صياغة الكلام وأدائه ـ ، ولكن لو جهدت جهدك أن تزيله عن المعنى لم يفعل)[٢٢] .

قال الخطيب البغدادي : (ورواية حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره على المعنى جائزة عندنا ، إذا كان الراوي عالمًا بمعنى الكلام وموضوعه ، بصيرًا بلغات العرب ووجوه خطابها ، عارفًا بالفقه واختلاف الأحكام ، مميزًا لما يحيل المعنى وما لا يحيله ، وكان المعنى أيضًا ظاهرًا معلومًا ، وأمّا إذا كان غامضًا محتملاً فإنه لا يجوز رواية الحديث على المعنى ، ويلزم إيراد اللفظ بعينه ، وسياقه على وجهه . وقد كان في الصحابة رضوان الله عليهم من يُتبع روايته الحديث عن النبي ﷺ بأن

---

(٢٠) الجامع لآداب الشيخ وأخلاق السامع للخطيب ٢/٣١ .
(٢١) الجامع لآداب الشيخ وأخلاق السامع ٢/٣٢ .
(٢٢) المصدر نفسه ٢/٣٣ .

يقـول : « أو نحوه » « أو شكله » ، « أو كمـا قال رسـول الله ﷺ » والصحابة أرباب اللسان ، وأعلم الخلق بمعاني الكلام ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفًا من الزلل ، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر)[٢٣] .

(و) طـرق تحمـل الرواية وأدائها :

تنوعت طرق تحمل الروايـة وأدائها عنـد المحدثين ، ونقصـد بالتحمل : الأخذ ؛ أيْ تلقّي التلميذ عن شيخه ، ونقصد بالأداء : الإعطاء ، أيْ دفع الحديث من الشيخ إلى التلاميذ . ولقد تطورت هذه الطرق وتشعبت تبعًا للحاجات والأحوال التعليمية . ويمكن إجمالها بما يلي :

١ ـ السماع من الشيخ : وذلك بأن يحدث الشيخ بلفظه ، سواءً أأملى على تلاميذه ، أمْ تحدث من غير إملاء . وسواء أكان الحديث من كتابه أمْ من حفظه . وهذا النوع أرفع الأقسام عند جماهير المحدثين[٢٤] ويقول التلميذ إذا أراد الـرواية عن شيخـه : سمعت ، أو حدثنـا أو حدثني . وبعض العلماء يقول : « أخبرنا » وإن كانت هذه اللفظة تستعمل في الغالب للنوع الثاني وهو العرض .

٢ ـ العرض أو القراءة على الشيخ : وصورتها أن يقرأ التلميذ حديث الشيخ على الشيخ نفسه ، أو أن يقرأ آخرُ والتلميذ يسمع . وسواء

(٢٣) المصدر نفسه ٢/٣٤ .

(٢٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص : ١٣٢ .

أكانت القراءة من الكتاب أمْ من الحفظ ، وسواء أكان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه ، أم يمسك الأصل ، وينظر فيه فالأمر واحد . ويلاحظ فيها إقرار الشيخ بأن ما قرأه التلميذ هو حديثه أوْ كتابه . وقد فضل بعض العلماء العرض على السماع من لفظ الشيخ ، منهم أبو حنيفة ومالك . وذهب أكثر علماء الحجاز والكوفة إلى التسوية بين السماع والعرض ، وهو مذهب البخاري ، وذهب ابن الصلاح إلى ترجيح السماع . ويقول التلميذ إذا عرض : « قرأت على فلان » أو « قرىء على فلان وأنا أسمع فأقرّ به » . والمشهور عن الإمام مسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق إفراد لفظة « أخبرنا » للعرض ، ومنع كلمة « حدثنا »[٢٥] . وقد ذهب معظم الحجازيين والكوفيين والزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان إلى إطلاق : (حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا) وهو مذهب الإمام البخاري[٢٦] .

٣ ـ المكاتبـــة : وهي أسلوب من أساليب التحمل : صورتها أن يكتب كتابًا ثم يرسله إلى تلميذه ، أوْ إلى من يسأله عن ذلك الأمر ، ويتضمن هذا الكتاب أحاديث معينة . وقد ظهر هذا النوع من أنواع التحمل في وقت مبكر . أخرج الرامَهُرْمُزيّ بسنده عن قتادة قال : كتبنا إلى إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع ، فكتب يذكر أن شريحًا حَدّث أن عليًا وابن مسعود كانا يقولان : يحرم من الرضاع قليله وكثيره ، وكان في

(٢٥) لا تقوم كلمة (حدثنا) مقام كلمة (أخبرنا) .

(٢٦) المصدر السابق ص : ١٣٧ ـ ١٣٩ .

كتابه أن أبا الشعثاء المحاربي حدّثه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الخطفة والخطفتان »[٢٧] .

وعن أيوب قال : كتب إليَّ نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقيمن الرجل ثم تقعد في مقعده »[٢٨] . وعن الأوزاعي قال : « كتب إليّ قتادة قال : حدثني أنس بن مالك أنه صلى خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها »[٢٩] .

وقد ذكر الرامهرمزي طائفة كبيرة من هذه الكتب . ونلاحظ أن الراوي يقول : (كتب لي . . .) فإذا كان التلميذ أو المرسَل إليه على يقين من كتاب الشيخ أو المرسِل ولا يكون شاكًا فيه فإن له أن يرويه عنه . وقد روى الرامهرمزي مناظرة جميلة بين إسحاق بن راهويه والشافعي ـ وأحمد بن حنبل حاضر ـ في جلود الميتة إذا دبغت . فقال الشافعي : دباغها طهورها . فقال إسحاق : ما الدليل ؟ فقال : حديث الزهري عن عبيدالله بن عبدالله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة : أن النبي ﷺ مرّ بشاة ميتة ، فقال : « هلا انتفعتم بجلدها ؟ » . فقال إسحاق : حديث ابن عُكيم : كتب إلينا النبي ﷺ قبل موته بشهر « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » أشبه أن يكون ناسخًا لحديث ميمونة ، لأنه قبل موته بشهر ، فقال الشافعي : هذا كتاب ، وذاك سماع ، فقال إسحاق : إن النبي ﷺ

(٢٧) المحدث الفاصل للرامهرمزي ص ٤٤٢ والحديث عند الإمام مسلم ص : ١٠٧٣ .

(٢٨) المصدر نفسه ص : ٤٤٢ والحديث أخرجه الإمام مسلم ص : ١٧١٤ .

(٢٩) المصدر نفسه ص : ٤٤٢ والحديث أخرجه الإمام مسلم ص : ٢٩٩ .

كتب إلى كسرى وقيصر ، وكان حجة عليهم عند الله ، فسكت الشافعي ، فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن عُكيم وأفتى به[٣٠] .

وقد يصاحب الكتابة إجازةٌ من الشيخ بأن يقول لتلميذه : هذا كتابي أُجيز لك روايته عني ، وقد تكون الكتابة عارية عن الإجازة ، أو مقترنة بها .

٤ ـ الإجــازة : وهي أسلوب من أساليب تحمل الرواية ، ظهر مع تكاثر الكتب والنُّسخ على نحو لم يعد طالب العلم قادرًا على سماعها أو قراءتها على شيوخه[٣١] . فأصبح الشيخ يدفع كتابه إلى تلميذه أو يأذن له برواية الكتاب إذا وجده وكان الكتاب صحيحًا مقابَلاً على الأصول ، فهذا الإذن بالرواية يسمى الإجازة . وهذا الأسلوب تطور عن المناولة والكتابة التي كانت تتعلق بحديث أو بضعة أحاديث ، لتصبح الإجازة تتناول كتبًا قد تحتوي على عشراتَ الألوف من الأحاديث . ولما كانت الإجازة هي الإذن برواية حديث الشيخ أو كتابه دون قراءته عليه أو سماعه منه فليس كل أحد قادرًا على أخذ العلم من الكتب ؛ بل لا بد أن يكون ماهرًا عالمًا حتى لا يقع في الوهم والخطأ . قال ابن عبد البر في « جامع بيان العلم

---

(٣٠) المصدر نفسه ص : ٤٥٣ ـ ٤٥٤ وحديث ابن عُكيم فيه اضطراب وقد أخرجه أبو داود ٤ / ٣٧٠ ، والترمذي (٤/٢٢٢) ، والنسائي (٧/١٧٥) ، وابن ماجه (٢/١١٩٤) .

وحديث ميمونة أخرجه : البخاري (٣/٣٥٥) (بهامش فتح الباري) . ومسلم (١/٢٧٧) ، والنسائي (٧/١٧٢) ، وابن ماجه (٢/١١٩٣) ، وأبو داود (٤/٣٦٦) ، ومالك في الموطأ (٢/٤٩٨) ، وأحمد (٢/٢٢٧ ، ٢٧٧) .

(٣١) انظر منهج النقد للدكتور نور الدين العتر ، وله كلام جيد في معنى الإجازة ص : ٢١٥ ـ ٢١٦ .

وفضله » : (الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة ـ بالحديث ـ حاذق بها ، يعرف كيف يتناولها ، وتكون في شيء معين معروف لا يُشْكِلُ إسناده)[٣٢] . ويضاف عليه ولا يشكل متنه أيضًا .

وإن الناظر في كتب الأقدمين من أهل المصطلح كالرامهرمزي يجد أن الإجازة كانت مقترنة بالمناولة . ولم تكن الإجازة على النحو الذي شاع في العصور المتأخرة ، حتى أصبح الشيخ يجيز رواية كتبه للمجاهيل من الفقراء ، أو أهل العلم ، أو أهل بلدة كذا ، كما أصبح يجيز للمعدوم كقوله : أجزت لأبناء فلان الذين سيولدون له أو لأبناء أبنائه ؛ ومن فضل الله تعالى أن علم الرواية الأول الذي آل إلى المصنفات المعتبرة لم يعرف مثل هذا التسيب في موضوع الإجازة .

وأمّا الصيغة التي يعبر بها الراوي عن الإجازة : فيمكن أن يقول : أنبأنا أو أخبرنا ، وتختصر هكذا (أنا) وكان الأوزاعي يخصص الإجازة بقوله خبَّرنا[٣٣] . وقد يستخدم الراوي كلمة (عن) .

٥ ـ المناولــــة : أن يدفع الشيخ إلى تلميذه أو الراوي عنه كتابه وفيه حديث أو أكثر .

وقد بوب البخاري في صحيحه بابًا قال فيه : باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان . وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق . ورأى عبدالله بن عمر ويحيى بن سعيد ومالك ذلك جائزًا ، واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حين كتب لأمير السرية كتابًا وقال : « لا تقرأه حتى تبلغ مكان

---

(٣٢) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٨٠ .

(٣٣) المحدث الفاصل ـ ص : ٤٣٦ الفقرة (٥٠٠ ، ٥٠١) .

كذا وكذا » فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس ، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ[٣٤] .

ويلاحظ أن المناولة تختلف عن المكاتبة بما فيها من مشافهة بالإذن[٣٥] وبما فيها من دفع الكتاب مباشرة بدون واسطة ، مما يجعل الرواية بها أوثق . ويعبر الراوي بالمناولة عن روايته بقوله : أنبأنا ، أو أخبرنا ، أوْ (عن) .

٦ ـ **الوجـــادة** : مشتقة من فعل وَجَد يَجِدُ ، والمقصود بها أن يعثر المحدث على كتابٍ ما ، مثاله : رواية عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص ، عن أبيه ، عن جده إنما هي كتاب وجده ، ولذلك ضعّفه علي بن المديني . وقال ابن معين : « هو ثقة ، وليس بذاك ، بل كتاب أبيه عن جده » . وقال الذهبي : « وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادةً ، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح ، والتصحيف يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع »[٣٦] .

ويعبر الراوي عما تحمله وجادة بقوله : وجدت بخط فلان : حدثنا فلان ، وقد يقول : قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه[٣٧] . وأمّا إذا أراد أن يستعمل : قال فلان ـ وهذا يعني الجزم بنسبته القول إليه ـ فلا بد من مراعاة ما يلي :

١ ـ أن يثق بأن الخط هو خط فلان هذا الذي تنسب الصحيفة إليه .

٢ ـ ألاّ يتوهم من يسمعه يقول : « قال فلان » أنه سماع مباشر ، مع

---

(٣٤) صحيح البخاري (بهامش فتح الباري) ١/١٥٣ .

(٣٥) فتح الباري لابن حجر ١/١٥٤ .

(٣٦) ميزان الاعتدال ٢٦٥/٢٦٦ .

(٣٧) علوم الحديث لابن الصلاح ـ ص : ١٧٨ .

العلم أنها صحيفة لم يأخذها عن طريق الاتصال المباشر وإنما وجدها في مكان ما .

وهذا النوع من أنواع تحمل الرواية لا تقوم به الحجة ، ولا يلزم إلّا من وثق بأن هذا الخط هو خط فلان ، واطمأن إلى صحة نسبتها إليه . وهكذا فإن الصحيفة المروية بالوجادة قد توجب العمل على المطمئن لصحتها ولا توجبه على غيره[٣٨] .

٧ ـ الإعــــلام : وذلك بأن يعلم الراوي طالب الحديث بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث سمعه من فلان ؛ دون أن يقول له : اروه عني ، وقد رُوي عن ابن جريج وطوائف من المحدثين جواز الرواية والتحمل عن هذه الطريق ، ثم قال ابن الصلاح : « والمختار ما ذكر عن غير واحد من المحدثين وغيرهم أنه لا تجوز الرواية بذلك » . ولكن ابن الصلاح يرى أنه يجب العمل بها لمن صح إسناد الإعلام عنده ، ووثق بالطريق إليه[٣٩] .

والقائلون بجواز التحمل بالإعلام ينظرون إلى أن العبرة في ثبوت الكتاب أو الحديث لراويه ، وبالإعلام يثبت الكتاب أو الحديث إلى راويه . وأمّا المانعون فنظروا إلى أنه لا يوجد إذن من الشيخ برواية كتابه .

هذه بعض طرق تحمل الحديث وأدائه ، وهي بمجموعها تشهد لعلماء الحديث بالدقة والتحري ، ولا أظن أمة من أمم الأرض اعتنت بمثل هذا الموضوع . وهو باب من أبواب النقد والقبول والرد في الحديث .

---

(٣٨) انظر منهج النقد في علوم الحديث ـ ص : ٢٢١ .

(٣٩) علوم الحديث ـ ص : ١٧٦ .

[٢] علم الحديث دراية

تدل كلمة الدراية على نوع من العلم العميق ببواطن الأمور التي لا تعلم إلاّ بالبحث والتنقيب والحيلة . ولقد استخدم علماء الحديث هذه الكلمة لتدل على مبلغ الجهد العلمي الذي يحتاج إليه المحدث للوصول إلى بغيته في إصدار الأحكام على الأحاديث التي قدمها له علم الرواية . وإذا كانت الرواية ـ كما أسلفنا ـ نقلاً للمعلومات ؛ ويقدر على ذلك الأمي والطفل الصغير ، فإن الدراية فهم وتتبع وبحث ومعرفة بالتراجم والطبقات وأحوال الرواة ، وخبرة بالمتون والألفاظ وأنواع الترجيح ، وإدراك عميق للعلل الخفية ، ورؤية واسعة للحركة الحديثية عبر العصور وعلى اختلاف الأقطار .

ولما كانت جوانب علم الحديث دراية كثيرة فسنقصر الكلام على الجوانب التالية :

١ ـ علم الجرح والتعديل .

٢ ـ علم العلل .

٣ ـ نقد المتن .

٤ ـ مناهج المحدثين في الكتب المشهورة .

الجـرح والتعـديل

يقول الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ في الرسالة :

(ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا :

منها : أن يكون حَدَّث به ثقة في دينه ، معروفًا بالصدق في حديثه ، عاقلًا لما يحدث به ، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع ، لا يحدث به على المعنى ـ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام ، وإذا أداه بحروفه لم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث ـ حافظًا إن حدث به من حفظه ، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم ، بريًّا من أن يكون مدلسًا[١] يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه ، أو يحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ .

ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه ، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ، ومُثْبت على من حَدّث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت)[٢].

(١) التدليس : أن يروي عمن عاصره ولم يلقه ، أو عمن لقيه ولم يسمع منه الحديث ، أو عمن سمع منه شيئًا ولم يسمع منه موضوع الرواية ، وتكون الرواية بعبارة موهمة بالسماع مثل (عن) أو (قال) .

(٢) الرسالة للإمام الشافعي ـ ص : ١٦٠ .

بهذه العبارة الموجزة البليغة حدد الإمام الشافعي شروط قبول رواية الراوي . وفيما يلي شرح كلامه وبيانه :

قولـــه : « لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا » فيه إشارة منه إلى تقسيم الحديث إلى قسمين : خبر العامة وخبر الخاصة .

أمّا خبر العامـــة : فهو المتواتر الذي بلغ رواته كثرة لا يحصرها حاصر ، فهو ذائع منتشر معلوم بداهة ؛ وذلك كآيات القرآن الكريم ، وكثير من الأحاديث العملية كعدد الركعات وأنصبة الزكاة ؛ فهذه أخبار عامة لا تتوقف على خبر إنسان بعينه ، بل الأمة كلها نقلت مثل هذه الأخبار عن الأمة كلها . ومثل هذه الأخبار لا تدخل في نطاق علم الدراية من جهة البحث عن رواتها وعدالتهم وضبطهم . وهذا النوع يطلق عليه اسم العلم الضروري أو القطعي ، ومنكره جاحد كافر بإجماع الأمة .

وأمّا خبر الخاصـــــة : فهو خبر تناقله الأفراد أو الآحاد ولم تنقله عامة الناس ، وتبقى خصوصيته من جهة اقتصار معرفته على فئة محصورة ، فلم يكن أحد من الصحابة يجهل عدد ركعات صلاة الظهر ؛ لأن خبرها خبر عامة ، لكنه قد يجهل نصيب الجدة في الميراث حتى يأتي واحد من الصحابة عنده علم عن النبي ﷺ بهذه المسألة ، فهذا خبر خاصة . وهذا النوع من الخبر هو ما يطلق عليه خبر الآحاد . وفيما يستغني خبر العامة عن البرهان على صدق رواته وعدالتهم ؛ اكتفاءً بكثرتهم ، واستحالة اجتماعهم على الكذب والخطأ ، فإن خبر الآحاد ـ خبر الخاصة ـ لا يثبت إلاّ بالبرهان والدليل ، ومن هنا كان العلم المستفاد من خبر الآحاد علمًا برهانيًا ـ وهو المعروف بالعلم الظني ـ وليس المقصود بالظن هنا مجرد

الاشتباه ، وإنما هو كل علم يحتمل الصدق وغيره ، وقد ترجح فيه جانب الصدق بالبرهان والإثبات عن طريق تعديل الناقلين وتزكيتهم .

مثـــال : قال الإمام البخاري : حدثنا أَبو النعمان عارمُ بن الفضل ، قال : حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر ، عن يوسف بن ماهك ، عن عبدالله بن عمرٍو قال : تخلف عنا النبي ﷺ في سفرةٍ سافرناها ، فأدركنا وقد أرهقتنا الصلاة ، ونحن نتوضأ ، فجعلنا نمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته : « ويل للأعقاب من النار » . مرتين أو ثلاثًا[٣] هذا الخبر لا نستفيد منه القطع بمجرد سماعه ، بل يحتمل الصدق وغيره بأن يكون صدر عن رسول الله ﷺ أو لم يصدر . ومن سمع به لأول مرة لا بد أن يسأل أسئلة عديدة حتى يطمئن إلى الحديث منها :

* من أبو النعمان عارم بن الفضل ؟ هل هو عدل في دينه وأمانته ؟ هل هو متقن لخبره ؟ مَنْ من العلماء يشهد له بالقبول والاحتجاج ؟
* من أبو عوانة ؟ هل هو عدل ؟ ما دليل ذلك ؟

وهكذا تدور أسئلة حول كل راوٍ من هؤلاء الرواة ، ومن خلال البحث والتقصي ومراجعة كتب الرجال يتبين لنا أن أفراد السند ثقات مرضيون في دينهم وفي ضبطهم ؛ فيكون الخبر صحيحًا ، لكن تبقى بعض الاحتمالات التي تحتاج إلى إجابات مثل : كيف نطمئن إلى سلامة الخبر من خطأ الرواة وأوهامهم ؟

هل روي الخبر من طرق أخرى غير عبد الله بن عمرٍو أو يوسف بن ماهك ؟ وبعد البحث والتقصي يتبين لنا سلامة الخبر من الأخطاء

---

(٣) أخرجه الإمام البخاري في جامعه ١٤٣/١ (بهامش فتح الباري) .

والأوهام ، ونكشف عن طرق أخرى للحديث . إن احتمال الصواب والصدق يزداد ولكنه لا يصل إلى درجة القطع حتى تتكاثر علينا الطرق والروايات كثرة لا تحصر ، عندئذٍ لا داعي للبحث في صفات الرواة وعدالتهم وضبطهم ، وهذا لا يكون إلاّ في حالة التواتر .

شــــروط قبــول الخــبر :

١ ــ ذكر الإمام الشافعي الشرط الأول فقال :

أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفًا بالصدق في حديثه . وهذا هو العدل المتصف بالعدالة . والعدالة جماع صفاتٍ تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والورع ، وهذه الصفات بعضها فطري خِلقي ، وبعضها كسبي . والعدل هو المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة . وهذه هي الشخصية التي جاء القرآن لصياغتها ، وقدمت السنة أنموذجها الكامل في شخص رسول الله ﷺ ثم أشخاص الصحابة رضي الله عنهم ، ثم التابعين وأتباع التابعين ، فلقد كان عند هذه الأمة دون سائر الأمم التصوّر النظري والأنموذج العملي للشخصية الإسلامية . وفيما يلي تفصيل لهذه الصفات التي ينبغي توافرها في راوي الحديث :

١ ـ الإســلام : وهو الشرط الأول من شروط العدالة . وغير المسلم ليس عدلاً ؛ لأن الروايات تتعلق بالدين ، ولذلك قال ابن سيرين : « إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » وغير المسلم لا يكون مأمونًا على الدين ؛ لما في اختلاف الدين من دواعي التحامل وترك الإنصاف . فإذا أسلم الكافر زال هذا المانع وجاز له أن يحدث بما كان

سمعه وقت كفره . وقد حدث الصحابة بأحاديث كانوا قد سمعوها من النبي ﷺ قبل إسلامهم .

٢ ـ العقـــل : والعقل في اللغة هو المنع ، وسمي عقلاً لأنه قوة تعقل تصرفات الإنسان وتمنعه من فعل القبيح ، والعقل مصدر التمييز والإدراك والضبط ، ويُشترط في الراوي أن يكون عاقلاً لما يسمع ولما يحدث به ، وبداية العقل التمييز الذي يبدأ مع الطفل ويمكنه من التفريق بين الصدق والكذب وبين حيوان وحيوان ، وبين شيءٍ وشيء . ثم يتكامل العقل خلال فترة البلوغ والشباب والكهولة ، ويبدأ بالتناقص في فترة الشيخوخة والهرم . وقد يصل إلى انعدام التمييز في مرحلة الهرم . ويمكن للراوي أن يتحمل الحديث وهو طفل مميز ، ولكنه لا يؤديه ولا يؤخذ عنه إلاّ بعد البلوغ . وقد ترجم البخاري لِبابٍ في كتابه قال فيه : « باب متى يصح سماع الصغير ؟ » وروى حديثًا بسنده إلى الصحابي الجليل محمود بن الربيع قال : « عقلت من النبي ﷺ مجّةً مَجّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلوٍ »[٤]. فقول محمود بن الربيع « عقلت وأنا ابن خمس سنين » يفيد أنه كان مميزًا في تلك السنّ . وأمّا إذا اختل التمييز في حال الشيخوخة فهذا يؤدي إلى الاختلاط الذي هو حالة من الاضطراب في الأقوال ، والاختلال في الإتقان ، والنسيان الفاحش ، وعندئذٍ لا يعود الثقة أهلاً للرواية عنه ، ولا للأخذ منه . وكما يختل العقل بنقص التمييز ، كذلك فإنه يختل بالجنون ويختل بالغفلة ، والغفلة بلادةٌ في الذهن ، وقبول للأمور من غير تمحيص ، والمغفل لا يميز الصحيح من

(٤) الجامع الصحيح للإمام البخاري (١٧٢/١) بهامش فتح الباري .

السقيم ، ومن باب الغفلة يدخل عليه الكذب والغرائب . قال ابن عباس : « لا يكتب عن الشيخ المغفل »[٥] . وقبول التلقين دليل على نقص العقل ، والتلقين أن يقبل الراوي نوعًا من الإيحاء بأن حديثًا ما من روايته وليس كذلك في الحقيقة . قال الحميدي رحمه الله : « ومن قَبِل التلقين تُرك حديثه »[٦] .

٣ ـ البلــوغ : صفة جسمية يترتب عليها ابتداء التكليف الشرعي بالأحكام ، وهو سنّ المسؤولية والثواب والعقاب ، والبلوغ شرط من شروط توافر العدالة في الراوي ، لما يتضمن من مسؤولية ؛ فغير البالغ معفىً من المسؤولية الأخروية وبعض أنواع المسؤولية الدنيوية . ومن هنا كانت روايته للحديث موضع شبهة ؛ فقد يكذب وإن كان ظاهره التقوى والصلاح ، وحياطةً للدين وصيانة للحديث من العبث ودفعًا لأدنى الاحتمالات اشترط البلوغ . وأمّا إذا سمع الراوي شيئًا ما قبل بلوغه فهل يحتفظ به حتى يبلغ الحلم ؟ الجواب على ذلك أن الراوي لا يؤدي الحديث إلاّ بعد البلوغ ، مع جواز تحمل الحديث قبل البلوغ ما دام مميزًا .

٤ ـ السلامــة من أسباب الفسق : والفسق هو الخروج عن أحكام الله تعالى بارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر ، فالكذب وترك الصلاة والربا والزنا من الكبائر ، وترك السنن والدوام على ذلك وإدامة النظر إلى المحارم من الصغائر المفسقة للإصرار عليها . ومن ارتكب

---

(٥) الكفاية للخطيب البغدادي/٢٣٣ .

(٦) الكفاية/٢٢٧ .

مفسقًا من هذه المفسقات لا يكون أهلاً لرواية الحديث ، ولا يحكم له بالعدالة حتى يتوب ويقلع عن ذلك المفسق ويثبت له التعديل ؛ وعندئذٍ يقبل حديثه ، واستثنى العلماء من ذلك التائب من الكذب على النبي ﷺ فقد ردّوا روايته حتى ولو تاب ، وذلك لعظم جنايته ، ودفعًا لكل شبهة واحتمال .

٥ ـ السلامة من خوارم المروءة : والخوارم جمع خارمة ، والخارمة ما تثقب الثوب وتعيبه . والمروءة : الكرامة والشخصية والاعتبار ، وعليه فخوارم المروءة هي تلك القوادح التي تشين الشخص ، وتكون سببًا في احتقاره وعدم اعتباره . وغالبًا ما تكون هذه الخوارم خروجًا على عرف عام أو عادة أقرها المجتمع ، ولا بد أن تكون هذه الأعراف والعادات منطبقة مع الشرع مؤيَّدة منه ، حتى تكون معتبرة . وقد تتبدل هذه الخوارم مع تبدل الأعراف وتغيرها .

ومن أمثلة هذه الخوارم : كثرة المزاح والضحك ؛ فإن شخصية المحدث لا بد أن تكون على درجة من الوقار والهيبة ، والمزاح والضحك يسقطان الهيبة إذا كثرا ، قال أبو داود : (أبو عاصم يحفظ قدر ألف حديث من جيد حديثه ، وكان فيه مزاح ، وكان ابن داود يميل إليه ، فلما بلغه مزاحه كان لا يعبأ به)[٧] .

ولا يكفي أن يكون الراوي عدلاً في دينه حتى يقبل حديثه ، بل لا بد أن يكون ضابطًا لحديثه متقنًا له ، متثبتًا في روايته ، فقد يكون الراوي على درجة عالية من التقوى والورع ولكنه لا يتحرى في الرواية بل يأخذ

---

(٧) الكفاية ـ ص : ٢٤٦ .

عن كل أحد ، ويحسن الظن بكل من حدثه حديثًا ، ومن كانت هذه حاله وصف بأنه تعتريه غفلة الصالحين ، وهذا الذي يجعل بعض الصالحين يكذبون وهم لا يشعرون ، لأنهم يحملون عن الكذابين والضعفاء دون أن يتبينوا فيروِّجون أخبارهم . قال ابن أبي الزناد : (أدركت بالمدينة مائةً كلهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث . يقال : ليس من أهله)[٨].

وهكذا ميّز علماؤنا بين الصلاح والورع ، وبين الدقة والضبط في الرواية ، حتى بلغ من جرأة يحيى بن سعيد القطان الإمام الناقد أن يقول : (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث)[٩]. قال مسلم : يقول : (يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب)[١٠] وروى مسلم بإسناده إلى أيوب أنه قال : (إن لي جارًا ـ ثم ذكر من فضله ـ ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة)[١١]، وروى عمرو الناقد : سمعت وكيعًا يقول ـ وذُكر له حديثٌ يرويه وهب بن إسماعيل ـ فقال : (ذاك رجل صالح وللحديث رجال)[١٢] . وقد يهجم هؤلاء على الرواية دون حذر ؛ لما كان عليه المسلمون من رغبة ملحة في الرواية وتناقل الحديث حتى وصل شغفهم في ذلك إلى حد الفتنة عند بعضهم ، قال ابن مهدي : (فتنة الحديث أشد من فتنة المال وفتنة الولد ، لا تشبه فتنته فتنة ، كم من رجل يُظن به الخير قد حملته فتنة

---

(٨) أخرجه الإمام مسلم في المقدمة من صحيحه ١/١٥ .

(٩) أخرجه الإمام مسلم في المقدمة من صحيحه ١/١٧ .

(١٠) المرجع والجزء نفساهما ـ ص : ١٨ .

(١١) المرجع والجزء نفساهما ـ ص : ١٦ .

(١٢) شرح علل الترمذي ١/٩٤ .

الحديث على الكذب)[١٣]. يقول ابن رجب : (يشير إلى أنّ من حدث من الصالحين من غير إتقانٍ وحفظ فإنما حمله على ذلك حب الحديث ، والتشبه بالحفاظ ، فوقع في الكذب على النبي ﷺ وهو لا يعلم ، ولو تورع واتقى الله لكف عن ذلك فسلم)[١٤].

وهذا معنى قول الشافعي رحمه الله :

« عاقلاً لما يحدث به ، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع ، لا يحدث به على المعنى - لأنه إذا حدث به على المعنى ، وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بحروفه لم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث - حافظًا إن حدث من حفظه ، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم » .

وهكذا فإنه لا يحكم للراوي بالضبط إلاّ إذا اجتمعت فيه أمور :

أولاً : أن يكون حافظًا إن حدث من حفظه ، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه . فمن كان حافظًا حفظ صدر فلا بد أن يتقن روايته بأن يأتي بالأحاديث التي يحفظها بحروفها ولا يرويها بالمعنى إلاّ إذا كان بصيرًا باللغة عارفًا بما يحيل اللفظ عن معناه ؛ حتى لا يبدل كلمة بكلمة فيغير المعنى الأصلي . ومن الحفاظ الكبار محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وأبو إسحاق السبيعي والأعمش وقتادة ، وهؤلاء كانوا على درجة عالية من الضبط وأداء الحديث على حروفه كما سمعوه ، فهذا الزهري (سأله

(١٣) المرجع نفسه ١/ ٩٤ .
(١٤) المرجع نفسه ١/ ٩٤ .

هشام بن عبد الملك أن يملي على بعض ولده أربعمائة حديث ، وخرج الزهري ، فقال : أين أنتم يا أصحاب الحديث ؟ فحدثهم بتلك الأربعمائة ثم لقي هشامًا بعد شهر أو نحوه فقال للزهري : إنّ ذلك الكتاب ضاع . فدعا بكاتب فأملاها عليه ، ثم قابل بالكتاب الأول ، فما غادر حرفًا واحدًا)[١٥] . وروي عن الزهري أنه قال : (ما استعدت حديثًا قط ، وما شككت في حديث إلاّ حديثًا واحدًا فسألت صاحبي فإذا هو كما حفظت)[١٦] .

وكذلك قتادة بن دعامة (ت ١١٨هـ) فقد كان أحفظ أهل البصرة ، وكان رأسًا في العربية واللغة وأيام العرب . قال معمر : (أقام قتادة عند سعيد بن المسيب ثمانية أيام فقال له في اليوم الثالث : ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني . قال قتادة : ما قلت لمحدث قط أعد عليّ ، وما سمعت أذناي قط شيئًا إلاّ وعاه قلبي . وقال ابن سيرين : قتادة أحفظ الناس)[١٧] .

وأما عمرو بن دينار المكي عالم الحرم فقد كان مع حفظه يحدث على المعنى ، وكان ابن عيينة يقول : ما كان عندنا أحد أفقه ولا أعلم ولا أحفظ من عمرو بن دينار[١٨] .

وأمّا الضبط للكتاب فأن يعتني المحدث بكتابه ؛ باتباع قواعد الكتابة الحديثية الشكلية باستخدام الوسائل الكتابية المناسبة ، وألاّ يكون الخط دقيقًا تصعب قراءته ، وأن يراعي طرائق التصويب والإصلاح . وهنالك

(١٥) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/١١٠ .
(١٦) المصدر نفسه ١/١١١ .
(١٧) المصدر نفسه ١/١٢٣ .
(١٨) المصدر نفسه ١/١١٣ .

قواعد كتابية كثيرة اشترط المحدثون المحافظة عليها لكي يعتبر الكتاب ويقبل . وأمّا القواعد الموضوعية فأهمها عرض الكتاب بعد كتابته على الشيخ بقراءته عليه ، أو مقابلته على أصل مقروء على الشيخ ، فقد أخرج الخطيب بسنده إلى هشام بن عروة قال : (قال لي أبي : أكتبت ؟ قال : قلت : نعم ، قال : عارضت ؟ قلت : لا . قال : فلم تكتب)[١٩] . فقد تنبه علماؤنا إلى أن الكاتب قد يسهو ، وقد يغير الكلام وهو لا يشعر ، وقد يسقط عليه شيء من الكلام ، فكان العرض على الأصل ضروريًا ليصبح الكتاب مقبولاً معتمدًا عند المحدثين ، وللعرض قواعد وإجراءات كثيرة ، وإذا ظهرت علامات الإصلاح والتصويب والضرب على الكتاب فهذه أدلة صحته ، قال أبو نعيم : إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسحجًا ـ يعني كثير التغيير ـ فأقْرِبْ به من الصحة . ولا بد أن يكون المحدث حريصًا على كتابه لا يدفعه إلاّ إلى ثقة حتى لا يزاد في الكتاب ، ولقد حذر النقاد من تحريف الكتب والإضافة عليها من ولدٍ فاسق أو كاتبٍ زنديق أو جار سوء .

فإذا راعى المحدث شرائط الكتابة وآدابها وقواعدها الشكلية والموضوعية فإنه يعرف عندئذٍ بصحة كتابه ، فإذا حدث من كتابه اطمأن الناس إلى روايته ، وكان متقنًا ضابطًا لكتابه .

(١٩) الجامع لأخلاق الشيخ وآداب السامع (١/٢٧٥) .

كيف تعرف العدالة ؟

تعرف عدالــة الرواة بأحد أمــرين :

أولاً : أن يُشتهر حال الراوي بالعدالة والتقوى بين الناس حتى لا يغيب ذلك عن جمهور الأمة . فإذا ذكر سعيد بن المسيب ومالك بن أنس والحسن البصري فإن أسماءهم مقترنة بالعدالة والورع . ولا يعني هذا أن يكون القول بعدالة هؤلاء إجماعًا ، فقد يشذ من يطعن فيهم من الأقران ، ولكن من غير دليل ولا حجة . ولذلك فقد ردّ العلماء قول الأقران في بعضهم ؛ لما بينهم من تنافس ونزاع ، كما حدث بين الإمام مالك بن أنس ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة . فقد طعن كل منهما في صاحبه ، ولكن العلماء لم يقبلوا هذا الطعن . ولعلمائنا في هذا الصدد قواعد تضبط النقد المقبول من غير المقبول . يقول تاج الدين السبكي : (من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر مادحوه ومزكّوه ، وندر جارحوه ، وكانت هنالك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره فإنّا لا نلتفت إلى الجرح فيه ، ونعمل فيه بالعدالة)[٢٠] .

ثانيًا : وتعرف العدالة ـ أيضًا ـ بتزكية النقّاد العارفين ، فإذا شهد للراوي عدد من العلماء أو واحد على الأقل بأنه عدل فإنه ينتقل من دائرة الجهالة إلى دائرة العدالة أو من دائرة الجرح إلى التعديل ؛ شريطة ألّا يكون قد جَرّحه آخرون جرحًا مبيَّن السبب ؛ لأن الجرح قد يكون

---

(٢٠) قاعدة في الجرح والتعديل ١/ ١٠ .

مجملاً من غير بيان ؛ كأن يقال : ضعيف ، وهذا الجرح لا يقوى على معارضة التعديل . وأمّا إذا كشف الجارح عن السبب ، وكان السبب مؤثرًا كالكذب أو الغفلة فإن الجرح يقدم حيئذٍ على التعديل .

ولا يتحقق التعديل إلاّ ببيان اسم المعَدِّل ؛ كي يكون تعديله معروفًا عند العلماء ، وهذا الإشهار والإعلان يفتح الباب لمن كان عنده غير ذلك أن يقوله . ولهذا فإن العلماء لم يقبلوا من الراوي أن يقول : حدثني الثقة (دون أن يسميه) حتى ولو كان هذا الراوي من مشاهير العلماء كمالك والشافعي . وطالبوا من قال ذلك بأن يسمي الثقة لِيُنْظَر فيه هل هو ثقة عند سائر العلماء أو عند الراوي عنه فقط .

ولا تثبت العدالة بحكم البراءة الأصلية ؛ فلا يقال : الأصل أن الراوي مسلم ، والأصل في المسلم العدالة ؛ لأن الرواية تثبت حكمًا شرعيًا ، وتنشيء حقوقًا وواجبات ، وتحلل وتحرم ، وتعطي وتمنع ، وإثبات هذه الأحكام لا يترك لحكم البراءة الأصلية ، تمامًا كالشهادة ؛ فالشاهد لا يقبل قوله إلاّ بعد تزكيته وإثبات عدالته ، لأنه قد يُثبت بشهادته حقًّا أو يدفعه .

كيف يعرف الضابط ؟

إن تمييز الضابط من غيره أمر على درجة بالغة من الدقة والخفاء ، ولا يقدر على إدراكه إلاّ كبار النقاد من المحدثين . ولقد ذكر الإمام الشافعي معيار ذلك فقال : (إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم) . وبيان هذا المعيار يتحقق إذا أدركنا أن كل عالم من علماء الحديث يلقي علمه إلى طائفة من التلاميذ ، وهؤلاء التلاميذ متفاوتون في القدرات والأحوال العلمية ؛ فمنهم المتفرغ لطلب العلم الدائم الحضور في مجلس الشيخ ، ومنهم صاحب العمل أو التجارة الذي لا يحضر إلاّ لمامًا ، ومنهم من جالس شيخه من بداية حياته العلمية ، ومنهم من لحق بالشيخ في أواخر حياته العلمية ، بل منهم من أدرك الشيخ وهو هرم أو مختلط ، ومن التلاميـــذ من كان يحفظ الحديث عن ظهر قلب ، ومنهم من كان يكتب ، ومنهم من كان يتقن الكتابة ومنهم من لا يتقن ، كل هذه الفوارق تجعل التلاميذ درجات في الأخذ والإتقان . ولا يستقيم الأمر إلاّ بمعرفة هذه الدرجات .

ولتقريب هذا الأمر نمثل له بمثال رياضي ؛ لأن علم الحديث قريب من العلوم الرياضية .

لنفرض أن الشيخ حدث بعشرة أحاديث ، وكان له خمسة من التلاميذ ، وأن التلاميذ تفاوتوا في سماع هذه الأحاديث فبعضهم روى أكثر من غيره . وكان ذلك على النحو التالي :

التلميذ	الأحـــــاديث التي رواهـــا
أ	١△ ، ٣△ ، ٧○ ، ١٠○
ب	١△ ، ٢△ ، ٤○ ، ٥○ ، ٨○ ، ١٠△
حـ	٢○ ، ٣○ ، ٧○ ، ٨ ، ٩△ ، ١٠△
د	٣○ ، ٥○ ، ٤○ ، ٦ ، ٧○ ، ٩○
هـ	٢○ ، ٣○ ، ٥△ ، ٧○ ، ٨△ ، ٩○ ، ١٠○

إذا عرفنا أن الرواة عن شيخ قد يتفقون في رواية حديث معين تمام الاتفاق وقد يختلفون في الرواية زيادة ونقصًا ، وقد يكون الاختلاف شكليًّا في كلمة أو حرف ، وقد يكون موضوعيًّا في أمر يجعل الروايات متناقضة . وقد مثلنا لهذه الحالة بـ○ التي تعني التوافق مع آخر ، وبـ △ الذي يعني الاختلاف عن الآخرين .

فالحديث ١ رواه كل من (أ) ، (ب) ولكنهما لم يتفقا ولم يروه آخر يؤيد أحدهما فكانت العلامة △ لكل واحد .

والحديث ٢ رواه (حـ) ، (هـ) برواية واحدة ، واختلف عنهما (ب) فكانت علامة الاتفاق ○ لكل من (حـ) ، (د) ، وكانت علامة الاختلاف لـ (ب) .

والحديث ٣ اتفق عليه (حـ) ، (د) ، (هـ) واختلف (أ) عنهم .

والحديث ٤ اتفق عليه (د) ، (ب) .

وباستعراض الموافقات والاختلافات يتبين لنا ما يلي :

١ ـ لقد كان التلميذ (هـ) صاحب الروايات الأكثر ، ولكنه خالف في حديثين .

٢ ـ لقد كان (د) صاحب الموافقات التامة إلاّ أنه انفرد بالحديث (٦) ولم يروه غيره وليس فيه موافقة ولا مخالفة .

٣ ـ لقد كثرت مخالفات التلميذ (ب) .

فنخلص إلى أن التلميذ (د) هو أضبط الرواة عن ذلك الشيخ ، وبذلك يكون هو المعيار الذي يقاس عليه غيره . وانفراده في الحديث (٦) لا يقدح في هذا الحديث لما ثبت من حفظه وإتقانه .

ومن توافرت فيه هذه الصفات فهو العدل في دينه ، الضابط لحديثه ، والمختص ببحث هذه الصفات ومتابعتها هو علم الجرح والتعديل . ووجهة هذا العلم البحث في أفراد الرواة ، والوصول إلى أحكام عامة حول كل واحد منهم . والرواة يختلفون في درجاتهم في الجرح والتعديل .

قال ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل : (ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، وإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقن ثبت فهو ممن يحتجّ بحديثه ، وإذا قيل له : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية ، وإذا قيل : شيخ فهو بالمنزلة الثالثة ؛ يكتب حديثه وينظر فيه ، إلاّ أنه دون الثانية . وإذا قيل : صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار ؛ وإذا أجابوا في الرجل بليّن الحديث ؛ فهو ممن يكتب حديثه

وينظر فيه اعتبارًا . وإذا قالوا : ليس بقوي ؛ فهو بمنزلة الأول في كتبة حديثه إلاّ أنه دونه ، وإذا قالوا : ضعيف الحديث ؛ فهو دون الثاني ، لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

وإذا قالوا : متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الثالثة)[٢١].

وهكذا فإننا نجد ابن أبي حاتم يجعل مراتب الجرح والتعديل ثلاث مراتب :

الأولى : الثقة الحجة .

الثانية : مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه وهي على درجات .

الثالثة : المتروك والكذاب .

ونلاحظ تفصيله في المرتبة الثانية باعتبارها تشمل قطاعًا عريضًا من الرواة ولما في هذه المرتبة من صعوبة الحكم .

أما الإمام ابن حجر فقد جعل مراتب الجرح والتعديل ثنتي عشرة مرتبة ، وهي على النحو التالي :

الأولى : الصحابة .

الثانية : من أُكِّد مدحه إمّا بأفعل : كأوثق الناس ، أو بتكرير الصفة لفظًا : كثقةٍ ثقة ، أو معنًى : كثقة حافظ .

الثالثة : من أُفرد بصفة كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل .

---

(٢١) الجرح والتعديل لأبي حاتم ١/٣٧ .

الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق لا بأس به ، أو ليس به بأس .

الخامسة : من قصر عن الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوقٍ سيء الحفظ ، أو صدوق يَهِمُ ، أو له أوهام ، أو يخطىء ، أو تغير بأَخَرَةٍ ، ويلتحق بذلك من رُمِي بنوعٍ من البدعة كالتشيع والقدر والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره .

السادسة : من ليس له من الحديث إلاّ القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ مقبول ؛ حيث يتابع وإلاّ فَلَيِّنُ الحديث .

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يُوثَّق ، وإليه الإشارة بلفظ مستورٍ أو مجهول الحال .

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيقٌ معتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف ، ولو لم يفسَّر ، وإليه الإشارة بلفظ : ضعيف .

التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول .

العاشرة : من لم يوثق البتة ، وضُعِّف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة بمتروك ، أو متروك الحديث ، أو واهي الحديث ، أو ساقط .

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .

الثانيـة عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع[٢٢] .

ويلاحظ أن الإمام ابن حجر وسع المراتب وفصّلها ، وهي لا تعدو ما ذكرناه عن مراتب ابن أبي حاتم :

- الأولى : الثقة الحجة ، وهي المراتب الثلاث الأولى .
- الثانية : من يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي تتراوح بين الصدوق إلى مستور الحال .
- الثالثة : الواهي والمتروك من الثامنة حتى الثانية عشرة .

(٢٢) تقريب التهذيب ١/٤ ـ ٥ .

علم العلل

لم يقف علماء الحديث عند علم الجرح والتعديل الذي يهتم بأحوال الرجال ؛ من حيث الحكم عليهم بالقبول أو الرد ، ووصفهم بأوصاف الثقات العدول أو المجروحين والمتروكين ؛ إذ أن مهمة علم الجرح والتعديل الخلوص إلى حكم عام على رجل الحديث ؛ بل تجاوزوا ذلك إلى البحث التفصيلي في أحوال الثقة وروايته ؛ لأن الثقة لا يكون على وتيرة واحدة في كل أحيانه ورواياته . ففي حين يَفْرغ علم الجرح والتعديل من الحكم على مالك بن أنس بأنه ثقة ؛ فإن علم العلل يبدأ من حيث انتهى علم الجرح والتعديل ؛ فيتناول بالبحث روايات الإمام مالك رواية رواية ، ويبحث عن كيفيات الرواية وأحوالها وموافقاتها ومخالفاتها . وهذا البحث التفصيلي يتفرع ويتسع ، فيصبح مالك في حديثٍ ما غيرَه في حديث آخر . وهذا النوع من النقد أُلّفت فيه كتب كثيرة ، وبرع فيه علماء أجلاء ، لا أقول بأن المنهج العلمي الحديث وافقهم وساواهم ؛ بل ساروا أمام المنهج العلمي وسبقوه ، وهيهات أن تدرك مناهج البحث الحديثة شأوهم في ذلك .

لقد تنبه علماء الحديث إلى أن الثقة الموصوف بالعدالة قد يخطىء ، وَيَهِمُ ، ويقلب المتون والأسانيد ، وقد ينسى ، وقد يختصر فيخل ، أو يطيل فيغير ويبدل ، وهو في هذه الأحوال ثقة ، لا يتعمد الخطأ ، ولا يقصد إلاّ الخير ، ولا ينزل عن رتبته لاشتهاره بعموم الضبط والإتقان

والعدالة . يقول الإمام مسلم في كتابه « التمييز » :

« فإنك يرحمك الله ذكرت أنَّ قِبَلَكَ قومًا ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال : هذا حديث خطأ ، وهذا حديث صحيح ، وفلان يخطىء في روايته كذا ، والصواب ما روى فلان بخلافه ، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله ، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين ، حتى قالوا : إنّ من ادعي تمييز خطأ رواياتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به ، ومدعٍ علم غيب لا يوصل إليه »[٢٣]. ثم يناقش الإمام مسلم هذا القول فيقول : « وبعد ، فإن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون ، وفي نقلهم لما ينقلون ، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ ، المتوقي لما يلزمه توقيه فيه ، ومنهم المتساهل المُشِيب حفظَه بتوهم يتوهمه ، أو تلقين يتلقنه من غيره »[٢٤]. ثم يقول : « ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه ، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً لما يحفظ وينقل ـ إلاّ والسهو والغلط ممكن في حفظه ونقله »[٢٥].

ونخلص إلى أن علم العلل هو علم متابعة الثقات ورواياتهم . وهذا العلم يكشف لنا عن أمرٍ كان يجهله أكثر الناس ـ والمستشرقون وأعداء السنة أكثر جهلاً به ـ وهو أن علماءنا لم يعبؤوا كثيرًا بحديث المجروحين والمتروكين والكذابين ؛ لأن أمر هؤلاء يسير عليهم . يقول الحاكم

---

(٢٣) و (٢٤) التمييز للإمام مسلم لوحة ٢ ـ أ .

(٢٥) المصدر نفسه لوحة ٢ ـ ب .

النيسابوري : « فإن حديث المجروحين ساقط واهٍ[٢٦] ، والكشف على هذا الضرب سهل يستطيعه طالب العلم في أيامه الأولى من الطلب . وإنما الدقة والجهد والفهم في تتبع الثقات » وقال الحاكم : « وعلة الحديث تكثر في حديث الثقات ، أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً »[٢٧] .

مصطلح العلة ومعناه :

بعد عرض هذا المفهوم لعلم العلل الذي هو رأس علم الدراية نأتي إلى تحديد معنى العلة ؛ إذ العلة في اللغة : المرض الخفي الكامن في الأعماق ، والذي لا يظهر إلاّ للطبيب الخبير العميق الفهم ، بينما الجرح شيء ظاهر على الجلد . والفرق بين الجرح الظاهر والعلة الخفية يصور لنا الفرق بين علم الجرح وعلم العلل . وعليه فالخبر المعلول أو المُعَلّ : حديث ظاهر السلامة اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح[٢٨] .

فالحديث قد يستوفي جميع العناصر الشكلية للصحة ، فيتوهم الناظر إليه أنه صحيح ، ولكنه إذا عرضه على المختص الخبير يرده ولا يقبله لوجود علة فيه ؛ فقد يكون الراوي حدَّث بالحديث في بلد غير بلده ، والمعروف عنه أنه إذا خرج من بلده وقع في الخطأ لمفارقته كتبه وبعده عنها ؛ وقد يكون الراوي حدث بالحديث في شيخوخته ومع بداية هرمه ، حيث تبدأ الذاكرة بالتخليط ، وتشتبك الحقيقة بالخيال ؛ وقد يكون

---

(٢٦) و (٢٧) معرفة علوم الحديث للحاكم ـ ص : ١١٢ ـ ١١٣ .

(٢٨) للتوسع والتعمق يمكن مراجعة كتابنا : العلل في الحديث .

الراوي ممارسًا متقنًا لأحاديث شيوخه ، إلاّ واحدًا منهم لم يتمكن من إتقانه وممارسته ؛ وقد يكون الراوي سمع شيخه ، ولم يتنبه إلى عيب في نطقه ولسانه ، فغير الحرف أو الكلمة ؛ وقد يذهب الراوي في سندٍ وهو يريد غيره ؛ وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث ، فيغير حقائقه وهو لا يشعر . كل هذه القضايا ـ وغيرها كثير ـ لا يظهر على الشاشة المرئية ، ولا يقع تحت الظروف الشكلية المعروفة ؛ وإنما يدركها من كان الحديث عنده كالهواء والطعام والشراب ، يملأ وجدانه ، ويشغل جنانه ، ويمارسه في أحيانه كلها .

وهذا النوع من الدراية لو درى به الخلق لعرفوا عِظم علوم الحديث والجهد الذي بذله علماؤنا ، لا سيما وأن أصحاب الكتب المشهورة كالشافعي ومالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم كثير هم أساتذة في علم العلل وَرُوَّاد من رُوَّاده .

ومن أشهر علماء العلل ورواده شعبة بن الحجاج المتوفى سنة (١٦٠هـ) ، قال ابن رجب في ترجمته : وهو أول من وسَّع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونَقَّب عن دقائق علم العلل .

ومن رواده كذلك يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة (١٩٨هـ) خليفة شعبة والقائم بعده مقامه ، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن ، كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين .

ومن رجاله الحاذقين عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة (١٩٨هـ) وهو الذي قال عنه علي بن المديني : (لو أُخذت فأُحلفت بين الركن

والمقام لحلفت بالله أنني لم أَرَ أحدًا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي)[٢٩].

ومن علماء العلل الأفذاذ علي بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤هـ) شيخ البخاري ، قال عنه أبو حاتم الرازي : (كان علي بن المديني علمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل)[٣٠]. وقد صنف علي بن المديني كتبًا زادت على الثلاثين كتابًا[٣١].

وللإمام أحمد بن حنبل باع طويل في معرفة الحديث والعلل ، وقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء . وأجوبته في العلل مبثوثة في كل كتاب ، ولا يدانيه أحد في كثرة الأحكام والأقوال في الرجال والعلل .

وللإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح براعة خاصة وتعمق كبير في علم العلل ، حتى وصفه تلميذه الإمام مسلم بقوله : (أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث في علله)[٣٢].

---

(٢٩) تقدمة « المعرفة » لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ص : ٢٥٣ .

(٣٠) و (٣١) معرفة علوم الحديث ـ ص : ٧١ وتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ص : ٣١٩ ـ ٣٢٠ من هذه الكتب :

* علل المسند ، في ثلاثين جزءًا .
* العلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي .
* علل حديث ابن أبي عيينة ، في ثلاثة عشر جزءًا .
* الوهم والخطأ في خمسة أجزاء .
* من حدّث ثم رجع عنه .
* اختلاف الحديث .
* العلل المتفرقة ، ثلاثون جزءًا .

(٣٢) معرفة علوم الحديث ـ ص : ١١٤ .

واشتهر الإمام أبو عيسى الترمذي بهذا الفن من فنون الحديث ، وهو أول من صنف الحديث على الأبواب المعللة ، ويعتبر كتابه « الجامع » كتابًا معللاً . وله كتابان في العلل : العلل الصغير ـ وهو ملحق بكتابه الجامع ـ والعلل الكبير[٣٣] .

ولا يتسع المجال لذكر علماء العلل والكتب المؤلفة في العلل ، ويمكن الرجوع إلى الكتب المتخصصة[٣٤] في هذا الشأن لمن أراد المزيد .

ونخلص من هذا كله إلى أن علم العلل نوع من النقد الموضوعي العميق الذي يحتاج إلى معرفة واسعة ، ويتناول أنواعًا من الفقه النقدي بعضها تاريخي ، وبعضها اجتماعي ، وبعضها نفسي ، وبعضها عقيدي ، وبعضها فقهي . ولقد صُنِّفت كتب عديدة في علل الحديث أشهرها كتاب « العلل الواردة في الأحاديث النبوية » لأبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) . و «العلل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (٣٢٧هـ) ، ومن أجود الكتب في هذا المضمار : « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي[٣٥] المتوفى سنة (٧٩٥هـ) .

---

(٣٣) حققه السيد حمزة ذيب مصطفى ، وكان موضوع رسالته للحصول على الماجستير من جامعة أم القرى .

(٣٤) انظر في كتابنا العلل في الحديث ـ ص : ٢٧ ـ ٣٤ .

(٣٥) كان هذا الكتاب موضوع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها المؤلف لكلية أصول الدين بجامعة الأزهر عام ١٩٧٧ ، وقد نشرته دار المنار في الزرقاء ، الأردن . وطبع مرتين : الأولى بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي ، والثانية بتحقيق الدكتور نور الدين العتر .

نقـــد المتـــن

شبهـــــة :

زعم المستشرقون وتلامذتهم والمتأثرون بهم أن علماء الحديث برعوا في نقد السند ومعرفة الرجال ، وكان التصحيح والتضعيف عندهم يدور مع السند . فإذا صح السند صح الحديث ، ولا عبرة بالمتن . وإن جرى نقد للمتن فهو قليل إذا ما قيس بنقد السند . وعلل بعضهم هذه الظاهرة المزعومة بما نسب إلى العقل العربي أو العقل السامي من وقوف عند الأشكال وعدم التعمق في فهم الموضوع . ولقد صَدَّق بعض المفكرين المسلمين هذه المقولة فَشَنَّ حملة على متون الأحاديث التي لم يقبلها عقله ، وكأنه يقوم بواجبٍ لم يستطع علماؤنا السابقون أن يؤدوه . وقد استغل آخرون هذه المقولة للنيل من السنة النبوية ومناهجها .

الـــرَدّ :

إن هذا الزعم باطل ، وتدحضه الأدلة الكثيرة التي نذكر منها :

١ ـ إن نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث ، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد ، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضي الله عنهم ، فعائشة اعترضت على عدد من الروايات ؛ لا لضعف الرواة ، ولكن لأن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادىء العامة والبدهيات الشرعية والعقلية . وقد صنف الزركشي كتابًا في استدراكات عائشة على الصحابة ، وجميع

هذه الاستدراكات نقد للمتن . وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما رضي الله عن الجميع .

٢ - إن نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين هذه المذاهب مبني في معظمه على نقد المتن ؛ فالشافعي يختلف مع غيره في كثير من الأحيان لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص ، بل إن أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارهم تبعًا لفهمهم للمتن وتفسيره . والذين تمسكوا بظاهر النص ومنطوق المتن فئة واحدة هم الظاهرية .

٣ - وكذلك الحال في نشأة المذاهب السياسية والعقيدية الكلامية ؛ فمعظم الاختلاف مبني على فهم النصوص . ومتون الحديث تشكل قسمًا كبيرًا من هذه النصوص .

٤ - لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث - أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث - وموضوع هذا العلم البحث في المتون ، ومن ذلك كتاب « اختلاف الحديث » للإمام الشافعي ، و « تهذيب الآثار » للطبري ، و « مختلف الحديث » لابن قتيبة .

٥ - لقد أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة ؛ حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة . وكان العلماء يضعفون الحديث - أحيانًا - والسند صحيحٌ جيد ، ويقولون : منكر المتن ، شاذ ، مضطرب ، غريب[٣٦]، فيه ظلمة ، يقشعر منه

(٣٦) غرابة المتن غير غرابة الإسناد .

الجلد ، لا يطمئن له القلب ، وغير ذلك من العبارات الكثيرة .

٦ - إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند ، لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد ، بمعنى أنهم يركّبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع أو يُلَقِّنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة ، وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة ، وكتبوها بين السطور ، إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة ، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات .

٧ - إن السند هو إحدى الدلالات على الصحة ، وليس هو الدليل الوحيد عليها .

٨ - إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه : (نقد المروي) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سندًا أو متنًا ، والسند والمتن جميعًا عند الناقد جملة واحدة ؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها ، فقد يخطىء في ذكر الاسم وقد يخطىء في عبارة التحمل - حدثنا ، أو أخبرنا - وقد يخطىء في الرفع أو الوقف أو الإرسال ، وقد يخطىء في عبارة المتن فيختصرها اختصارًا يخلّ بها ، أو ينقص منها ما حقُّه أن يكون فيها .

٩ - إن نظرة في الكتب الستة المتداولة تعطينا الدليل الأكيد على العناية بالمتون ونقدها ، فالبخاري يختار الرواية من بين مئات الروايات ، وقد ثبت بعد جمع الروايات أن اختياراته مدروسة وقائمة على

البحث والتتبع . وقد ظهر الاتجاه نحو نقد المتن على يد الإمام الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

وأخيرًا ، إن معلوماتنا اليوم عن الحديث ونقده أضعاف معلومات الذين أثاروا الشبهات حول الحديث ، وذلك لاتساع المكتبة الحديثية ، وكثرة المطبوع منها ، واستخراج دفائنها ، وما كان يحظى بالقبول منذ خمسين عامًا أصبح غير مقبول اليوم .

التعريف بأشهر المحدثين ومناهجهم

لقد كانت حركة الحديث والمحدثين على درجة من التنامي والتنوع ، حتى ما يكاد اثنان منهم يتشابهان في منهج أو طريقة ، وكان التمايز ظاهراً في مناهجهم وأساليبهم ؛ ومن هنا كان التجديد سمة بارزة من سمات العصور الأولى ، فملامح التصنيف في القرن الثاني الهجري اختلفت تماماً عما كانت عليه في القرن الأول الهجري ، وكذلك الحال بين القرن الثاني والقرن الثالث الهجريين .

فقد غلب على حركة التصنيف في أوائل القرن الثاني الهجري التصنيف الموضوعي بحيث تُفرد أحاديث موضوعٍ واحد في مصنف ، كالسيرة ، أو الأحكام ، أو الأدب ، أو الزهد ، أو الفتن . وكان المصنف يثبت في مصنفه الأحاديث المتصلة المرفوعة للنبي ﷺ وغير المتصلة ، والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين . ولم تكن هذه المصنفات تعرف المناهج المنضبطة بقواعد وشروط . وظهرت بوادر الكتب الجامعة مثل جامع مَعْمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٤هـ والذي احتوى على موضوعات شتى وأبواب كثيرة ، دون نسق معين يربط بينها .

وقد بدأ التصنيف المنهجي بكتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس ،ثم توالى بعده فكانت الكتب الستة ومسند الإمام أحمد ومعاجم الطبراني وصحيحا ابن خزيمة وابن حبان .

وفيما يلي بيان لمناهج هذه الكتب وتعريف بمؤلفيها :

[١] الموطأ للإمام مالك بن أنس رحمه الله

التعـريف بالإمام مالك :

أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ، يُنسب إلى ذي أصبح بن عوف ، وأمّه العالية بنت شريك الأزدية . ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة . بدأ يطلب العلم صغيراً ، فأقبل على محمد بن مسلم بن شهاب الزهـري (ت ١٢٤) وربيعة بن أبي عبـد الرحمن (ت ١٣٦) ولازم نافعاً مولى ابن عمر رضي الله عنهما (ت ١٢٠هـ) وأكثر عنه ، وكان مالك يقول : [كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالي ألاّ أسمعه من أحد غيره] . ولقد كان لمالك حلقة في حياة نافع ، ولمّا يبلغ الثلاثين من عمره .

وأمّا زهد مالك وورعه وإنصافه وشجاعته في الحق فقد كثرت الشواهد عليها : [قال هارون الرشيد لمالك : يا أبا عبد الله : أريد أن أسمع منك الموطأ . فقال مالك : نعم ، يا أمير المؤمنين . فقال لمالك : متى ؟ قال مالك : غداً . فجلس هارون الرشيد ينتظره ، وجلس مالك في بيته ينتظره ، فلما أبطأ عليه أرسل إليه هارون فدعاه ، فقال له : يا أبا عبد الله ، ما زلت أنتظرك منذ اليوم ، فقال مالك : وأنا أيضاً يا أمير المؤمنين لم أزل أنتظرك منذ اليوم ، إن العلم يؤتى ولا يأتي ، وإن ابن عمك ﷺ هو الذي جاء بالعلم ، فإن رفعتموه ارتفع وإن وضعتموه اتضع][١].

(١) كشف المغطّى في فضل الموطا ـ ص : ٤٩ .

تميز الإمام مالك بإتقانه وتوقّيه في الرواية وعنايته بكتابه ، فهذا الشافعي ـ رحمه الله ـ تلميذ مالك يقول : (ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس)[٢] . وقال : (وإذا ذكر الأثر فمالك النجم ، وإذا جاءك الحديث من ناحية الكوفيين فلم تجد له أصلاً عند المدنيين فاضرب به عرض الحائط ، ولا تلتفت إليه)[٣] .

الموطـــأ ومنهجـــــه :

عبّ الإمام مالك من علم أهل المدينة والوافدين عليها ، وتمرس في معرفة تلك البيئة العلمية التي كان الحديث مادَّتها الرئيسة ، وكانت السنة حياتهم اليومية المعاشة . وكان قد ظهر في المدينة عدد من العلماء النابهين المجتهدين الأفذاذ ، منهم فقهاء المدينة السبعة الذين لم يجتمع مثلهم في بلد من بلدان العالم الإسلامي . وكان لهؤلاء أثرهم البالغ في إشاعة العلم وإظهاره ، فجاء مالك يقطف الثمرة ، ويعرف كيف يحتفظ بها ، ويصنفها ، وييسر الفائدة منها ، فصنف كتاب الموطأ ، وهو كتاب في الحديث يهتم بالأحكام الشرعية ، وقد تميز هذا الكتاب بأنه كتاب منهجي ذو طريقة واضحة محددة التزمها مالك ، وحافظ عليها في الكتاب كله :

١ ـ فقد التزم بذكر الثقات من الرجال ، حتى كان ذكر الرجل في الموطأ حكماً عليه بالتوثيق . قال ابن معين : كل من روى عنه مالك فهو ثقة ، إلاّ عبد الكريم أبا أمية[٤] .

---

(٢) و (٣) كشف المغطى (ص : ٥٢) .

(٤) أوجز المسالك ١/٢٦ .

وكان الإمام مالك ينتقي رجاله ، ويميز بين الصالح الورع الحافظ والصالح الورع غير الحافظ ، وقد ترك الكثير من رجال الحديث المأمونين لما رأى من قلة بصرهم في الحديث . وكان يعتد بالأسانيد المدنية الراسخة ، فقد قال الرشيد لمالك : (لم لا نرى في كتابك ذكراً لعلي وابن عباس ؟ فقال : لم يكونا ببلدي ، ولم ألق رجالهما)[٥] قال الزرقاني : فكأنه أراد ذكراً كثيراً ، وإلاّ ففي الموطأ أحاديث عنهما . قال الكاندهلوي : والأوجه عندي أنه ذكر رواياتهما بعد ذلك ، فإنه ـ رضي الله عنه ـ كان ينقيه ويختبره عاماً فعاماً ؛ ولذا ترى الاختلاف في النسخ من الزيادة والنقص[٦] .

٢ ـ التزم الإمام مالك بذكر الحديث الصحيح وفق مذهبه واجتهاده ، ففي الكتاب الأحاديث المتصلة التي حملت أعلى شروط الصحة ، وهذه لا جدال في صحتها ، والعلماء على قبولها والأخذ بها ، وقد دخلت في كتب السنة الصحيحة ، وهي ستمائة حديث . وفيه أحاديث لم يتصل سندها بل هي بلاغات أو مرسلات كان الإمام مالك يقول فيها : « بلغني أن ابن عمر أو أن عمر أو أن أبا هريرة قال » ويُغفل ذكر السند إلى من ذكر بلاغه عنه ، أو كان يذكر السند حتى إذا وصل إلى التابعي رفع الحديث إلى النبي ﷺ ـ وهو المرسل ـ ومذهب مالك تصحيح هذه البلاغات والمرسلات ، لقربها من عصر النبوة ، ولتميز رواتها بالأمانة والعدالة والثقة ، ولكن العلماء لم يقبلوا هذه البلاغات والمرسلات على

---

(٥) تنوير الحوالك ١/٧ .
(٦) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ١/٣١ .

إطلاقها ، وذهبوا يلتمسون لها طرقاً متصلة فتبين لهم أن الإمام مالكاً لم ينشط في ذكر هذه الحلقات ، وهي موجودة ومن يبحث عنها يجدها . وهذا ما فعله ابن عبد البر في كتابه «التمهيد» الذي وصل فيه روايات الموطأ .

مثـــال : عن مالك ، أنه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : (من لم يجد ثوبين فليصلِّ في ثوب واحدٍ ، ملتحفًا به ، فإن كان الثوب قصيراً فليتّزر به)[٧] هذا الحديث رواه مالك بلاغاً ، فأسقط السند بينه وبين جابر ، وقد روي متصلاً عند غيره :

فأخرجه البخاري في صحيحه قال : حدثنا يحيى بن صالح قال : حدثنا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث قال : (سألنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد . فقال : خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره فجئت ليلة لبعض أمري فوجدته يصلي ، وعليّ ثوب واحد ، فاشتملت به ، وصليت إلى جانبه فلما انصرف قال : ما السُّرى يا جابر ؟ فأخبرته بحاجتي . فلما فرغت ، قال : ما هذا الاشتمال الذي رأيت ؟ قلت : كان ثوب ـ يعني ضاق ـ قال : فإن كان واسعاً فالتحف به ، وإن كان ضيقاً فاتّزر به)[٨] .

هذ المثل يكشف عن جانب من جوانب منهج الإمام مالك الذي يحتج بالبلاغ والمرسل لما يعلم من ثبوتهما عنده وعند غيره . والبلاغات

(٧) الموطأ ١/١٤١ .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح ١/٤٧٢ بهامش فتح الباري .

والمرسلات التي بقيت في دائرة الضعيف قليلة ، وقد بلغ عدد البلاغات والمرسلات في الموطأ مائتين واثنين وعشرين حديثاً .

يقول السيوطي : (ما فيه من المراسيل - مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل - فهي أيضاً حجة عندنا ، لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ إلاّ وله عاضد أو عواضد كما سأبين ذلك في هذا الشرح . فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء ، وقد صنف ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) كتابًا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل ، قال : وجميع ما فيه من قوله : بلغني ، ومن قوله : عن الثقة عنده مما لم يسنده واحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك ، إلا أربعة لا تعرف)(٩) ثم ذكرها .

٣ - لم يقتصر كتاب الموطأ على الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ سواءً كانت متصلة أو منقطعة ، بل احتوى على طائفة من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، فبلغت الموقوفات ستمائة وثلاثة عشر ، وأقوال التابعين مائتين وخمسة وثمانين ، وكانت أقوال التابعين وأهل المدينة هدفاً مقصوداً عند مالك في الموطأ ، ويذكر أن (أول من عملَ كتاباً في المدينة على معنى الموطأ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث فأتى به مالكاً فنظر فيه فقال : ما أحسن ما عمل ، ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار ، ثم

---

(٩) تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للسيوطي ١/٨ ، وانظر أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك / المقدمة - ص : ٤٤ .

شددت ذلك بالكلام ، ثم إن مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصنفه)[١٠]

وفيما يلي نموذج كامل من كتاب الموطأ :

مثـــال :

باب القضاء باليمين مع الشاهد

(قال مالك : عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد . وعن مالك ، عن أبي الزناد ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وهو عامل على الكوفة : أن اقض باليمين مع الشاهد .

وعن مالك أنّه بلغه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سئلا : هل يُقضى باليمين مع الشاهد ؟ فقالا : نعم .

قال مالك : مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد . يحلف صاحب الحق مع شاهده . ويستحق حقه ، فإن أبىٰ أن يحلف أُحلف المطلوب ، فإن حلف سقط عنه ذلك الحق ، وإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه .

قال مالك : إنما يكون ذلك في الأموال خاصة . ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا طلاق ، ولا في عتاقة ولا سرقة ، ولا في فرية . فإن قال قائل : فإن العتاقة من الأموال ، فقد أخطأ ؛ ليس ذلك على ما قال . ولو كان ذلك على ما قال لحلف العبد مع شاهده ـ إذا جاء بشاهدٍ ـ أن سيده أعتقه ، وأن العبد إذا جاء بشاهد على مال من الأموال ادّعاه حلف مع شاهده واستحق حقه كما يحلف الحر .

---

(١٠) تنوير الحوالك ١/٧٠ .

قال مالك : فالسنة عندنا أن العبد إذا جاء بشاهد على عتاقته استُحلِف سيده ما أعتقه وبطل ذلك عنه . قال مالك : وكذلك السنة عندنا أيضاً في الطلاق ، إذا جاءت المرأة بشاهد أن زوجها طلقها أُحلف زوجها ما طلقها ، فإذا حلف لم يقع عليه الطلاق)[١١] .

ففي هذا المثال نرى الإمام مالكاً يمزج بين الحديث عن النبي ﷺ والأثر عن الصحابة والتابعين ، ويذكر أقوال علماء أهل المدينة ، ويذكر السنة العملية التي يسير عليها أهل المدينة ، كما في قوله : مضت السنة في القضاء باليمين والشاهد الواحد . وفي قوله : وكذلك السنة عندنا أيضاً في الطلاق .

قال الشيخ ولي الله الدهلوي في كلامٍ له عن منهج الإمام مالك : (جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي ﷺ موصولةً كانت أو مرسلة ، وبعدها على قضايا عمر ثم على فتاوى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة كابن المسيب وعروة وقاسم وسالم وسليمان بن يسار وأبي سلمة وأبي بكر بن عمرو بن حزم وعمر بن عبد العزيز وغيرهم) . وقال أيضًا : (إن الإمام يعبر عن أقوال الفقهاء السبعة وفقهاء المدينة بقوله : السنة عندنا كذا وكذا . قال الإمام الشافعي : وهذا ليس بإجماع ، بل هو مختار الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ ومشايخه)[١٢] .

---

(١١) الموطأ ٢/٧٢١ ـ ٧٢٢ .

(١٢) عارضة الأحوذي ١/٥ .

٤ ــ إن كتاب الموطأ يمزج بين الحديث وفقه الحديث . ونرى الإمام مالكًا يستنبط ويفرّع ، وينقل القارىء إلى بيئة السنة والحديث . وهذه ميزة ينفرد بها الموطأ بين كتب السنة الأخرى ، إذ أن كتب السنة الأخرى تتضمن مجموعات من النصوص الحديثية المجردة عن الزمان والمكان ، بينما يحافظ الموطأ على هذه العلاقات وينقل طالب العلم إلى معايشة السنة النبوية فيقف على دلالاتها . وبشكل موجز يمكننا القول : إن الموطأ هو كتاب البيئة الحديثية أكثر مما هو كتاب المعرفة الحديثية ، أو هو كتاب الثقافة الحديثية ؛ لأن الثقافة لا تقتصر على المعارف بل تحتوي على عناصر نفسية وبيئية ، وتتناول تفاعل الناس مع هذه المعارف عن طريق المواقف وأنماط السلوك .

٥ ــ كتاب الموطأ هو أول كتاب منهجي ، فلا غرابة أن نجد هذا الثناء الكبير على هذا المصنف حتى قال القاضي أبو بكر بن العربي في مقدمة « عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي » :

(اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن كتاب الجعفي - البخاري - هو الأصل الثاني في هذا الباب والموطأ هو الأول واللباب)[١٣] .

(١٣) أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك ٣٤/١ .

[٢] التعريف بالإمام البخاري وبمنهجه في كتاب الجامع

الإمام البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزبه الجعفي مولاهم ، البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) أول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين ، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي ، ونشأ يتيمًا ، وظهر نبوغه المبكر . قال أبو جعفر محمد بن حاتم وَرَّاق البخاري : قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث ؟ قال : أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب . قال : وكم أتى عليك إذ ذاك ؟ قال : عشر سنين أو أقل . ثم خرجت من الكتّاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس : سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم ، فقلت له : يا أبا فلان : إنّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم ، فانتهرني . فقلت له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك . فدخل ونظر فيه ثم خرج وقال لي : كيف هو يا غلام ؟ قلت هو الزبير بن عدي عن إبراهيم . فأخذ القلم مني ، وأحكم كتابه ، فقال : صدقت . فقال له بعض أصحابه : ابن كم كنت إذ رددت عليه ؟ فقال : ابن إحدى عشرة .

خرج محمد بن إسماعيل مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة ، فرجع أخوه وأمه وتخلف هو في طلب الحديث ؛ وكان ذلك في السادسة عشرة من عمره . وما إن طعن في الثامنة عشرة حتى بدأ يصنف قضايا الصحابة

والتابعين وأقاويلهم . وصنف كتاب التاريخ عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة ، وقال عن نفسه : قلّ اسم في « التاريخ » إلا وله عندي قصة . إلا أني كرهت تطويل الكتاب .

رحل البخاري في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار ، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشام ومصر ، وقدم بغداد وشهد له أهلها بتفرده في علم الرواية والدراية .

وألف كتاب الجامع الصحيح ، وقد مكث في تأليفه ست عشرة سنة ، وخرجه من بين ستمائة ألف حديث . وكان يقول : جعلته حجة بيني وبين الله عز وجل .

صحيح البخـــاري :

يمتاز كتاب البخاري الجامع الصحيح بمنهجه المتفرد المدهش في إتقانه . ومنذ عصر البخاري إلى زماننا لم يؤلف مثل هذا الكتاب في بابه وموضوعه . وهو كما قال البخاري : «جعلته حجة بيني وبين الله عز وجل» ولبيان مزايا هذا الكتاب المنهجية نفصل القول بما يلي :

١ ـ دخل البخاري إلى أحاديث الجامع بعد رحلة طويلة مع « التاريخ » ، فقد ترجم في كتاب « التاريخ الكبير » لما يقارب الأربعة عشر ألف راوٍ من رواة الحديث . ومن خلال هذه التراجم التي تناولت جميع العصور وقف البخاري على مسارات الرواية وطرقها ، وتعرف على مراتبها ومنازلها من الصحة ، والرجال الذين اختار الرواية لهم يغلب عليهم أنهم من الطبقة الأولى من الرواة ؛ إذ أن كل راوٍ من الرواة حوله

تلاميذ يتفاوتون في درجاتهم من العدالة والضبط وطول الصحبة ؛ فأعلاهم رتبة من اشتهر بعدالته وضبطه ، وطالت صحبته لشيخه ، ثم يليه من اشتهر بعدالته وضبطه وقصرت صحبته ، ثم يليه من طالت صحبته ونقص ضبطه ، ثم يليه من قصرت صحبته ونقص ضبطه ، ويليه من كان فيه نوع جرح . ولقد حرص البخاري أن يعتمد رجال الطبقة الأولى عند كل راوٍ من الرواة . وإن نظرة في رجال البخاري تكشف عن تقدم هؤلاء الرجال في المنزلة والحفظ والعدالة وطول الصحبة والممارسة لأحاديث شيوخهم .

٢ ـ جعل الإمام البخاري كتابه كتابًا جامعًا نوّع في موضوعاته وفَصَّل ، حتى جاء الكتاب أجمع كتاب من كتب السنة ، فلم يؤلف كتاب مثله لا قبله ولا بعده ، وقد ضم بين دفّتيه واحدًا وتسعين كتابًا على نسقٍ فريد ، وترتيب محكم ، ومنطق في التأليف المتكامل ، فقد بدأ كتابه ببدء الوحي ـ إشعارًا بأن الوحي هو أساس هذا الدين ـ ثم الإيمان ثم العلم ثم الوضوء .

لقد كان الجامع الصحيح أول كتاب يجمع الأحكام والسير والرقاق والزهد والأدب والعقائد والفتن والتفسير ، وغير ذلك كثير . ثم سلك المحدثون مسلكه وساروا على منهجه من بعده .

٣ ـ خصص الإمام البخاري كتابه لطائفة من الحديث الصحيح المجرد . واستجاب لطلب شيخه إسحق بن إبراهيم بن راهويه الذي اقترح على تلاميذه ـ وكان البخاري أحدهم ـ أن يفردوا الحديث الصحيح الذي تتوافر فيه شروط الصحة في مصنف ، فكان البخاري صاحب هذا

العمل ، فشرع فيه حتى أنجزه . وكان المحدثون قبل البخاري يجمعون بين الصحيح وغيره ، ولا يتحرون الحديث الصحيح في كتبهم ، بل تجد عندهم المتصل وغيره من المرسل والمنقطع ؛ فالإمام مالك لم يخصص كتابه للأحاديث التي تتوافر فيها الصحة ابتداءً ، بل احتوى كتابه على البلاغات والمرسلات ـ وفي صحتها جدل عند العلماء حتى يتبين اتصالها ـ والإمام البخاري هو أول من سمى كتابه الجامع الصحيح .

٤ ـ اختار الإمام البخاري أحاديث كتابه الأربعة آلاف ـ غير المكررة ـ من بين ستمائة ألف حديث . بل إن أحاديث البخاري إذا سلمت من التجزئة والتفريق لا تزيد على ألفين وستمائة حديث وحديثين[١٤] حيث إنه يفرق الحديث الواحد على عدة أبواب ، ويذكر في كل باب ما يناسبه من الحديث .

٥ ـ يذكر البخاري الحديث الواحد بأسانيد متعددة ، حيث ينوع في ذكر شيوخه فيزداد السند قوة ، أو يتخلص بهذا التنويع من إشكالٍ كبيان الأسماء والكنى التي يلتبس أمرها ، أو للكشف عن السماع إذا كان السند يحتمل السماع أو عدم السماع ، أو لإزالة الشبهة في ضعف الراوي بذكر طرق تؤكد أن البخاري لم يعتمد على هذا الراوي ، فقد روى البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس ، وإسماعيل معروف بشيء من الضعف ، ولكن البخاري روى عن إسماعيل ما صح من حديثه ، وقد عرض إسماعيل حديثه على البخاري فميَّز له صحيح حديثه من ضعيفه ؛

(١٤) هدي الساري لابن حجر ـ ص : ٤٧٨ .

فعندما يروي البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس فإنه يذكر الحديث من طرق أخرى قوية .

٦ ـ يمتاز كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري ـ علاوة على منهجيته في تخير الرجال والأسانيد ـ بتلك الطريقة العجيبة في تنظيم الموضوع الواحد ، والتقديم لكل حديث أو باب بمقدمة تشرحه وتوضحه بإيجاز وهذه المقدمات يطلق عليها «التراجم» وقد اهتم العلماء بتراجم البخاري وقالوا : فقه البخاري في تراجمه . ولنستعرض ترجمة من التراجم لنتبين أي جهد بذله البخاري في استخراجها من عشرات النصوص بين آية قرآنية وحديث نبوي وفريدة لغوية .

قال البخاري رحمه الله في ترجمة كتاب الإيمان : باب قول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس» وهو قول وعمل ، ويزيد وينقص . قال الله تعالى : ﴿ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم﴾ ﴿وزدناهم هدى﴾ ﴿ويزيدُ الله الذين اهتدوا هدًى﴾ ﴿والذين اهتدوا زادهم هدًى وآتاهم تقواهم﴾ ﴿ويزدادَ الذين آمنوا إيمانًا﴾ . وقوله : ﴿أيكم زادته هذه إيمانًا فأمّا الذين آمنوا فزادتهم إيمانًا﴾ وقوله جل ذِكْرُه : ﴿فاخشوهم فزادهم إيمانًا﴾ وقوله تعالى : ﴿وما زادهم إلا إيمانًا وتسليمًا﴾ والحب في الله والبغض في الله من الإيمان . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عديٍّ بن عدي : إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودًا وسننًا ، فإن أعش فسأبينها لكم ، وإن أمُت فما أنا على صحبتكم بحريص . وقال إبراهيم : ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾ وقال معاذ : اجلس بنا نؤمنْ ساعةً . وقال ابن مسعود : اليقين الإيمان كله . وقال ابن عمر : لا يبلغ العبدُ حقيقة التقوى حتى يدع

ما حاك في الصدر . وقال مجاهد : ﴿شرع لكم من الدين﴾ أوصيناك يا محمد وإياه دينًا واحدًا . وقال ابن عباس : شرعةً ومنهاجًا : سبيلًا وسنة .

بهذه المقدمة افتتح البخاري كتاب الإيمان الذي احتوى على اثنين وأربعين بابًا اشتملت على واحد وثمانين حديثًا ، فكانت المقدمة معبرة عن جميع هذه الأبواب .

والبخاري ليس راوية حديث فحسب ، ولا رجل دراية في الأسانيد فقط ، ولكنه جمع فيما جمع فهمًا لعقائد معاصريه حتى كانت أبواب الإيمان القول الفصل في نصرة أهل السنة والجماعة ، ودحر خصومهم ؛ فنجده في أول مقدمته يحمل حملةً عنيفة على المرجئة ، وهم الذين كانوا يقولون : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وإنه لا تنفع مع الإيمان طاعة ، ولا تضر معه معصية - وهي دعوى بعض المسلمين المعاصرين الذين يقفون عند حد قولهم « لا إله إلا الله » مع ادعاء كمال الإيمان ونقاء السريرة وانتظارهم للدرجات العالية عند الله تبارك وتعالى - وهي ممارسة منحرفة لتصور منحرف ، إذ أنها تسلب فاعلية الإيمان وتفصل بين النظرية والتطبيق ، ومن أجل هدم هذا المفهوم الخطير بدأ بقوله [الإيمان قول وعمل] وهذه العبارة خلاصة موجزة لعدد من أبواب كتاب الإيمان ويدخل فيها : إطعام الطعام من الإيمان ، من الإيمان الفرار من الفتن ، الحياء من الإيمان ، إفشاء السلام من الإسلام ، قيام ليلة القدر من الإيمان ، الصلاة من الإيمان ، الزكاة من الإسلام ، أداء الخمس من الإيمان ، وغير ذلك من الأبواب التي نلاحظ فيها مقصود البخاري في إبراز صورة إيمانية حركية عملية اجتماعية تكاملية .

والجدير بالذكر أن البخاري يرد على الخصم دون أن يذكره بالاسم ، لأنه عفّ اللسان من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه يناقش جوهر الفكرة مفصولة عن الزمان والأشخاص ، وذلك كي يبقى العَرض صالحًا للرد على كل من يحمل فكرًا مشابهًا .

ومن خلال هذه الترجمة نجد أن الصورة المتكاملة واضحة في ذهن البخاري ، ولذلك فقد اختار من بين إحدى وثمانين صورة من صور الإيمان صورة واحدة اعتبرها واسطة عقد الإيمان ومن أكبر الدلائل عليه فقال : « والحب في الله والبغض في الله من الإيمان » وهذه الصورة تتجاوز السلوك الفردي وممارسة الشعائر التي قد تُمارس من غير وعي للأهداف ، إلى ممارسة الفكرة الإسلامية مع مستلزماتها من الولاء والتجمع على رابطة العقيدة واعتبار هذه الرابطة فيصلاً بين الإيمان وغيره ، ولا يصل المسلم إلى هذه الرتبة إلا مروراً بخصال الإيمان وشعبه .

ثم انتقل إلى قول عمر بن عبد العزيز الذي اعتبر خصال الإيمان وشعبه عماد سياسته الراشدة . ويبدو أنه كان بذهن هذا الخليفة أن يضع خصال الإيمان على شكل سُلَّم أو وصف لعناصر التكوين الإسلامي النموذج ، وكأَنّ البخاري عمل في كتابه على تفصيل هذا السُلَّم وإبراز هذه العناصر استجابةً لأمْنِية الخليفة الراشد ـ رضي الله عنه ـ .

إن جمع خصال الإيمان المبثوثة في أحاديث النبي ﷺ هي المقدمة الأولى للصياغة البشرية الإيمانية ، واستدلال البخاري بقول عمر يستفاد منه أن العلم والحكم لا بد أن يتفقا على رسم هذه السياسة وتنفيذها ، وذلك إذا أريد للمجتمع أن يكون مجتمعًا مسلمًا بمعنى الكلمة .

أنموذج من حديث الإمام البخاري

باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ـ كتاب مواقيت الصلاة :

٥٥٧ ـ حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال : حدثني إبراهيم عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :

إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أوتي أهل التوراة التوراة ، فعملوا بها حتى إذا انتصف النهار عجزوا ، فأعطوا قيراطًا قيراطًا ، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس ، فأعطينا قيراطين قيراطين ، فقال أهل الكتابين : أي ربَّنا ، أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين ، وأعطيتنا قيراطًا قيراطًا ، ونحن كنا أكثر عملاً . قال : قال الله عز وجل : هل ظلمتكم من أجركم من شيء ؟ قالوا : لا ، قال : فهو فضلي أوتيه من أشاء .

باب الإجارة إلى نصف النهار ـ من كتاب الإجارة :

٢٢٦٨ ـ حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ قال : مثلكم ومَثَلُ أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراء فقال : من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود . ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فعملت النصارى . ثم قال : من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين ؟ فأنتم هم .

فغضبت اليهود والنصارى . فقالوا : ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاءً ؟ قال : نقصتكم من حقكم ؟ قالوا : لا . قال : فذلك فضلي أُوتيه من أشاء .

باب الإجارة إلى صلاة العصر ـ من كتاب الإجارة :

٢٢٦٩ ـ حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال : حدثني مالك ، عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال : إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال : من يعمل إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود على قيراط قيراط ، ثم عملت النصارى على قيراط قيراط ، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين . فغضبت اليهود والنصارى وقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً . قال : هل ظلمتكم من حقكم شيئًا ؟ قالوا : لا . قال : فذلك فضلي أُوتيه من أشاء .

باب ما ذكر عن بني إسرائيل ـ كتاب أحاديث الأنبياء :

٣٤٥٩ ـ حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ قال : إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس . وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً ، فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط . ثم قال :

من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط ؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط . ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ، ألا لكم الأجر مرتين ، فغضبت اليهود والنصارى ، فقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً . قال الله : هل ظلمتكم من حقكم شيئاً ؟ قالوا : لا . قال : فإنه فضلي ، أعطيه من شئت .

باب فضل القرآن على سائر الكلام ـ كتاب فضائل القرآن :

٥٠٢١ ـ حدثنا مسدّد ، عن يحيى ، عن سفيان ، حدثني عبد الله بن دينار ، قال : سمعت ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ قال : إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم كما بين صلاة العصر ومغرب الشمس ، ومثلكم ومثل اليهود والنصارى كمثل رجل استعمل عمالاً فقال : من يعمل إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود . فقال : من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر ؟ فعملت النصارى . ثم أنتم تعملون من العصر إلى المغرب بقيراطين قيراطين . قالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً ، قال : هل ظلمتكم من حقكم ؟ قالوا : لا . قال : فذاك فضلي أُوتيه من شئت .

[٣] التعريف بالإمام مسلم بن الحجاج وبكتابه الجامع

التعريف بالإمام مسلم : (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ) .

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورْد القشيري النيسابوري .

أول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين من يحيى بن يحيى التميمي ، وفي العشرين سمع من القعنبي بمكة ، وهو أكبر شيخ له . ثم رجع إلى وطنه ليرتحل قبل الثلاثين ومائتين ، وسمع بالعراق والحرمين ومصر[١٥] .

منهجه في كتابه الجامع :

الإمام مسلم تلميذ الإمام البخاري ، وقد تخرج على يديه ، وكتابه مكمل لكتاب البخاري . ويمتاز منهج مسلم بما يلي :

١ ـ بيّن الإمام مسلم طريقته في كتابه ؛ فذكر في مقدمته الرائعة سبب تأليف الكتاب ، وما أخذ على نفسه من الشروط فيه . وتعتبر مقدمة صحيح مسلم من أوائل المقدمات العلمية المنهجية ، بل هي جديرة أن تكون النموذج المنهجي العالمي في علم المقدمات . وهذه الميزة لمسلم ينفرد بها دون البخاري . وفيما يلي أهم قضايا المقدمة .

(أ) بيان سبب تصنيف الكتاب ، فنجده يقول وهو يخاطب أحد

---

(١٥) سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٧ ـ ٥٥٨

تلاميذه : أمّا بعد : فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تَعُرّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه ، وما كان فيها من الثواب والعقاب ، والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء ، بالأسانيد التي نُقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم ، فأردت أن تُوقَف على جملتها مؤلفةً محصاة ، وسألتني أن أُلخصها في التأليف بلا تكرار يكثر . فإن ذلك ـ زعمت ـ مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط لها . ولِلّذي سألتَ ـ أكرمك الله ـ حين رجعت إلى تدبره وما تؤول به الحال عاقبةٌ محمودة ومنفعة موجودة ، وظننت حين سألتني تجشم ذلك ، أن لو عُزم لي عليه وقضي لي تمامه كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة ، قبل غيري من الناس لأسباب كثيرة يطول بذِكرِها الوصف .

(ب) بيان عزمه على التأليف وتحديد طريقته فيه : فقال : [ثم إنّا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطةٍ سوف أذكرها لك : وهو أنّا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار ؛ إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد ، لعلة تكون هناك .

فأمّا القسم الأول : فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى ، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث ، وإتقان لما نقلوا .

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا ـ فيما وصفنا ـ دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقّال الأخبار .

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم ، فلسنا بتشاغلٍ بتخريج حديثهم ، كعبد الله بن مِسْوَر أبي جعفر المدائني ، وعمرو بن خالد ، وعبد القدوس الشامي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمرٍو أبي داود النَّخعي وأشباههم ممن اتُّهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار ، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم] .

(جـ) بيّن وجوب الرواية عن الثقات وترك الرواية عن الضعفاء والكذابين .

(د) ناقش صحة الاحتجاج بالحديث المروي بصيغة (عن) وحمل هذه الصيغة على الاتصال إذا برىء صاحبها من التدليس ، وبين منهجه في قبولها .

دراسة وتحليل :

بَيّن الإمام مسلم في مقدمته هذه أن الأخبار في كتابه الجامع ثلاثة أقسام ، فذكر قسمين منها نصًا ، وذكر القسم الثالث إشارة من خلال بيانه للقسم المردود الذي لا يذكر شيئًا منه ولا يعرج عليه . وبذلك يكون قد ذكر ثلاثة أقسام من الأخبار بشكل عام[١٦] :

القسم الأول : وهو الذي يتوخاه ويجعله عمدة كتابه وأساس بنائه ، ويقدمه على غيره ، وقد وصف هذا القسم من الأخبار بأنه أسلم من العيوب من غيره ، وأنقى ، وأن نقلته أهل استقامة وإتقان ، وقد مثل لهؤلاء بمنصور بن المعتمر ، وسليمان الأعمش ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الله بن عون ، وأيوب بن أبي تميمة السختياني .

القسم الثاني : وهو تابع للقسم الأول ، ويتناول الأخبار التي يقع في أسانيدها من ليس موصوفًا بالحفظ والإتقان ، وإنما يشملهم اسم الستر والصدق وتعاطي العلم ، ومثل لهؤلاء بعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونُقال الأخبار .

القسم الثالث : ويفهم من خلال كلامه عن القسم المردود الذي لا يعرج عليه لأن أصحابه من المتهمين بالوضع وتوليد الأخبار ، ومن غلب على حديثهم المنكر والغلط . ويخرج من هذا القسم الثالث الأخبار التي لا يخلو رواتها ممن يُتّهم عند بعض العلماء ويوثقه بعضهم ، وهو

---

(١٦) نقله الإمام النووي عن القاضي عياض ، مقدمة شرح النووي على مسلم جـ : ١/٢٥ .

المختلف فيه ، وهؤلاء مثل أسباط بن نصر ، وقطن بن نُسَيْر وأحمد بن عيسى المصري .

وبالرغم من تفاوت هذه الأقسام في مراتب رجالها ودرجاتهم في الضبط والإتقان والتوثيق إلا أن الإمام مسلمًا التزم منهجه ، وحافظ على غاية كتابه في أنه جامع صحيح ؛ لأن الإمام مسلمًا لا يذكر هؤلاء الضعفاء استقلالاً ، ولا يعتمد عليهم وإنما يذكرهم تبعًا واستشهادًا .

اعتراض ومناقشته : لقد وجه للإمام مسلم الاعتراض على صنيعه هذا في حياته ، وردّ على ذلك بنفسه ، قال الإمام النووي : رُوِّينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي ، وذكر صحيح مسلم وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نُسير ، وأحمد بن عيسى المصري ، وأنه قال ـ أيضًا ـ : يُطَرِّق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث : ليس هذا في الصحيح . قال البرذعي : فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة ، فقال لي مسلم : إن ما قلت صحيح ، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقَطن وأحمد ما رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع[17] ، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم

(١٧) الارتفاع : علو الإسناد ، ويراد به السند المتصل بأقل عدد ممكن من الرواة ، فقد كان المحدثون يرحلون إلى الأمصار لسماع الحديث من أكبر الشيوخ ، ولا يكتفون بالسماع عنهم بواسطة ، وبذلك يختصرون الأسانيد عاليًا . أمّا إذا اكتفى الراوي بشيوخ بلده ولم يرحل إلى شيوخهم ولم يتوصل إلى اختصار الإسناد فإن إسناده يسمى إسنادًا نازلاً .

بنـزول فأقتصـر على ذلك ، وأصْـل الحديث معـروف من رواية الثقات[١٨] .

وهذا القول الذي ردّ به مسلم على أبي زرعة يجعلنا نخلص إلى قاعدة تقول : على المحدث أن يميز الخطأ القليل النادر من أحاديث الثقات من صحيح حديثهم ، وأن يميز الصواب القليل النادر من حديث الضعفاء من ضعيف حديثهم . وهذا القول يسير مع منهج الإمام مسلم في كتابه «التمييز» الذي ذكر فيه بعض أوهام الثقات الأعلام وأخطائهم . وهذه ميزة للإمام مسلم تدل على تبحره في الحديث ، ودقة منهجه ، فهو يتعامل مع بعض الرواة على أنهم حُمال آثار ونُقال أخبار ، ولم يصفهم بالحفظ ولا بالإتقان . وهؤلاء الحُمال والنُقال يشبه حالهم حالَ من يحمل على ظهر دابته سلعًا كثيرة لا يميز جيدها من رديئها ، فإذا وقعت هذه الأحمال في يد التاجر الماهر أو الصانع العارف فإنه يلتقط جيدها ويدع رديئها ، ويكون على خبرة بها أكثر من صاحبها . فالإمام مسلم هو الناقد البصير الحافظ الخبير بروايات الرواة أكثر من الرواة أنفسهم . ومثل مسلم لا يتعامل مع الروايات باعتبارها جديدة عليه ، بل يكون حَفِظها ، وجَمَع طرقها ، وقارن بينها ، وميز بين ألفاظها وأسانيدها ، وهو يستطيع تخير ما يشاء منها وفق منطق كتابه ومقتضيات منهجه . وهذه خصيصة عند الإمامين الجليلين البخاري ومسلم رحمهما الله .

وقد أجاب الإمام أبو عمرو بن الصلاح[١٩] على اعتراض من عاب

---

(١٨) مقدمة شرح النووي على مسلم ١/٢٥ ـ ٢٦ .

(١٩) مقدمة شرح النووي على مسلم ١/٢٥ .

مسلمًا بروايته عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية بأمور :

أولها : أن الإمام مسلمًا قد يوثِّق من هو ضعيف عند غيره ، وقد نقل كلام أبي بكر الخطيب في ذلك ، حيث قال : [ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود بجماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسَّر السبب] ومعنى كلام الخطيب أن الجرح قد يكون مؤثرًا بسبب معقول وقد يكون غير مؤثر وسببه لا يكفي لإثبات الجرح . وبعض من ضعف عند قوم إنما ضعف بسببٍ غير وجيه ، ومن ذلك كثرة الاتهام بالبدعة حيث كان يرمى بها بالشبهة والظن .

والثاني : أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة ، أو لزيادة فيه تنبيه على فائدة فيما قدمه .

والثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه ، أي كان عند الرواية ضابطًا ، ثم ساء حاله واختلط عقله ؛ فما كان من الرواية في حال قوته فهو صحيح .

٢ - منهج الأبـواب الحديثيـة :

لقد نهج الإمام مسلم منهج الأبواب الحديثية . وهذا المنهج يجمع الروايات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد ، وتظهر فيه الخبرة الحديثية من خلال تنوع الأسانيد والألفاظ .

مثـال : باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد .

(٦٦٢) قال الإمام مسلم : حدثنا عبد الله بن بَراد الأشعري[٢٠] وأبو كريب[٢١] قالا : حدثنا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة ، عن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ : إن أعظم الناس أجرًا في الصلاة أبعدهم إليها ممشىً ، فأبعدهم ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجرًا من الذي يصليها ثم ينام .

وفي رواية أبي كريب : حتى يصليها مع الإمام في جماعة .

(٦٦٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبثر عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أُبَيّ بن كعب قال : كان رجل لا أعلم رجلاً أبعد من المسجد منه ، وكان لا تخطئه صلاة قال : فقيل له ، أو قلت له : لو اشتريت حمارًا تركبه في الظلماء والرمضاء ! قال ما يسرني أن منزلي إلى جنب المسجد . وإني أريد أن يُكتب لي

---

(٢٠) عبدالله بن بَرّاد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . قال عبدالله بن أحمد عن أبيه : ليس به بأس ، روى عنه البخاري تعليقًا في موضع واحد . وقال ابن قانع : صالح . تهذيب التهذيب ١٥٦/٥ . وترجمة هذا الرجل تفيد أنه ممن ينطبق عليه مسمى الستر والصدق ، ولم يذكر بالدرجات العالية من التوثيق .

(٢١) أبو كريب هو محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، روى عنه الستة ، قال عنه ابن نمير : ما بالعراق أكثر حديثًا من أبي كريب ، ولا أعرف بحديث بلدنا منه . وكان يحفظ ثلاثمائة ألف حديث . وقال أحمد : لو حدثت عن أحد ممن أجاب في الفتنة لحدثت عن أبي معمر وأبي كريب . تهذيب (٣٨٦/٩) .

ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي ، فقال رسول الله ﷺ : «قد جمع الله لك ذلك كله» .

ـ وحدثنا محمد بن عبد الأعلى ، حدثنا المعتمر .

ـ (ح) وحدثنا إسحق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، كلاهما عن التيمي بهذا الإسناد بنحوه .

ـ حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا عباد بن عباد حدثنا عاصم عن أبي عثمان عن أُبَيّ بن كعب قال : كان رجل من الأنصار بيته أقصى بيت في المدينة ، فكان لا تخطئه الصلاة مع رسول الله ﷺ قال : فتوجعنا له ، فقلت له : يا فلان : لو أنك اشتريت حمارًا يقيك من الرمضاء ويقيك من هوام الأرض ! قال : أَمَ و الله ما أحب أن بيتي مُطَنَّب ببيت محمد ﷺ قال : فحملت به حملاً حتى أتيت نبي الله ﷺ فأخبرته ، قال : فدعاه . فقال له مثل ذلك ، وذكر له أنه يرجو في أثره الأجر ، فقال له النبي ﷺ : «إن لك ما احتسبت» .

ـ وحدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي ومحمد بن أبي عمر كلاهما عن ابن عيينة .

ـ (ح) وحدثنا سعيد بن أزهر الواسطي قال : حدثنا وكيع حدثنا أبي كلهم عن عاصم بهذا الإسناد ونحوه .

(٦٦٤) وحدثنا حجاج بن الشاعر ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا زكريا بن إسحق ، حدثنا أبو الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله قال : كانت ديارنا نائية عن المسجد فأردنا أن نبيع بيوتنا

فنتقرب من المسجد فنهانا رسول الله ﷺ فقال : « إن لكم بكل خطوة درجة » .

(٦٦٥) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : سمعت أبي يحدث قال : حدثني الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله قال : خلت البقاع حول المسجد ، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا قرب المسجد . فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال لهم : «إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد» قالوا : نعم يا رسول الله قد أردنا ذلك . فقال «يا بني سَلِمة : ديارَكم تكتبْ آثارُكم» .

ـ حدثنا عاصمُ بن النضر التيمي ، حدثنا معتمر قال : سمعت كهمسًا يحدث عن أبي نضرة ، عن جابر بن عبد الله قال : أراد بنو سَلِمة أن يتحولوا إلى قرب المسجد ـ قال : والبقاع خالية ـ فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : «يا بنى سَلِمة : ديارَكم ، تكتب آثارُكم» فقالوا : ما كان يسرنا أنّا كنا تحولنا .

في هذا الباب الحديثي ذكر مسلم حديث ثلاثة من الصحابة :

١ ـ حديث أبي موسى الأشعري ، وجاء من طريقين : عبد الله بن بَراد وأبي كريب .

٢ ـ حديث أبي بن كعب ، وجاء من ست طرق : يحيى بن يحيى ، ومحمد بن عبد الأعلى ، وإسحق بن إبراهيم ، ومحمد بن أبي بكر المقدمي ، وسعيد بن عمرو الأشعثي ، ومحمد بن أبي عمر .

٣ ـ حديث جابر بن عبد الله ، وجاء من ثلاث طرق : حجاج بن

الشاعر ، ومحمد بن المثنى ، وعاصم بن النضر التيمي .

ومن خلال هذه الروايات ذكر مسلم اختلافات الإسناد والمتن وما بين الروايات من الفروق ؛ وهذا أمر ينتفع به المحدث الذي يريد متابعة الطرق والأسانيد ليزداد من المعرفة الحديثية المتخصصة . وقد نجد مسلماً يسوق عشرين فرعًا للإسناد الواحد ، وهذه الصنعة الحديثية التي اختص بها مسلم لا نجدها عند البخاري بالمنهج نفسه ؛ بل تغلب على البخاري الطريقة الفقهية ، وهي التي تعنى بتفريق أحاديث الباب على أبواب فقهية كثيرة . فلو أردنا جمع أطراف الحديث الذي ذكرناه آنفًا من صحيح البخاري فسنجده في أبواب عديدة وكتب متفرقة .

ومن نتائج هذا المنهج السهولة واليسر في الوصول إلى الحديث المطلوب ، لأن طالب الحديث يجده في الأبواب المخصصة له .

ومن خلال هذا المنهج ـ وهو الباب الحديثي ـ يكون الإمام مسلم قد فتح الباب للوصول إلى الحكم على الحديث من خلال الباب . وكان الإمام الشافعي قد أشار إلى بواكير هذه المنهج ، حيث ذهب إلى تقوية الحديث المرسل عن طريق روايات أخرى ، ثم توسع مسلم في توظيف الباب لتقوية الحديث ، وإن كان الإمام مسلم يستفيد من هذه التقوية ضمن مراتب الصحة التي احتوى عليها صحيحه ، حيث تقع أحاديثه بين أدنى درجات الصحة وأعلاها ؛ إلا أنه يؤيد الرواية بالرواية ، ويعضد الطريق بالطريق ، حتى ينقلنا إلى مراتب الصحة العليا . وهذا الأمر لم يفعله البخاري لأنه يحقق مرتبة الصحة العليا ابتداءً لاعتماده على الرواية القوية العالية فيستغني بذلك عن التأييد والتعضيد بروايات أخرى .

وسنرى منهج الباب الحديثي يمتد عند الإمام الترمذي ليتناول أنواعًا من الضعيف يرقى بها إلى درجة الاحتجاج .

٣ ـ يغلب على روايات الإمام مسلم أنها نسخ رواها عن شيوخه ، أي أن أصول صحيح مسلم خطية عرضها على مشايخه ، ومن هنا كان الأداء عند مسلم أدق ، لأنه يؤدي الألفاظ كما أخذها عن شيوخه ، يضاف إلى ذلك أن مسلمًا بارع في تسجيل الفوارق بين الأسانيد والمتون ، فَقلّما يفوته شيء إلا ويثبته ، وكأنما هو محقق يلاحظ أدق الفروق فيثبتها بعناية فائقة . ويميز الإمام مسلم بين حدثنا وأخبرنا ، فالأولى صيغة تكشف عن السماع من الشيخ ، والثانية تكشف عن القراءة على الشيخ . وعندما يذكر مسلم رجال الإسناد فإنه يذكرهم كما بلغه عن شيوخه ، وإذا أراد أن يكشف الإبهام عن شيخ سمي باسمه الأول أو بكنيته فإنه يقول : (يعني فلانًا) ليميز ما يضيفه على السند من عنده عن أصل السند .

٤ ـ منهج الإمام مسلم لا يتعامل مع المعلومة الحديثية منفصلةً عن سياقها ولحاقها وظروف النص وبيئته وإنما يحاول من خلال كثرة الروايات أن يقدم لنا القصة الحديثية عبر الأسانيد والمتون للوصول إلى نوع من التكامل . وإذا أردنا توضيح هذه القضية فلا بد من مثال يبرز هذه السمة المنهجية :

قال الإمام مسلم[٢٢] :

٣٩ ـ (٢٤) وحدثني حرملة بن يحيى التُّجيبي ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن

(٢٢) مسلم في الصحيح : ١/٥٤ ـ ٥٥ .

المسيب عن أبيه قال : لمّا حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة فقال رسول الله ﷺ : يا عم ، قل : لا إله إلا الله ، كلمة أشهد لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب : أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة ، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب ، وأبىٰ أن يقول : لا إله إلا الله ، فقال رسول الله ﷺ أما والله لأستغفرن لك ما لم أُنْه عنك . فأنزل الله عز وجل : ﴿ ما كان للنَّبيِّ وٱلَّذين آمنوا أن يَستغفروا للمُشرِكين وَلَوْ كانوا أولي قُربىٰ مِن بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُم أَنَّهُم أصحابُ الجحيمِ ﴾ (التوبة : ١١٣) وأنزل الله تعالى في أبي طالب ، فقال لرسول الله ﷺ : ﴿ إنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحببتَ ولكنَّ اللّهَ يَهْدِي مَن يَشاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ ﴾ (القصص : ٥٦) .

(٤٠) - (٠٠٠) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبدُ بن حميد ، قالا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر (ح) وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد قالا : حدثنا يعقوب (وهو ابن إبراهيم بن سعد) قال : قوله : فأنزل الله عز وجل فيه ، ولم يذكر الآيتين . وقال في حديثه : ويعودان في تلك المقالة . وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة : فلم يزالا به .

(٤١) - (٢٥) حدثنا محمد بن عباد وابن أبي عمر : قالا : حدثنا مروان ، عن يزيد (وهو ابن كيسان) عن أبي حازم عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ لعمه عند الموت ، قل : لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة . فأبى فأنزل الله تعالى : ﴿ إنك لا تهدي من أحببت﴾ الآية .

٤٢ - (٠٠٠) حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون ، حدثنا يزيد بن كيسان ، عن أبي حازم الأشجعي ، عن أبي هـريرة ، قـال : قال رسول الله ﷺ لعمه : قل لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة . قال : لولا أن تعيرني قريش - يقولون : إنما حمله على ذلك الجزع - لأقررت بها عينك ، فأنزل الله ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ .

ونستطيع أن نلاحظ تكامل الصورة من خلال جميع الروايات ، فنجد الرواية الثالثة فيها زيادة ليست في الأولى ولا في الثانية : (لولا أن تعيرني قريش - يقولون إنما حمله على ذلك الجزع - لأقررت بها عينك) . كما نلاحظ فروق الأسانيد ، وقول مسلم (وهو ابن إبراهيم بن سعد) وقوله : (وهو ابن كيسان) . فالإمام مسلم سمع شيخه يقول : (يعقوب) دون ذكر اسم أبيه أو جده ، ويقول : (يزيد) ولا ينسبه ، فلم يعمد إلى تكملة النسب دون بيان أن هذه النسبة من أصل الإسناد أو هي إضافة من قبل الإمام مسلم نفسه ؛ بل أضافها إضافة تميزها عن أصل الإسناد .

٥ ـ لم يترجم الإمام مسلم لأبواب كتابه ، واكتفى بعنوان الكتاب فقط كأن يقول : (كتاب الإيمان) وهذا التفصيل الموجود في النسخة المطبوعة من صحيح مسلم إنما هو من قبل الإمام النووي شارح صحيح مسلم .

٦ ـ جعل الإمام مسلم كتابه كتابًا جامعًا لموضوعات شتى ، فاحتوى على الفقه والأحكام والزهد والسير والمغازي .

٧ ـ لم يستوعب الإمام مسلم الأحاديث الصحيحة في كتابه ، وإنما ذكر طائفة من الصحيح وترك الكثير من الحديث الصحيح ، سيرًا على

منهجه في الاختصار ، وعدم الإطالة ، كما قال في المقدمة : «وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر» .

٨ ــ ثم إن الإمام مسلمًا يختار رجال أسانيده من رجال الصحيح أهل الطبقة الثانية فصاعدًا وهم المشهورون بالعدالة والضبط ، إلا أن ملازمتهم لشيوخهم أقل من رجال الطبقة الأولى أصحاب الصحبة الطويلة والممارسة والملازمة . ومثال ذلك : تلاميذ الزهري الذين أخذوا عنه الحديث يتفاوتون على درجات :

أما أعلاها وأوثقها فهم الطبقة الأولى ، نحو : مالك بن أنس وسفيان بن عيينة .

وأما الطبقة الثانية فنحو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي والليث بن سعد ، والنعمان بن راشد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر .

والطبقة الثالثة : نحو سفيان بن حسين السلمي ، وجعفر بن برقان ، وعبد الله بن عمر بن حفص العمري ، وزمعة بن صالح المكي وغيرهم .

والطبقة الرابعة : نحو إسحاق بن يحيى الكلبي ، ومعاوية بن يحيى الصدفي وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني ، وإبراهيم بن يزيد المكي والمثنى بن الصباح ، وجماعة سواهم .

والطبقة الخامسة : نحو بحر بن كثير السقا ، والحكم بن عبد الله الأيلي ، وعبد القدوس بن حبيب الدمشقي ، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم .

والإمام مسلم يعتمد على رجال الثانية والثالثة ، وعنده الكثير من رجال الطبقة الأولى ؛ في حين أن البخاري يعتمد على رجال الأولى ، وقد يخرج عن أعيان الطبقة الثانية .

[٤] الإمام أبو داود ومنهجه

التعريف بأبي داود (٢٠٢ - ٢٧٥)[٢٣]

سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي السجستاني . رحل وجمع وصنف وبرع في هذا الشأن . سمع الكثير من العلماء في مكة والكوفة وحلب وحَرّان وحمص ودمشق وبغداد ومصر ، ومن أشهر شيوخه قتيبة بن سعيد وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين . يقول عن رحلته : (دخلت الكوفة سنة إحدى وعشرين ، وما رأيت بدمشق مثل أبي النضر الفراديسي ، وكان كثير البكاء ، كتبت عنه سنة اثنتين وعشرين) وقوله هذا يعني أنه بدأ رحلته وهو دون العشرين من العمر . كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده ، في أعلى درجات النسك والعفاف والصلاح والورع ، من فرسان الحديث ؛ قال إبراهيم الحربي : أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لداود عليه السلام الحديد .

منهج أبي داود في سننه :

يعتبر كتاب السنن لأبي داود من دواوين الحديث المشهورة ، وهو أحد الكتب الستة ، وقد خصص أبو داود كتابه هذا لأحاديث الأحكام ، وتوسع في جمعها وذكرها وتبويبها ، وقد بيَّن هذا في رسالته إلى أهل مكة

---

(٢٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٣/٢٠٤ .

حيث قال : وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال .

وقد احتوى الكتاب على أربعة آلاف وثمانمائة حديث متصل وستمائة حديث مرسل[٢٤] . وقد بلغ عددها حسب ترقيم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثًا .

وهذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام لم يسبق أن جمع في كتاب قبل هذا الكتاب . وقد قارن الإمام أبو داود بين كتابه من جهة والموطأ وكتابي حماد بن سلمة وابن المبارك من جهة أخرى من حيث السعة ، وذكر أن أوسع ذكرٍ لأحاديث السنن لم يصل بها إلا إلى ألف ومائة عند أبي يوسف القاضي ، تلميذ أبي حنيفة .

السنن كتاب أصول المسائل الفقهية :

ويكشف لنا أبوداود عن وظيفة مهمة من وظائف كتابه فيقول : «وأما هذه المسائل ـ مسائل الثوري ومالك والشافعي ـ فهذه الأحاديث أصولها» .

منشـأ التوسع عند أبي داود :

وهذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام يرتبط بمنهج الإمام أبي داود في فتح الباب لأحاديث يُحتج بها ، ويشتد حالها وأمرها بما يقارنها ويعضدها من روايات أخرى ، ولو تركت وحدها لرُدَّت لضعف رواتها . وقد كان التقسيم قبل أبي داود والترمذي إلى «صحيح وضعيف» ثم وجدنا الأمر

---

(٢٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة / ص : ٣٢ .

عند أبي داود والترمذي بقسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف . والصحيح والحسن في دائرة الاحتجاج والصلوح للأحكام ، فكان تعبير أبي داود بـ «صالح» وكان تعبير الترمذي بـ «حسن» . وهذا ما نص عليه أبو داود في رسالته فقال : (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض)[٢٥]، وهذا المنهج توسع فيه الترمذي ، وحدد مصطلحاته .

وقال أبو داود أيضًا : (وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه)[٢٦] ، وهذا سبب آخر من أسباب اتساعه .

الضعيــــف في السنن :

وقد احتوى كتاب السنن على أحاديث ضعيفة ، وهذا ما بينه أبو داود حيث قال : (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته . ومنه ما لا يصح سنده)[٢٧] . وهذا يعني أنه قد يذكر ما فيه وهن غير شديد ، ولا يبينه بالكلام عليه ، إلى جانب أن أبا داود يذكر المرسل في كتابه ، وقد بيّن وجهة نظره في المرسل بقوله : (وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي ؛ حتى جاء الشافعي فتكلم فيها ، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ؛ فإذا لم يكن مسندٌ غير المراسيل ، ولم يوجد

---

(٢٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ـ ص : ٢٧ .

(٢٦) المصدر والصفحة نفساهما .

(٢٧) المصدر والصفحة نفساهما .

المسند ، فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة)[٢٨] .

وهذا القول يبين لنا مذهب أبي داود في المرسل ، وأنه بديل عن المسند المتصل عند فقد المسند المتصل ؛ وهذا الذي جعل أبا داود يكثر من المرسل في كتابه . واحتجاجه بالمرسل على هذا النحو لا يُوافق عليه لأن فقدان المتصل لا يبرر قبول المرسل ، إلا إذا فهم من كلامه أنه يريد مذهب الشافعي في قبول المرسل بشروط منها : أن يكون المرسِل من كبار التابعين ، وأن يكون إذا سمى الحلقة المفقودة من السند لا يسمي إلا ثقة ، أو أن يأتي بمثله قولٌ لأهل العلم ، فعندئذٍ يحتج بالمرسل ولكنه لا يصل إلى المتصل في القوة .

دائـرة أبي داود في الرجـــال :

لقد اتسعت دائرة الرواية عند أبي داود لاتساع دائرة رجاله ؛ فهو يروي عن طبقة من الرجال لا يروي عنها البخاري ومسلم . وقد سبق أن ذكرنا أن الإمام البخاري يروي عن الطبقتين الأولى والثانية ، وأن الإمام مسلمًا يروي عن الطبقة الثالثة بالإضافة إلى الأولى والثانية ، وأما أبو داود فهو يروي عن الطبقة الرابعة بالإضافة إلى الطبقات الأولى والثانية والثالثة .

التبويـــب والتفريـــع عند أبي داود :

امتاز كتاب أبي داود بفن التفريع والتبويب والترجمة ، وقد جاء على نحو من التفصيل حتى ساق الأحاديث في دقائق الأحكام ، ففي كتاب

(٢٨) المصدر نفسه ـ ص : ٢٤ .

الأدب عنده مائة وثمانون بابًا ، ومن هذه الأبواب : باب في الأرجوحة ، باب في اللعب بالحمام ، باب في تغيير الأسماء ، باب في الألقاب ، باب فيمن يتكنى بأبي عيسى ، باب في الرجل يتكنى بأبي القاسم ، باب من رأى ألا يجمع بينهما ، باب في الرخصة في الجمع بينهما ، باب في الرجل يتكنى وليس له ولد ، باب في المرأة تُكَنّىٰ ، باب في المعارض ، باب في قول الرجل : زعموا ، باب في الرجل يقول في خطبته : أما بعد ، باب في الكرم وحفظ المنطق ، باب لا يقول المملوك : ربي وربتي ، باب ما جاء في البناء ، باب في الرجل يقول للرجل : أضحك الله سنك ، باب في إطفاء النار بالليل ، باب في اتخاذ الغُرف .

وخلاصة القول أنك واجد عند أبي داود من تفاصيل السنن القولية والفعلية والتقريرية والصفة النبوية ما يجعلك تعيش مع السنة في دقائق تفاصيلها ، ففي هذا الكتاب هدي النبي ﷺ في أجلى صوره .

الزيـــادات اللفظيـــة :

ولا يكتفي أبو داود بذكر لفظ رواية من الروايات ، وإنما ييسر لنا الوقوف على الزيادات في الروايات ويكشف لنا عن الفروق بينها(٢٩) .

مثـــال : قال أبو داود : (حدثنا مسدد وسهل بن بكار ، قالا : حدثنا أبو عوانة .

(ح) (وثنا) عثمان بن أبي شيبة (ثنا) جرير (المعْنىٰ)(٣٠) .

---

(٢٩) سنن أبي داود ٤/٤٤٧ .

(٣٠) اتفق بالمعنى ولم يتفق باللفظ .

عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من استعاذكم بالله فأعيذوه ، ومن سألكم بالله فأعطوه» ،

وقال سهل وعثمان : «ومن دعاكم فأجيبوه» .

ثم اتفقوا : «ومن أتى إليكم معروفًا فكافئوه» .

قال مسدد : فإن لم تجدوا فادعوا الله له ، حتى تعلموا أن قد كافأتموه) .

تحليل : نلاحظ في رواية أبي داود أنه قد ذكر الحديث من ثلاث روايات : مسدد ، وسهل ، وعثمان ، ثم فصل هؤلاء الروايات حيث اتفقت وحيث افترقت ، وهذا المنهج يقدم لنا الكثير من الفوائد الحديثية .

[٥] الإمام النسائي ومنهجه

الإمام النسائي رحمه الله

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي[٣١] : (٢١٥ - ٣٠٣هـ)

ولد بـ « نَسا » بنواحي بلخ ، وطلب العلم في صغره ، فارتحل إلى قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني فأقام عنده ببغلان سنة فأكثر عنه ، جال في طلب العلم في خراسان والحجاز ومصر والشام والثغور ثم استوطن مصر .

قال ابن الأثير : كان شافعيًا ، له مناسك على مذهب الشافعي ، وكان ورعًا متحريًا ، قيل إنه أتى الحارث بن مسكين في زي أنكره ، عليه قَلَنْسوة وقباء . وكان الحارث خائفًا من أمور تتعلق بالسلطان فخاف أن يكون عينًا عليه فمنعه فكان يجيء فيقعد خلف الباب ويسمع ، ولذلك ما قال : حدثنا الحارث ؛ وإنما كان يقول : قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع .

أثنى عليه العلماء وكبار النقاد ، فقال الدارقطني : أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره . وقال : كان

(٣١) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ١/٧٧ .
تهذيب التهذيب : ١/٣٦ .
النجوم الزاهرة : ٣/١٨٨ .
تذكرة الحفاظ : ٢/٦٩٧ .
سير أعلام النبلاء : ١٤/١٢٥ - ١٣٥ .
طبقات الشافعية : ٣/١٤ .

أبو بكر بن الحداد الشافعي كثير الحديث ، ولم يحدث عن غير النسائي وقال : رضيت به حجة بيني وبين الله تعالى . وقال عنه الدارقطني : كان أفقه مشايخ مصر في عصره ، وأعلمهم بالحديث والرجال . وقال ابن يونس في تاريخ مصر : كان أبو عبد الرحمن النسائي إمامًا حافظًا ثبتًا ، خرج من مصر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاثمائة ، وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة .

قال الذهبي : (ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي ، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى ، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زُرعة)[٣٢] .

صنف الإمام النسائي كتبًا قيمة أهمها سننه الكبرى وهو أصل كتابه « المجتبى » المعروف بسنن النسائي ، ويدخل في السنن الكبرى «خصائص علي» و «عمل يوم وليلة» ، وله «كتاب التفسير» في مجلد و «كتاب الضعفاء» .

منهجـــه في كتابـــه السنن :

صنف الإمام النسائي كتابه السنن الكبرى ، ثم اجتبى منه أو اجتبى غيره منه كتاب «المجتبى من السنن الكبرى»[٣٣] . وقد ظهر منهج الإمام

---

(٣٢) سير أعلام النبلاء : ١٣٣/١٤ .

(٣٣) ذهب ابن الأثير إلى أن النسائي نفسه هو الذي اختصر كتابه السنن الكبرى ، واجتبى منه السنن الصغرى ، بينما ذهب الإمام الذهبي إلى أن هذا الاختصار جاء من قبل تلميذ النسائي أبي بكر ابن السني . انظر سير أعلام النبلاء ١٣١/١٤ .

النسائي في كتابه هذا ، فهو كتاب متخصص في أحاديث الأحكام وليس كتابًا جامعًا ، وهو في هذه الناحية يشبه كتاب أبي داود ، ويختلف عن كتابي البخاري ومسلم . وقد تضمن المجتبى واحدًا وخمسين بابًا ، وفي هذه الأبواب من التفاصيل والتفريعات ما لا نجده عند غير النسائي .

مثـــــال :

كتاب الاستعاذة : ذكر النسائي خمسة وستين بابًا من أبواب الاستعاذة فقال : باب الاستعاذة من قلب لا يخشع ، باب الاستعاذة من فتنة الصدر ، باب الاستعاذة من شر السمع والبصر ، باب الاستعاذة من الجبن ، باب الاستعاذة من البخل ، باب الاستعاذة من الهم . . . إلخ .

وتظهر شخصية النسائي الفقيه القاضي في تفاصيل كتابه ، ففي كتاب آداب القضاء يذكر سبعة وثلاثين بابًا يظهر فيها تفنن النسائي وعبقريته : باب حكم الحاكم في داره ، باب الاستعداء ، باب إشارة الحاكم على الخصم بالصلح ، باب إشارة الحاكم على الخصم بالعفو ، باب إشارة الحاكم بالرفق ، باب منع الحاكم رعيته من إتلاف أموالهم وبهم حاجة إليها .

تكـــرار الحديـــث :

وقد يكرر الإمام النسائي الحديث مرات كثيرة ، وتأتي كل رواية لتوافق عنوان الباب ، وظاهرة التكرار عند النسائي تشبه تلك التي عند البخاري ومسلم ، مع اختلاف في الأسلوب ، فالإمام النسائي يكرر

الحديث كله ، بينما يكتفي البخاري بإيراد بعضه ، ولا يكرر النسائي الحديث بالإسناد نفسه .

منهج النسائي منهج معلل :

ولا يكتفي الإمام النسائي في كثير من الأحيان بذكر الحديث ، بل يذكر ما بين الروايات من اختلاف ، ويوازن ويقارن ، ويذكر العلل ، والصحيح ، والأصح ، والضعيف ، والأضعف . ومنهج الإمام النسائي هذا يأخذ بيد طالب الحديث من بداية العملية الحديثية إلى نهايتها ؛ فالنسائي لا يكتفي بتسجيل النتائج كما يفعل الإمامان البخاري ومسلم ، فهما يذكران الحصيلة الصحيحة من الحديث ، ولا يذكران شيئًا من الحوار حول التصحيح والتضعيف ، وكأن هذين الإمامين يعرضان الحديث في صورته النهائية كما يعرض الصائغ سبائكه الذهبية في خزائن العرض ؛ بينما نجد الإمام النسائي كالصانع الذي يأخذ بنا إلى مصنع الصياغة ، وهنالك نرى الذهب بأشكاله الأولية ، وعبر عملياته التحويلية ، حتى يخلص إلى مرحلته النهائية .

رجال « السنن » وأسانيده :

الإمام النسائي ناقد متميز ، وإمام في الجرح والتعديل والعلل ، وقد ظهر امتيازه هذا في سننه ، فقد جاءت أسانيد كتابه نقية إلى حد كبير ، وكان يكشف عن أحوال الرواة ـ ولا سيما في الفروق الدقيقة بينهم ـ وقد قسم صاحب شروط الأئمة الستة أحاديث المجتبى إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المخرج في الصحيحين ؛ وهو أكثر كتابه .

القسم الثاني : الصحيح على شرطهما .

القسم الثالث : أحاديث أبان عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة(٣٤) .

ولقد تجنب الإمام النسائي التخريج عن رجال خرج لهم البخاري ومسلم وأبو داود لما فيهم من التجريح ، وقد جمع الإمام الدارقطني أسماء الذين ضعفهم النسائي وأخرج لهم الشيخان في صحيحيهما .

ومن عادته في سننه أن يبين حال الرواة الذين فيهم ضعف ، ويغلب على رواياتهم أنها تذكر للتعليل والمقارنة بغيرها مما هو أصوب منها ، وهذه الميزة لم يتصف بها الصحيحان ، وهي مما اتصفت بها سنن أبي داود والترمذي .

(٣٤) شروط الأئمة الستة ـ ص : ١٤٠ .

[٦] التعريف بالإمام الترمذي وبكتابه الجامع

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلمي الترمذي :
(٢٠٩ - ٢٧٩)

تلقى العلم في صباه على شيوخ بلدته والقادمين إليها وإلى ما جاورها . وكان إسحق بن راهويه من أوائل شيوخه . ارتحل فسمع بخراسان والعراق والحرمين ، ولم يرحل إلى مصر والشام(٣٥) ، اشترك مع البخاري ومسلم في أكثر شيوخهما ، فروى عن قتيبة بن سعيد وأبي كريب وعلي بن حُجْر ، وتتلمذ للبخاري . وكان يضرب به المثل في الحفظ ، إلى جانب ما كان عليه من الورع والاحتياط في الدين والزهد في الدنيا . وكان بصيرًا في الحديث ورجاله وعلله . قال الذهبي في « الميزان » : (الحافظ العَلَمُ أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم في الفرائض : إنه مجهول ، فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل التي له) . كُفَّ بصره بعد ما كبر . وكانت وفاته في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

أما مصنفاته فأشهرها كتابه «الجامع» المعروف بسنن الترمذي ، وكتاب «العلل الكبير» «وشمائل النبي ﷺ» .

---

(٣٥) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧١ وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٣ - ٦٣٥ ، وميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٨ وشذرات الذهب ٢ / ١٧٤ - ١٧٥ ، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧ - ٣٨٩ .

منهجـــه في الجامــع :

يعتبر كتاب الترمذي الجامع أحد الكتب الستة الأصول المشهورة . وهو كتاب جامع لم يقتصر على أحاديث الأحكام كما فعل أبو داود والنسائي بل حوى أبواب الحديث المختلفة ؛ ففيه الفضائل والمناقب والفتن والزهد والأدب والتفسير والسير . وقد بلغت كتبه ستة وأربعين كتابًا .

وقد تميز كتاب الترمذي بكتاب العلل الصغير في آخره ، وهذا الجزء أشبه ما يكون بالمقدمة الكاشفة عن المنهج . وقد شرح الإمام ابن رجب هذا الجزء من خلال شرحه للكتاب كله ، وجلّى مقاصده ، وكشف غوامضه ، وأظهر روعة منهج الترمذي في جامعه .

وبالرغم من تلمذة الترمذي للإمام البخاري إلا أنه سلك منهجًا غير منهجه ، وهذا من مميزات ذلك العصر الذي كان الاجتهاد أبرز سماته وأوضح علاماته ؛ فلكل عالم منهجه ، ولكل شيخ طريقته .

ويتلخص منهج الإمام الترمذي بأنه معلل ، وبيان هذا : أن رواة الحديث يتفاوتون في مراتبهم من العدالة والضبط ، وهي طبيعة البشر في التفاوت والتفاضل . وقد رأينا الإمام البخاري ينظر إلى الفئات العليا من هؤلاء الرواة فيجعل اعتماده على الفئة المتميزة بقوة حافظتها وسمو عدالتها ، ويتبعه في ذلك الإمام مسلم ، وإن كان قد عوّض نزوله عن رتب البخاري بكثرة الروايات وتأييدها ، مع أنه يبقى في دائرة انتقاء الصحيح حتى وهو يروي عن بعض الضعفاء ، فهو لا يروي عنهم إلا ما صح عنده .

وأما الإمام الترمذي فقد توجه إلى فئة من الرجال ليسوا بالمتروكين ولا الكذابين ولا فاحشي الخطأ ، ولكنهم من أهل الصدق والستر وتعاطي العلم ، وبعضهم لا يعتمد عليه لو انفرد في حديث ، ولكنهم يصلحون للاحتجاج إذا وجدوا من يؤيدهم ويعضدهم ؛ وبذلك يكون الترمذي قد فتح الباب لتدارك ما لم يتداركه غيره ؛ فقد كان المنهج قبل الترمذي يقوم على تقسيم الحديث إلى مستويين صحيح وضعيف . والصحيح مقبول والضعيف مردود كما في الشكل (أ). ولكن العلماء لاحظوا أن الخط الفارق بين الصحيح والضعيف خط اجتهادي ، فربّ رجل من أهل الصحيح ينزل أحيانًا إلى دائرة الضعيف ، وربّ رجلٍ من أهل الضعيف يرقى أحيانًا إلى دائرة الصحيح . ومن رجال الضعيف من يقترب من رجال الصحيح ، وهناك فئة منهم يحتاجون إلى متابعٍ يتابعهم أو شاهدٍ يؤيدهم .

(أ)

الصحيح
الضعيف

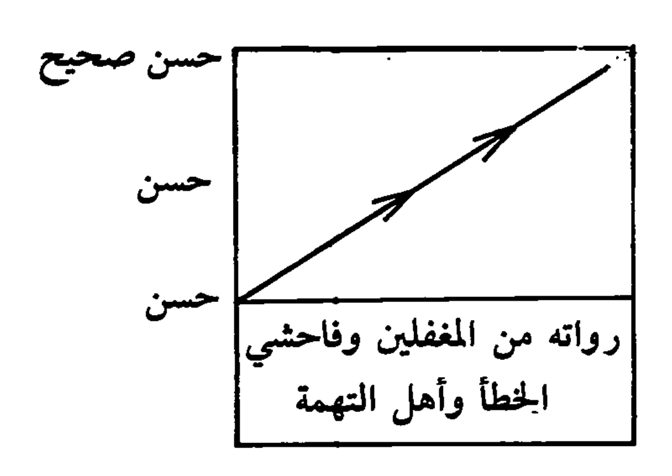
وقد بدأ الإمام الشافعي من خلال كلامه عن المرسل بتأسيس هذا المنهج ، إذ المرسل حديث ضعيف لكنه يرقى إلى رتبة الاحتجاج بقرينة خارجة عنه فيكون محتجًا به ، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل . وقد مارس الإمام مسلم هذا المنهج في دائرة الصحيح ليأخذ الحديث من أدنى رتب الصحة إلى أعلاها ؛ وبذلك يكون الترمذي صاحب منهج جديد ، لولاه لردّ كثير من الأحاديث . ويبدو أن هذا المنهج كان المرحلة الثانية بعد

البخاري ومسلم ، وسار عليه أبو داود والنسائي ، ولكن الترمذي أمعن في تأصيله ؛ فقد لاحظ الترمذي أن بين الصحيح والضعيف رتبةً يتداخل فيها الصحيح والضعيف ، وأصحابها ممن قل ضبطهم ، واضطرب حديثهم ، فكانوا موضع العناية والدراسة ، وكما أنه من الخطأ أن يقبل حديثهم فإنه من الخطأ أن يرد حديثهم ، كما فى الشكل (ب).

(ب)

الصحيح
يكتب حديثهم ويمكن تأييده
الضعيف

ولقد شمر الترمذي عن ساعد الجد والبحث ، وعدّل حال هؤلاء بقرائن وشواهد ومتابعات فنقلوا من دائرة الضعيف إلى دائرة الاحتجاج كما في (جـ) .

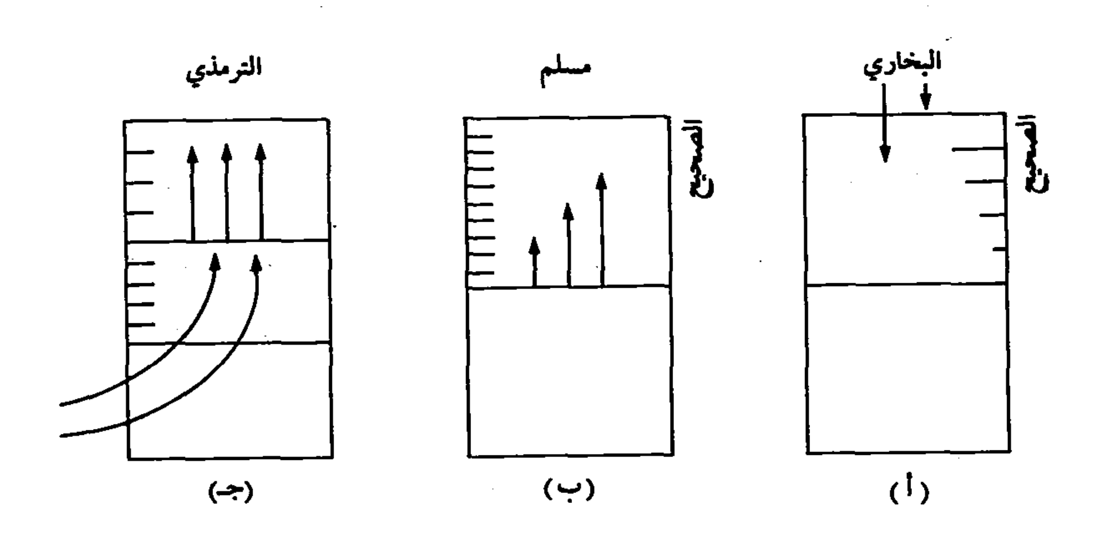


وهكذا ظهر اصطلاح الحسن عند الترمذي ليكون مقابلاً لغير المحتج به . فالحديث إذا كان في أعلى درجات الاحتجاج فهو :

حسن + صحيح = حسن صحيح

وإذا كان في أدنى درجات الاحتجاج فهو : حسن

وقد عرَّف الترمذي مصطلحه هذا ، ونظر إلى الحديث من الأدنى إلى الأعلى ، فيما نظر البخاري ومسلم من الأعلى إلى الأدني ، ونظر مسلم من أدنى الصحيح إلى أعلاه كما في (أ) ، (ب) ، و (جـ) .



ولقد كان الاتجاه قبل الإمام الترمذي إلى تحديد الصحيح وتعريفه ، باعتباره مقصود علم الحديث روايةً ودراية ، وكذلك فعل الإمام الشافعي في «رسالته» ، ونسج البخاري ومسلم على منواله ، ولكن الأمر تطور على يد الترمذي ليصبح المقصود «المعمول به من الحديث»[٣٦] وهو أعم من الصحيح ، ويقصد بذلك الحسن . لذا فقد عرف الإمام الترمذي الحسن

---

(٣٦) العلل الصغير آخر الجامع ٥/٧٣٦ .

فقال : وما ذكرنا في هذا الكتاب من حديث حسن فإنما أردنا به ما حَسُنَ إسناده عندنا ، وكل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون شاذًا ، ويروى من غير وجه فهو عندنا حديث حسن(٣٧) .
يضاف إلى هذا التعريف ما ذكره الترمذي من عدم الاشتغال بالرواية عن المغفل الذي يخطىء كثيرًا ؛ كما جاء في قوله : فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب ، أو كان مغفلاً يخطىء الكثير ، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة ألاّ يشتغل بالرواية عنه(٣٨) .

وبمجموع هذه الحدود والقيود يكون الحسن عند الترمذي :
كل حديث لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا من كان مغفلاً يخطىء الكثير ، ولا يكون شاذًا ، ويروى من غير وجه نحو ذلك .

وهذا التعريف يبين الحد الأدنى ولا يتوقف عند الحسن فقط ، بل يشمل الصحيح . وبهذا يمكننا أن نفسر قول الترمذي «حسن صحيح» بأنه يقصد الحسن في أعلى مراتبه كحديث : «إنما الأعمال بالنيات» .

قال الترمذي (حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاص الليثي ، عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية ، وإنما لكل امرىء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى

(٣٧) العلل الصغير آخر الجامع ٥/٧٥٨ .
(٣٨) العلل الصغير آخر الجامع ٥/٧٤٣ .

مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري)[٣٩].

فهذا الحديث حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه وأخرجه الإمام مسلم ، وهو حديث غريب لم يرد إلا من طريق واحدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري . وقد وصفه الترمذي بقوله : حسن صحيح كما ورد في النص الآنف الذكر . وتصرف الترمذي هذا يدل على أن الحسن عنده يدخل في دائرة الصحيح .

الترمـــذي يعتمد منهج البـــاب :

ولا ينظر الإمام الترمذي إلى الحديث من خلال رواية واحدة فقط ، بل ينظر إليه من خلال الباب ؛ فهو يتعامل مع الموضوع الواحد وما فيه من أحاديث متصلة ومنقطعة ، وأقوال الصحابة والتابعين ومذاهب الأئمة المشهورين .

وصـــف ابن العربي لكتاب الترمذي :

وصف الإمام أبو بكر بن العربي كتاب الترمذي بقوله : (وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ، ونفاسة منزع ، وعذوبة مشرع ، وفيه أربعة عشر علماً ، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم : أسند ، وصحّح وضعّف ، وعدّد الطرق ، وجرح ، وعَدَّل ، وأسمى ، وأكنى ، ووصل ، وقطع ، وأوضح المعمول به ، والمتروك ، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله . وكل علم من هذه

---

(٣٩) جامع الترمذي ٤/١٧٩ ـ ١٨٠ .

العلوم أصل في بابه ، وفرد في نصابه ، فالقارىء له لا يزال في رياضٍ مونقة ، وعلوم متفقة متسقة ، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير ، والتوفيق الكثير ، والفراغ والتدبير)[٤٠].

الترمـــذي يسجل مذاهب الفقهاء وأصولهم :

وقد تميز جامع الترمذي بذكر مذاهب علماء الأمصار ، ونجد فيه فقه هؤلاء العلماء في كل مسألة ذكرها . وبين الترمذي طرقه إلى هؤلاء الفقهاء فنراه يقول في « العلل » آخر « الجامع » :

(وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء ، فما كان منه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي حدثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان . ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي ، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان .

وما كان فيه من قول مالك بن أنس فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الأنصاري ، حدثنا معن بن عيسى القزاز عن مالك بن أنس .

وما كان فيه من أبواب الصوم فأخبرنا به أبو مصعب المدني عن مالك بن أنس)[٤١] . . . وذكر أسانيده إلى كلٍّ من ابن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل .

قال الذهبي : (في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل ،

---

(٤٠) عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي مع تصويبات الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ الترمذي ١/ المقدمة ـ ص : ٨٩ .

(٤١) العلل آخر الجامع ٥/٧٣٦ ـ ٧٣٧ .

وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدّره بأحاديث واهية بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل)[٤٢] .

منزلــــة الجامع عند العلمــــاء :

لا ريب أن كتاب الترمذي الجامع متفرّد في منهجه ، مستدرك على من سبقه ، محتوٍ على كثير من رؤوس المسائل الفقهية ؛ ولكن بعض العلماء وجهوا نقدًا شديدًا لكتاب الترمذي خلاصته أنه متساهل في التصحيح والتحسين ، والأخذ عن الضعفاء والمتروكين . فقد حمل الإمام الذهبي على تساهل الترمذي حيث خرج عددًا من الأحاديث وحكم عليها بقوله «حسن صحيح» أو بقوله «حسن» .

من ذلك : روايته حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ، (قال الذهبي : قال ابن معين : ليس بشيء . وقال الشافعي وأبو داود : ركن من أركان الكذب ، وضرب أحمد على حديثه ، وقال الدارقطني وغيره : متروك . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، وقال ابن حبان : له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة . وأما الترمذي فروى من حديثه : « الصلح جائز بين المسلمين » وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)[٤٣] .

هذا ما خلص إليه الذهبي ، وهي خلاصة فيها تجنٍّ كبير على الإمام الترمذي ، ويا ليت الذهبي ذكر قول البخاري في كثير بن عبد الله بعد سؤال الترمذي عنه : (قال الترمذي : قلت لمحمد : في حديث كثير بن

(٤٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٤ .
(٤٣) ميزان الاعتدال ٣/٤٠٧ .

عبد الله في الساعة التي ترجى يوم الجمعة : كيف هو ؟ قال : هو حديث حسن إلا أن أحمد كان يحمل على كثيرٍ يضعّفه . وقد روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري)[٤٤] .

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي :

وقد خرّج (أي الترمذي) حديث كثير بن عبد الله المزني ، ولم يُجمع على ترك حديثه ، بل قد قواه قوم ، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب[٤٥] .

ويبدو لي أن الحديث قد ثبت عند الترمذي من غير رواية كثير ، فكان التصحيح بناءً على رواياته الأخرى ، وهذا المنهج معروف عند البخاري ومسلم ، فهما يصححان الحديث باعتبار روايات أخرى ثابتة من غير طريقهما ؛ فقد أخرجه الإمامان أحمد وأبو داود .

والقليل النادر الذي ينتقد به الترمذي لا يحمل المنصف على رد تصحيحه وإبطال أحكامه ، ولا بد من النظرة الأشمل ، فهو مجتهد في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف ، وله باعٌ في ذلك لا يقل عن باع الإمام البخاري .

---

(٤٤) تهذيب التهذيب ٤٢٢/٨ .

(٤٥) شرح علل الترمذي ٣٩٧/١ وانظر تفصيل ذلك في كتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ـ ص : ٢٨٠ ـ ٢٨٢ .

[٧] التعريف بابن ماجه وبمنهجه في كتابه السنن

ابن ماجـــه (٢٠٩ ـ ٢٧٣) :

أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، سمع من علي بن محمد الطنافسي الحافظ ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم كثير ، كان حافظًا ناقدًا واسع العلم ، ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر ، ومات بقزوين في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، صنف السنن والتاريخ والتفسير(٤٦) .

كتـــابه :

يعرف كتاب ابن ماجه بـ (السنن) وقد جاءت هذه التسمية على لسان ابن ماجه فيما ذكره الذهبي فقال : (وعن ابن ماجه قال : عرضت هذه السنن على أبي زُرعة الرازي فنظر فيها وقال : أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها . ثم قال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف أو نحو ذا)(٤٧) . والجدير بالذكر أن كتاب ابن ماجه أقرب إلى الكتاب الجامع أكثر مما ينطبق عليه اسم السنن ، فقد احتوى على سبعة وثلاثين كتابًا من كتب الحديث ، جمعت بين الأحكام والأدب والفتن والزهد والمقدمة المستوفية لقضايا العلم .

---

(٤٦) انظر ترجمة ابن ماجه في : سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٧ ـ ٢٨١ وتهذيب التهذيب ٩/٥٣٠ ـ ٥٣٢ .

(٤٧) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٨ وشروط الأئمة الستة من ص : ١٦ .

مكانـــة سنن ابن ماجه بين الكتب الستة :

أُلحق كتاب ابن ماجه بالكتب الخمسة فأصبحت تعرف بالكتب الستة ، وكان ذلك على يد محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) ، صاحب كتاب شروط الأئمة الستة[٤٨] . وسار على منواله الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى في سنة ٦٠٠هـ ، فضمن كتابه (الكمال في أسماء الرجال) رجال ابن ماجه كأحد الستة ، ثم درج على هذا أصحاب كتب الأطراف وكتب الرجال ، ومرجع تقديم كتاب ابن ماجه على كتاب الموطأ للإمام مالك إلى أن زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة كثيرة ، بينما نجد أحاديث الموطأ موجودة في الكتب الخمسة[٤٩] . وقد قدم الموطأ على سنن ابن ماجه كل من أبي الحسن أحمد بن رزين السرقسطي (ت ٥٣٥هـ) في كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح» وأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى (ت ٦٠٦هـ) ، ومن المعروف أن علماء المغرب يقدمون كتاب الموطأ على بعض الصحاح .

منهج الإمـــام ابن ماجـــه في السنن :

صنف ابن ماجه كتابه على الأبواب ؛ فبدأ بالمقدمة التي حاكى فيها الإمام الدارمي في مقدمة «سننه» ، وقد فصل في هذه المقدمة موضوعات كتاب العلم ، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، والإيمان والفضائل . ولم يذكر في مقدمته شيئًا عن منهج كتابه كما فعل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه

---

(٤٨) شروط الأئمة الستة ـ ص : ١٠ .

(٤٩) توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ـ ص/١٥٣ .

والإمام الترمذي في آخر جامعه ، وعلى كلٍّ فهي مقدمة عامة تتناول قضايا تمهيدية للكتاب .

وقد نظم الإمام ابن ماجه كتابه على الكتب والأبواب [٥٠] وكان ترتيبه موفقًا بارعًا ، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب . وقد بلغت أبوابه ـ كما قال تلميذه ابن القطان في السنن ـ : ألفًا وخمسمائة باب[٥١] . قال ابن حجر عن كتاب ابن ماجه : جامع جيد كثير الأبواب والغرائب .

ترجم الإمام ابن ماجه لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز والفقه . وإذا كرر الحديث فإنما يكرره في الباب نفسه لبيان اختلاف في السند أو المتن ، ولتتقوى الأحاديث في الموضوع الواحد .

مثال : باب المحافظة على الوضوء[٥٢]:

٢٧٤ ـ حدثنا علي بن محمد ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن .

---

(٥٠) بلغ عدد كتب سنن ابن ماجه وفق طبعة محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله سبعة وثلاثين كتابًا ، وعدد أحاديثه (٤٣٤١) حديثًا ، وعدد أبوابه (١٥١٥) بابًا ، وبلغت كتبه وفق طبعة الدكتور الأعظمي اثنين وثلاثين كتابًا وأحاديثه (٤٣٩٧) حديثًا . وهذا الاختلاف ناشيء عن دمج بعض الكتب أو فصلها ، والاختلاف في عدد الأحاديث ناشيء عن عدم ترقيم بعض الأحاديث عند عبد الباقي ولا سيما أحاديث أبي الحسن بن القطان فهذه لم تأخذ أرقامًا في نسخته .

(٥١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٨٠ .

(٥٢) السنن لابن ماجه ١ /٥٦ .

٢٧٥ ـ حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد قال : حدثنا المعتمر بن سليمان ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن .

٢٧٦ ـ حدثنا محمد بن يحيى قال : حدثنا ابن أبي مريم قال : حدثنا يحيى بن أيوب ، قال : حدثنا إسحاق بن أسيد عن أبي حفص الدمشقي ، عن أبي أمامة يرفع الحديث قال : استقيموا ونِعِماً أن تستقيموا ، وخير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن .

يلاحظ على هذا الباب ما يلي :

١ ـ يروي ابن ماجه عن شيوخه بصيغة (حدثنا) .

٢ ـ كل رواية من الروايات الثلاث انتهت إلى صحابي ، الأولى انتهت إلى ثوبان والثانية إلى ابن عمر والثالثة إلى أبي أمامة ـ رضي الله عن الجميع .

٣ ـ كل سند من هذه الأسانيد لا يخلو من مقال ؛ ففي السند الأول انقطاع بين منصور وسالم بن أبي الجعد ، وفي السند الثاني ليث بن أبي سليم فيه ضعف وله أحاديث صالحة[٥٣] ، وفي السند الثالث إسحاق بن أسيد ضعيف[٥٤] ، وأبو حفص الدمشقي مجهول[٥٥] .

---

(٥٣) تهذيب التهذيب ٨/٤٦٥ .

(٥٤) تهذيب التهذيب ١/٢٢٧ .

(٥٥) تهذيب التهذيب ١٢/ .

وهؤلاء الضعفاء والمجاهيل ليس فيهم من أجمع العلماء على رد حديثه أو تركه . وبالجملة فإن هذه الأسانيد تقع في مراتب الضعف الدنيا التي لا يفصل بينها وبين المردود المتروك شيء . مما يجعل منهج ابن ماجه منهجاً منصبًّا على الدرجات الدنيا من الأسانيد التي يغلب عليها أنها تكتب ولا يحتج بها ، وتصلح للاعتبار وللتعضيد .

إن نظرة سريعة على كتاب ابن ماجه تعطي الانطباع بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه . وهذا المأخذ الذي سجله الإمام الذهبي وغيره على كتاب السنن فقال : «وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات» ثم قال : وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف[٥٦] . قال ابن حجر : «وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا حتى بلغني أن السري كان يقول : مهما انفرد بخبر منه فهو ضعيف غالبًا ، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي ، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة ، والله تعالى المستعان ، ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه : سمعت شيخنا أبا الحجاج المزي يقول : كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف » - يعني بذلك ما انفرد به عن الأئمة الخمسة - ثم قال : «ولكن حمله على الرجال أولى ، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة »[٥٧] . ومعنى كلام ابن حجر هذا أن الضعيف قد يكون في رجل من رجال الإسناد أو أكثر ولكن الحديث صحيح أو حسن لوجود روايات أخرى تقويه وتعضده .

---

(٥٦) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٩ .

(٥٧) تهذيب التهذيب ٩/٥٣١ .

ثبت المراجــع

الأعظمي، الدكتور محمد مصطفى : - دراسات في الحديث النبوي ، ط :٣ ، شركة الطباعة السعودية - الرياض ، ١٩٨١م .

البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل : - الجامع الصحيح ، (بهامش فتح الباري) المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٠هـ .

الترمذي، الإمام محمد بن عيسى : - الجامع ، ط : ١ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٧م .

- العلل الكبير ، تحقيق حمزة ذيب ، ط :١ ، دار الأقصى ، عمان ، ١٩٨٦م .

- العلل الصغير (آخر الجامع) .

ابن تغري بردي : - النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة ، طبع وزارة الثقافة المصرية ، القاهرة .

الجزائري، الشيخ طاهر بن صالح : - توجيه النظر إلى أصول الأثر ، ط : ١ ، سنة ١٣٢٨هـ .

ابن الجوزي ، عبد الرحمن : - تلقيح فهوم أهل الأثر ، مكتبة الآداب بالجماميز ، القاهرة .

ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن : - الجرح والتعديل ، تصوير عن طبعة مجلس المعارف بالهند ، ١٩٥٢م .

الحاكم ، محمد بن عبد الله : - معرفة علوم الحديث ، تحقيق الدكتور معظم حسين ، طبع بالأوفست عن طبعة القاهرة ، ١٩٣٥م .

ابن حجر ، الإمام أحمد بن علي : - الإصابة في تمييز الصحابة ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٩٣٩م .

- تهذيب التهذيب ، مصورة عن طبعة مجلس المعارف النظامية ، الهند .

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٩٦٠م .

- هدي الساري ، ط : ١ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٠١هـ .

- تقريب التهذيب ، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٥م .

ابن حنبل ، الإمام أحمد : - المسند ، طبعة دار صادر والمكتب الإسلامي - تصوير عن طبعة الحلبي ، ١٩٦٩م .

الخطّابي ، حمد بن محمد : - معالم السنن ، ط : ١ ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٨١م .

الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت : - الجامع لأخلاق الشيخ وآداب السامع ، تحقيق الدكتور محمود الطحان ، ط : ١ ، مكتبة الرياض ، ١٩٨٣م .

- تقييد العلم ، ط : ٢ ، دار إحياء السنة ، ١٩٧٤م .
- الكفاية في قوانين الرواية ، ط : ١ ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

ابن خَلِّكان ، أحمد بن محمد :
- وَفَيَات الأعيان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨م .

أبو داود ، الإمام سليمان بن الأشعث :
- السنن ، ط : ١ ، تعليق عزت الدعاس ، دار الحديث ، حمص ، ١٩٦٩م .
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة ، تحقيق الدكتور محمد الصباغ ، ط : ٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

الذهبي ، الإمام أحمد بن محمد :
- تذكرة الحفاظ ، دار إحياء التراث العربي ، مصورة من طبعة الهند ، بيروت .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق البجاوي ، عيسى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٣م .
- سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب أرناؤوط وحسين أسد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

الرامَهُرْمزي ، الحسن بن عبد الرحمن :
- المحدث الفاصل بن الراوي والواعي ، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٧١م .

ابن رجب ، عبد الرحمن بن أحمد :
- شرح علل الترمذي ، تحقيق الدكتور نور الدين العتر ، ط :١ ، دار الملاح ، ١٩٧٨م .

السبكي ، عبد الوهاب :
- طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق الطناحي والحلو ، ط : ١ ، عيسى الحلبي ، القاهرة ١٩٦٤م .
- قاعدة في الجرح والتعديل ، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ، ط :٢ ، دار الوعي ، حلب ، ١٩٧٨م .

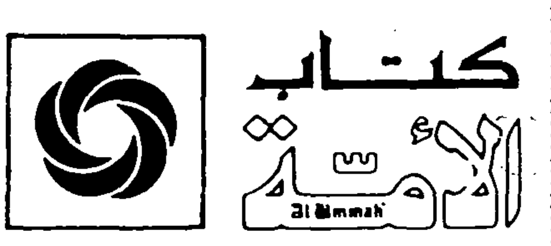
سعيد بن منصور :
- السنن ، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥م .

السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن :
- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .

الشافعي ، الإمام محمد بن إدريس :
- الرسالة ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، ط : ١ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ١١٣٨٨هـ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة



هاتف	:	٤٦٦٢٢٢
تلكس	:	٥١١٥ شرعية دح
برقياً	:	الأمة الدوحة
ص . ب	:	٨٩٣ الدوحة ـ قطر

ثمن النسخة

قطر	٧ ريالات
السعودية	٧ ريالات
الامارات	٧ دراهم
عمان	٧٠٠ بيسة
البحرين	٧٠٠ فلس
الكويت	٧٠٠ فلس
العراق	٧٠٠ فلس
اليمن الشمالي	٧٠٠ فلس
اليمن الجنوبي	٧٠٠ فلس
الأردن	٧٠٠ فلس
سورية	٧٠٠ قرش
لبنان	١٠٠٠ قرش
مصر	٧٠٠ مليم
ليبيا	٧٠٠ درهم
السودان	٧٠٠ مليم
تونس	٧٠٠ مليم
الجزائر	٧ دنانير
المغرب	٧ دراهم

○ في باقي دول آسيا وأفريقيا دولاران أمريكيان أو ما يعادلهما.

○ في الأمريكتين وأوربا واستراليا وباقي دول العالم ثلاثة دولارات أمريكية أو ما يعادلها .

وكلاء التوزيع

البلد	اسم الوكيل	عنوانه
قطر	□ دار الثقافة	ص . ب ٣٢٣ الدوحة
الإمارات	□ دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع	ص.ب ٦٦٧٥ أبوظبي
«	□ مكتبة دار الأمان	ص . ب ٤٦٩٥ « «
«	□ المكتبة الحديثة	ص . ب ١٥٥٤٠ العين
«	□ مكتبة دبي للتوزيع	ص . ب ١٥٢٦ دبي
البحرين	□ مكتبة الآداب	ص . ب ٢٨٧ مدينة عيسى
السعودية	□ مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان	ص . ب ١٤٠٥ الرياض ص . ب ٨٠٧٠ جدة
عمان	□ مكتبة دار الثقافة الإسلامية	ص . ب ١٨٦٨٢ ظفار ـ صلالة ـ سلطنة عمان
الكويت	□ دار القلم : للطباعة والنشر والتوزيع	ص . ب ٢٠١٤٦ الكويت
الأردن	□ دار الأرقم للكتاب	ص . ب ٩٢٦٢٨٧ عمان
تونس	□ الشركة التونسية للتوزيع	ص . ب ٤٤٠ تونس 5 شارع قرطاج ـ تونس
الجزائر	□ المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحافة	38sis شارع ديدوشي مراد ـ الجزائر
السودان	□ الشركة العالمية لخدمات الإعلام	ص . ب ١٠٦١ الخرطوم
«	□ دار التوزيع	ص . ب ٣٥٨ الخرطوم
لبنان	□ مؤسسة الجزيرة للخدمات والتوزيع	ص . ب ٧٣٨٥ بيروت بيروت ـ لبنان
مصر	□ مؤسسة توزيع الأخبار	ص . ب ٧ القاهرة
المغرب	□ الشركة العربية الإفريقية للتوزيع (سبريس)	ص . ب ٨ ـ ٧٠ زنقة سجلماسة الدار البيضاء
اليمن	□ مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء	ص . ب ٢١٩٥ صنعاء شارع مطار صنعاء الدولي

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية

١٩٨٧/٣٩٦م

